

كتاب

المسامرة بشرح المسامرة للشيخ الامام العالم  
العالم وحيد دهر وفريد عصم شيخ  
الاسلام محمد بن محمد بن محمد بن  
ابي سفيان التشافعي الاشعري  
رضي الله عنه وعنا به

امين امين

امين







مختص به نوع استحقاقه و لا يوزن ان لا يشترط في مثل هذه الموصفات  
منها ان لا يكون الجنس ثابتا في نفسه فلو كان الجنس مختصا ولا مستحقا  
وذلك مناف للملكية المحمدية ثم ان حجية الحكمه اخبارية لفظا ومعنى  
وكما في انشاء شيء معين ان قابل الحكمه من مشيئتنا على انه سبحانه  
معناه وهو ان كل شيء مختص به استحقاق نوع معين لا ينافي كونها  
اخبارية اصطلاحا ان ليس معنى اللفظ القابل للاصطلاح  
وقد راعى المصنف ان لا يعلل براهين الاستحلال بالاشارة الى معظم اعتبارات  
من الزيادة الجبريلية ومعلومه والصفات الالهية والعباد والنفوس  
بقوله ياربي الامم الاله والباري المنشئ وقيل ثالث خلقنا بريئا  
من التقاوت والتنافر فري منشئ انواع الحيوان اذنا القرا قال الله تعالى  
وامن رايه في الارض والاسماء بطريقه بخلاف الامم اذنا لكم او منشئ  
نوع الانسان اذنا بعد امره اذنا خلقهم كذا خلقنا بريئا من الامم  
تطلق لعمان وللانسان من هذا الجملة وقد خفي عن بعض الذين يبعث  
اليهم بغيرهم باعتبار البعثة اليهم ورايتهم الى ان يستحسنوا انما المخلوقة  
فان امته او جماعة منهم من المؤمنين اذ الله يوصيهم في ما يحب الامور  
التي هي مودع ما من الامور والامور بالبقاء ومن السمع والبرق القوى الطامعة  
والباطنة وتنفذ في المهمات ورفق الممارات وخسوسا من سعة الوفاق  
وقد اذنا الامور والنفوس وغيرها التي لا تارنا في حكم الاملاخية  
بوقود او عدمه وقود ولا ينافي لما اعطى وقسم لمان كل شيء في جنسه  
ومعنى على حدة شيء ان هو المالك لكل شيء سبحانه المتفرد في وجوده  
بالعدم وبما يبين معناه واعلم ان كثرة استعمال المصنفين في  
خطيبهم لفظ المتفرد وبمعنىه المتفرد وكذا المودع والمقدس وقوم  
من الالهام توقيفية على الواجب ويؤيد قول الاشعري لم يرد به الا سمع  
وان واداصلها كالمودع والاحد والواحد في معناه كالمودع في النسبة  
الى المستحق ومنع طامع الامم على قول القائلين اني بكم طامع في ديوان

يجوز اطلاق اللفظ على من اذنا صحت انتقاد في ذلك يوم نقضا وان لم يرد  
ستمع او على مختار حجة الاسلام والالهام الزاوي من جواز الاطلاق دون  
توقيف في الوصف حيث لم يوجع نقضا دون الاسم لان وضع الاسم لا يقع  
نوع توقيف بخلاف وصفه في معناه ثابت له وقد بسطت الكلام على  
معنى هذه الصفة في محققنا في بيان مراد من حاشية شرح العقائد  
وقد قول الحكم على من سواه بالافتاء لعدم توقيف على اذنا مع قوله بالعدم  
مستفاد بالبقاء ايضا وقوله ثم بعد ذلك بعد اذنا بهم لفصل العقائد  
ببطلان من اذنا للعلم من علم اذنا من علمه تنبيه على ان الحكم في الاعادة  
فصل العقائد بين الظاهر والظاهر وقد ورد في الحديث اعادة العلم لها  
الانصاف في قول ويجزى كل نفس بما عملت حسب علمه وقوله جزي  
العلم من علمها وجزاها وبقوله من شأنا من شأنا انفق جزي  
عليه حسب العلم والجملة من ان كل من العلم وجزاها راجع الى الشبهة  
الالهية فلم شأنا لانا بالطبيع ولا اوجد من طاعة وان العاصي  
في الشبهة ان شأنا عنه وان شأنا في طاعتنا لا لعل الاعتزال فيهما  
وساكن في ذلك من علمه لا لعل انما فعل واحكم اي حكم به او اوج  
من الحكم في خلق مخلوقا وابداع مصونه على اوج الحكم من ذلك  
وقد اشارت الى ذلك في شرحه في المذهب للفتنة الاله والصلوة  
وهو من العلم والوصف في العلم بين سائر الالهام والافعال والوصف  
بلفظ الصلوة لفظا لهم والسلام وهو حجة سمعنا الاعمال بالعلم  
على عبده ورواية الرب والوصف على الالهام والجن ولم يصرح  
باسم الشرع في هذا الاستفهام بل الوصف من التبرع بالاسم  
لعل في شدة انما اورد هذا الوصف حداثته بلوغه عن التبرع بالاسم  
ان لا يرد في هذا المضمون من العلم والافعال والوصف بالعبادة  
الى الالهام والجن كاق بالشرع التبرع بالمشقة على المصالح والحكم العاين  
نقرا الى العبادة للشرع ذلك لاهم على شرعية ترتيب سورة وثانيها

على مقرة ومجاورة بعد اهل البيت الا لا يبعد على شريطة ان يحيط اليه  
كلام بعضهم الموافق لقول المختص بان افعالهم تحل بان الاضامن الى اهل البيت  
ما لا يضرهم من الفاعل على فعله فيقول عن ابن بعضه شئ جلالته  
عليه السلام وصحبه معادن النقا وفتح النقا الى الصلوات التي يفتح بها  
والله على الجود وهو اوفاه ما ينبغي العوض كمر الصلوة على النبي عليه السلام  
لان الصلوة الاولى واقعة قبل ذكره بوصف عدم كمراتنا والثانية  
واقعة بعد ذكره بوصف المنار الميضا لالامره الكوكب بالقصوة عليه من ذكره  
سكادوا اله التزمي وغيره والال الماصلة لاهل البيت عليه السلام في  
ايه من الاله انزل اذ ارجع اليه رتبة اولى اوضحها كما ذهب اليه  
الكثير من وجوه قبل المتأخرين وقد نص الشيخ عند الشافعي في بعض  
الاول مومني بنجاحه والمطلبا بنوعه منافس من سائر اهل البيت  
باين سائر من يرجع اليه لانه للمكان في العقبات في قسم النبي  
وافغني واهل البيت الا دون وعشرة لا يرون وغيره التعشير  
قد يتناول بنوعه خمس وبنوعه ثلث بنوعه ثلث الا انهم في رتبة بنوعه  
المطلب في العز من مدلهم وحدهم جميع اصحاب بنوعه الصالحين وهو  
من لقي النبي مومنا حاد على السلام والاحسان وبنوعه  
ما شاع به من اهل العقب وعطلة بنوعه ايسر بنوعه ذلول والشيخ ايسر  
معتقوه بنوعه الصلوة بعد اهل البيت الا دون اهل البيت الا لاشارة  
والاقتول ونزل الغيبة وسكان والاوليا والاعتقاد منها ويحتل  
ان يراهم اهل البيت بعد اهل البيت ما شاع به من اهل البيت بعد اهل البيت  
غيب والشيخ قد اراهم الصلاة لذلك وقد الصلاة بالسلام الموكر  
فقال ولم يكن اشد الفاعل في صلوة عليه نوا شيعيا وبعد فان هذه  
النا الملاحظة على الماطة تتدبر ما يحسن في الكلام والواو عوض عن وهذا  
شروع في بيان سبب تأليف الكتاب وهو ان بعض الفاعل من الاخوان في اهل البيت  
كان قد شرف في اشارة الرسالة القليلة الكلام التي حجب الاسلام التي حجب

[illegible]





فتقول وتبين مبتدأ خبره قوله من شرطه وجوب القول والفعل عطفا على العلم لمعاد  
 ذلك احوال وهو متوقف على بعض شروط النبوة بشرط الا يكون له قوة  
 تختلف في اشتراطها شرطها في ظهور وجهه البعض الى ان لا يشرط  
 كما سنده في محل ان شاء الله والا فلو كان اليانين طائفة واحدة  
 اعادوا المعهود من سقوطه في مثل الزمان طائفة واحدة وان يكون  
 فقال لولا ان يقع وجوب اعتقاد اشتراط الاكسورة في المنع من تفصيل  
 كسبعية الاعادة حتى لا يوجب العبد وجهه من تخالفه ما علم اعتقاد وتفصيل  
 بها وما اشبهها لم يجعله عقاب لان الواجب في الزمان بالانبياء  
 هو ان ثبتت رخصا معينة وجب الايمان بالزينة في بني من لم يثبت  
 رخصته وجب الايمان به اجمالا الواجب في الزمان بالاعادة هو اعتقاد  
 ان اصله صحيح الموقر ويذهب عنهم الجفاء وان لم يتفعل لنا اعتقاد وتفصيل  
 كسبعية اعادتهم في زمان السلفان وما اشبهها لم يجعله عقاب على  
 النفس مرفوعة فلا يجر اذلال في التوفيق يقول وظنوا بعض وقته  
 حجة الاسلام في كتمان الاعتقاد على عدم وجوب الاعتقاد في رخصته  
 حاشا من المسائل وبما بعد التوفيق وما الله الا الله من الطائفتين  
 لان اوله متواترة مع والى الوتر المعنوي منقطع وتبين رادة  
 الكسبية قاطعة والمشتري من الكسبية متواترة مع بيان القول  
 عند التوفيق سبحانه والنبى وموافقا لما في المعاصرين من توفيق العلم  
 ما في العلم بالقيام السنية عن الازالة المعقنية وقوله في الخصام  
 انشاده الى ايراد على التوفيق وجوبه على الايراد الزهري وعلم  
 التوفيق ما حصل من العقاب معناه اى مودة ثابتة من اعادة النظر  
 في الدليل فان معناه علم الكلام معناه ليس مرفوعة انما هو تكملة لسبب  
 مرفوعة خاص من الاعتقاد الى الدليل الذي سبق الفطرية واصلت  
 الموقر عند من قبل فالتوفيق غير جامع وانما الجواب في موضع ان الحاصل  
 ثانيا من اعادة النظر معناه من علم الكلام مطلقا انما يجر منه باعتباره

حصوله لولا ان يكون الموقر والما باعتبار حصوله الثاني فليس من التوفيق  
 فخر خارج عن التوفيق من حيث هو كذا في حديث انه معاد داخل من حيث  
 حصوله الاول من النظر في الدليل والى اى وجهه الحنفية حاشا في رتبة  
 وان انصف يكون معقار والاشخ بعد مرفوعة ما ذكرناه ان الاصل من  
 به على التوفيق هو الاعادة الاعادة الفطرية من سببان اما ان كانت اعادة  
 النظر بعد سببان لا حاصل في نظر الاول والى ان النظر بحيث احتج  
 الى الكسبية باعتبارها في الخارج وبما حاصل من هذه النظر الثاني  
 مرفوعة ويؤيد علم الكلام من هذه الحنفية ايضا والاعتراض به على التوفيق  
 وقوله ود على التوفيق ايضا ان لا يشاء ايماء حاشا الامامة معانها  
 من علم الكلام كذا في كسبه واجيب بمنع كون مباحث الامامة من علم  
 الكلام وقد شئت المحسن الابرار ووجوبه في مباحث الامامة  
 ليست منه بل هي من التفتت وبيان ذلك ان مباحث الامامة من اللغة  
 بالحيث المتعارف لان القيام بها من فروع الكفريات وذلك من الحكم  
 العلمية دون الاعتقادية ومما يبرز كسبه الوضوح وهو معلومة فيها  
 وانما كانت متممة فخر العلم لان لما شاعت في الامامة من اصل البع  
 اعتقادات فاسدة فكل من غير من الطوائف الاسلامية يتفكر على فروع  
 فخر العلم كذا في من ضلوا انهم ابرار وميت فخر العلم كسبه  
 الاعتقاد بالماضين عن التوفيق في تحقيقه فاسدة علم الكلام على انهم  
 ارجل في توفيق العلم فقال هو البحث عن العمل في الصلابة والنبوة  
 والامامة والمعاد وما يتجلى بذلك ووجوب اذلال ان من مباحثها  
 ما هو اعتقادى الاعلى ما اعتقاد ان الامام الحق بقدر رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم عثمان بن عفان واعتقادهم من الفضل كذا في الخراف  
 في ذلك كما سنده في محل ان شاء الله وقوله ان ثانيا من فخر قوله  
 من التفتت بتدبيره علمان فخر العلم من التفتت فخر العلم كذا في التوفيق  
 لانه من مباحث الفروع ايضا ومرفوعة اي معناه علم الكلام الذي





بما ذكر كان ثابتاً في فطرهم من مبدأ خلقهم قد جعلت عليهم عقوباتهم قال لا تتبع  
 فاقم وجهك للدين حنيفاً فطرة الله التي فطر الناس على لا تتبع الهوى لا تتبع  
 الاولاد من النعم ولكن اكثر الناس لا يعلمون ولما امكن ان يكون الاعتراف  
 بما ذكر ثابتاً في فطرهم كان السجود عن الدنيا المعقولة عليهم فاعلموا  
 دعوة الخلق الى التوحيد والارادة حقاً اعتقاداً وعدم الشك في الالهية  
 وخوارق كونه بالعلم واستحقاق العباد وخلق الاجسام بآدم  
 انه حين التوحيد يقول شهادته ان لا اله الا الله وان لا يشرك به احد  
 فيخلق الا لاسم من ان ذلك كان ثابتاً في فطرهم في فطره الا ان  
 وثباته اليات الوان لا ينفك عن اقامة البرهان ولكن قد رتب العلم  
 النظر على سبيل الاستظهار والاشارة الى ثبوت وجود الباري في سبيل  
 العقل مستغنيين فاقنعهم بجهالة الاسلام ثم شجنت المصنف هو  
 والمفتن ان حقايقهم العالم اي ماسوي العقل من الموجودات حادثة  
 والحدوث وهو ما كان معلوماً وجميعها في الحكم لا يستغنى عن سبب  
 بحوثه اعم برحمته وجوده على هذه المقامات الثانية ويحتمل ان الحوادث  
 لا يستغنى عن سبب بحوثه فخر ورثة ومعلوم ان الطرود لا يستدل  
 بالثبات ولكن يشبه عليه وقد قيل ان اخفاص حدوث الحوادث هو  
 بوقوت دون ما قيل ان ما قبل ذلك الوقت من الاوقات ودون ما بعده  
 مثلاً فيستقيم الطرود في مقتضى لان كل من يفقد على ذلك الوقت وتخره  
 عنه وقد وجد فيه امر ممكن فلا بد من مرجح له فوقع في ذلك الوقت على تقدير  
 عليه واخره عنه لان التوجه من غير مرجح محال واما المقام الاول وحجته  
 قوله العالم حادثة فاعلموا لان العالم كسباني جواهره وانما هو  
 عالم قائم بذاته فيجب ان لا يمتنع ان يستغنى عن وجوده عن غير ذلك فاعلم  
 فانه انما الحق بالعباد محال وتوقع ان لا يمتنع العمل يقوم به العرض  
 ما يمتنع الى محال يقوم به وقد سمع بعضهم يقول ان الجواهر بالاجسام وعليه جوي  
 المصروف وانما في الفقه يمتنع ان كان الجسم اعرض من الجواهر اصطلاحاً لثبات

الله ليس من جوهريين او اكثر على اختلاف من قبل ما يتركب منه الجسم على  
 ما بين من المطلق لاثبات الجوهري بصدق بنية المؤلف وبالمؤلف اذا انكر  
 ذلك فاعلم ان المصنف قد استدل بغيره بالثبات المقام الاول بعد ذلك  
 الاعراض وانتهى الى حده واثباته بغيره من ذلك الاول انما يقول على الاعراض  
 فاعلموا ان الاستدلال الى المقتضى بوقوت حدوثه وانما قيل وما بعده  
 سكاية من على الثانية منها مع تصفية حدوث الاجسام بنبوله وهي ايضا  
 قايمة بالجوهري فيستغنى عن تحقيق اليه فاذ اثبت حدوثه شئت حدثها هو  
 لوقوت وجوده على وجوده وبما على حدوث الاجسام ان لا يتحقق عن  
 الحركة والسكون وحادثا ثلثان وبما على حدوث الحوادث وهو حادث  
 فخره ثلثا شاعري الاول وبما على الاجسام لا تخلفها عن الحركة والسكون  
 فطاعة الا ان يمتنع عقل جسد لاسكناء لا يمتنع كما كان عن انما العقل  
 انما يمتنع والمقتضى السكوني انما يمتنع عبارة جسد الاسلام الماخوذ مقتداً  
 من الرسائل النظامية لشيخ المام الحارثي واما هذه الثانية وحجته  
 ان الحركة والسكون حادثان فحق استدلال المصنف على ان اشار  
 الى الاول منها بنبوله فما شهد من تعاقبه فلا يكون كل منهما يعقب  
 الاخر اي يمتنع فلهذا عنه حادثة ومن التفتتها بها اي في حدها والمراد  
 زمان كل منهما ما بعد وجود الاخر فحق حادثة في ذلك التعاقب والافتضا  
 حادثة كل منهما ما بعد وجوده واما ثبوت حدوث الاجسام الاثبات كمال الجبال  
 مثلاً يحتمل عليه الحركة والارادة مثلاً او غير ذلك وعبرنا بغيره عن قوله  
 مثلاً والعكس وكذا يجوز زعمنا قايمة قلب الجبل على ظهره  
 يقول كمال ذهبها وكبحه كصفحة النحاس واحد وبجوهريه اي يجوز  
 ما ذكر من الحركة والقلب كجوهري الحوادث على ملة وحمل الحوادث  
 حادثة على ما بين في ابحاث الدعوى الثالثة واشارة الى الطريق الثانية  
 بنبوله وان السبق فتقول لان عطف على قوله فما شهدوا انما قد  
 واما الثانية وبجوهريه حادثة الحركة والسكون فلان ما شهدوا الاخره







واسمه عبد الله  
ابن يوسف  
القمي

في الوجود دون قصد له من كل طرف لوجوده بالبدن لكن جسمه لا يكون له شيء ثابت  
منه وان لم يكن العقل فيجب ان يشترط وجوده في الوجود والوجود لا اول له ولا  
اخر له لا كسائر الاشياء بل لا اول له ولا اخر له لانه لا يكون له شيء ثابت  
سبحانه تعالى لا يملكه احد من الارشاد وانما يستعمل في اثبات موجوده  
لا اول له اثباته في اوقات متعاقبة لا في اوقات واحدة لا العقل المستتر وجوده  
الا في اوقات وفي ذلك يكون العقل في اوقات لا اول له اي قد يتبين بطلان  
تعلقه هذه اوقات من ثلثه فان الاوقات بعينها عن موجودات متعاقبة  
موجودا وكل موجود واحد في اوقات متعاقبة وهو موجود في اوقات متعاقبة  
التعقيب لا في اوقات متعاقبة في اوقات متعاقبة في اوقات متعاقبة وذلك  
فوقه الوقت فليس من شرط وجوده الشيء ان يتعاقب معه فلا اذا  
لم يتعلق احد بها بالثبات في حقيقة عقلية ولم يتغير كونه موجودا في وقت واحد  
الاوقات موجودة لا في وقت الاوقات وذلك بحسب المعيار لا لا يتغير  
عقله بالثبات بل يتغير وجوده في اوقات متعاقبة وهو في اوقات متعاقبة  
حادث انتم في كلام الارشاد **والاصول الثلاثة** في العقائد هو ان القدر  
الذي ليس له وجوده آخرة يستعمل في اوقات متعاقبة لان قد ثبت  
قدمه وانما ثبت في ذلك استعماله في اوقات متعاقبة لا في اوقات واحدة  
بعد وجوده في اوقات متعاقبة استعماله في اوقات متعاقبة فانما لا يتغير  
بان يكون استعماله في اوقات متعاقبة بعد وجوده في وقت واحد فيصنف وجوده  
معدوم في وقت واحد في اوقات متعاقبة لان لا يتغير صلاحيتها لمعدوم  
المثل في اوقات متعاقبة ولا اول له ولا اخر له لان لا يتغير ان الموجود  
الذي استند في العقل الموجودات ثبت عدم استناده وجوده في اوقات  
فلم يكن ان يكون وجوده في اوقات متعاقبة في اوقات متعاقبة  
فانما ثبت ان وجوده في وقت واحد في اوقات متعاقبة استعماله في اوقات متعاقبة  
عدها لان بالاثبات اي ما يتغير في اوقات متعاقبة استعماله في اوقات متعاقبة  
وقد تحققت العبادات في ذلك فيقال لان واجب الوجود لا العقل لا يتغير

بحال

بحال فيلزم بناءه كالمعلوم قد ذكره في الاشياء واما انما بعد من انما بال  
ايضا لان ذلك الصفة المتعينة في اوقات متعاقبة لا في اوقات واحدة ولا اول له ولا  
اخر له لا كسائر الاشياء بل لا اول له ولا اخر له لانه لا يكون له شيء ثابت  
سبحانه تعالى لا يملكه احد من الارشاد وانما يستعمل في اثبات موجوده  
لا اول له اثباته في اوقات متعاقبة لا في اوقات واحدة لا العقل المستتر وجوده  
الا في اوقات وفي ذلك يكون العقل في اوقات لا اول له اي قد يتبين بطلان  
تعلقه هذه اوقات من ثلثه فان الاوقات بعينها عن موجودات متعاقبة  
موجودا وكل موجود واحد في اوقات متعاقبة وهو موجود في اوقات متعاقبة  
التعقيب لا في اوقات متعاقبة في اوقات متعاقبة في اوقات متعاقبة وذلك  
فوقه الوقت فليس من شرط وجوده الشيء ان يتعاقب معه فلا اذا  
لم يتعلق احد بها بالثبات في حقيقة عقلية ولم يتغير كونه موجودا في وقت واحد  
الاوقات موجودة لا في وقت الاوقات وذلك بحسب المعيار لا لا يتغير  
عقله بالثبات بل يتغير وجوده في اوقات متعاقبة وهو في اوقات متعاقبة  
حادث انتم في كلام الارشاد **والاصول الثلاثة** في العقائد هو ان القدر  
الذي ليس له وجوده آخرة يستعمل في اوقات متعاقبة لان قد ثبت  
قدمه وانما ثبت في ذلك استعماله في اوقات متعاقبة لا في اوقات واحدة  
بعد وجوده في اوقات متعاقبة استعماله في اوقات متعاقبة فانما لا يتغير  
بان يكون استعماله في اوقات متعاقبة بعد وجوده في وقت واحد فيصنف وجوده  
معدوم في وقت واحد في اوقات متعاقبة لان لا يتغير صلاحيتها لمعدوم  
المثل في اوقات متعاقبة ولا اول له ولا اخر له لان لا يتغير ان الموجود  
الذي استند في العقل الموجودات ثبت عدم استناده وجوده في اوقات  
فلم يكن ان يكون وجوده في اوقات متعاقبة في اوقات متعاقبة  
فانما ثبت ان وجوده في وقت واحد في اوقات متعاقبة استعماله في اوقات متعاقبة  
عدها لان بالاثبات اي ما يتغير في اوقات متعاقبة استعماله في اوقات متعاقبة  
وقد تحققت العبادات في ذلك فيقال لان واجب الوجود لا العقل لا يتغير

والا يخلو عن الحكم في شيء



المجموع يطلق على الكثرة الذي لا يتجزى وهو اسم الاشتقاق اعتبارا  
 الخ **المجموع** الذي ليس بمجموع هو المكون من جواهر فردية وجمالات  
 التي لا تتجزى او ابطال كونها جوهرا كما هو في الاصل الرابع عشر  
 اي ابطال كونها جوهرا لا ابطال كونها جوهرا محضها بحيث يمكن كونها  
 جوهرا لكل جنس فهو محقق بكونه مركزا في جوهرو وجوهرا في الجنس  
 من زيادة كونها لازم لتعريفه كونه بالشيء والمعدول والاجتماع والافتراق  
 فان كان منها ما ينافي الجوهرا الذي لا اشتقاقا الاحتياج على ما ذكره في  
 المعلومات فان سماه احد محضا وقال لا كالاجسام يعني من شئ ما في  
 الجسمانية كغيره من الكليات فانهم قالوا هو جسم يعني موجود واخرين  
 منهم قالوا هو جسم يعني انما هو شئ فاختلوا بذلك ومن اخطأ بذلك  
 فاما خطأه فمن الخلق الاسم لا في الحقيقة كالأول اي الجسم قاله جوهرا كالمجموع  
 فاما خطأه كونه لا يتجزى فهو اشتقاق من المطلق الاول والثاني ثابت في الاجتماع  
 من القاطنين بان الاسم لا يتغير في القاطنين يجوز ان يطلق على ما لا يوجد  
 نقصا وان لم يرد بدو تعريف وظاهره ان الكائن ان يحمل الاجماع حصر  
 الخلف في إطلاق اسم الجسم هو دون الخلف وهو حصر اجتماعه والاول  
 ما تضمنه العبارة من ان قوله بالاجتماع خبر متعلق بمحذوف مقدره هذا  
 فيكون محمل الاجماع في تخلفه عن المطلق واحدا منهما واشتقاق المطلق  
 من ظاهره على قول القاطنين بالترتيب والمطلق القول بالاشتقاق وهو  
 القول بجواز إطلاق المشتق ما شئت سميا انصاف بمعناه ولم يوجب  
 نقصا وان لم يرد بدو تعريف فينبغي النص بقوله فاذي فان الثاني هو  
 لم يوجد في السمع اسم الكسب والسنه ما يربط في إطلاق اسم المطلق  
 اسم الجسم والمجموع هو المطلق على قول القاطنين بالاشتقاق في الاستسا  
 وهم المعتزلة والظاهر انهم يسمون شيئا فاستنبط المطلق عندهم لغتنا ان قولنا  
 الشرط وقدرته على انتفاء الشرط الثاني انصافه بقوله ولا في شرط  
 اي شرط القول بالاشتقاق في الاستماع عند القاطنين وبعده السمع

اي يوجد

اي هو انصاف شئ سميا بالجنس الذي هو مطلق الاشتقاق ان لا يوجد  
 الخلف نقصا وكل من شرط الإطلاق منتفعا اما الاول فلان الجنس  
 لكل من الجسم والمجموع محال على التباين والامر سميا انصافا باخذ اشتقاق  
 الجنس مجازي والاشارة فيه على انتفاء بقوله واسم الجسم يقتضي اي  
 انتفاء من حيث انتفاء وهو الاشتقاق الى اخره التي تركب منها هو اي  
 الاشتقاق اعظم من نقص الكثرة وقد اعتمد على قول الاشتقاق انصافا  
 ان يكون في اللفظ الذي يطلق اشتقاقا بالاحكام والتعظيم وغيره محال  
 ان يقع من القاطنين بالترتيب والقاطنين بالاشتقاق كالمفرد الفاصد  
 هو ما انتفى الباري في وجوده ولم يرد ان لا يمنع ولا عوارض كان  
 مشعرا بالجلال من غير وجود اخطا واخره يكون مشعرا بالجلال من غير  
 الزيادة والاراء فاذ لا يوجد المطلق مع وجوده وقوله انهم فزعونه  
 امر عمن الزاد عين وقوله وما ريت اذ ريت ولكن اسم اي اذ امره  
 ذلك وان لا يجوز إطلاق لفظ الجسم لمن أطلقه فهو عارض للام إطلاق  
 بل قد يكون بعضهم يعني من الاسلام في قوله فحين أطلق عليه اسم  
 امر والعلل التي لا بد منها في انتفاء كل مطلقا من عدم انتفاء  
 في المطلقا بما حال كونها لا إطلاق غير مكره عليه فيكون عارضا  
 من انتفاء انتفاء اشتقاقا بجواز البرهانية والاشتقاقا به كثر  
 وقيل ما لا يثبت انتفاء الجسم بالعلم بالذات كونه انتفاء الواسع  
 وهو الانتفاء بالكيفيات الخمسة بالحق الظاهر او الباطن والذين  
 والراية والصوره العوارض المتبانية من الذرة والامر والفرج والقم  
 ونحوه فليس بمحال ان يكون له لا رايه ولا صورة ولا شكل ولا انتفاء  
 الاحال في شئ ولا محل ولا شئ ولا شئ ولا شئ ولا شئ ولا شئ ولا  
 حية ولا مبدء الارض والامر ولا غيب ولا شئ مما يوجب  
 للاجسام لانه لا يتصل من جهة الامور لا يعقل الاجسام وقد  
 ثبت انتفاء الجسم وانتفاء الملاءم يستلزم لانه المسألة على لان

انتفاء

لواحد منها

في القول  
بشيء

في القول  
بشيء

فقد لا يحد، فبقية الامر السطران للسركي الطاهر للوجود الذي هو الجوهر الذي  
معناه الفناء فلا ان مطلقا عن سبب وجوده وغيره وبسبب تحليله في  
الفناء بالذات لا يحتاج الى الوجود لان بالذات لا زال بالغير ولا ان  
بعضه من غير ان ينفصل وانفصاله هو على الساري في محال فادرك في الكتاب  
والشعر من ذكر الرتبة العنصرية الروح ونحوها بحسب الترتيب عن مظاهره  
على رتبة اسبابه في الاصل الثاني من الاصل الثاني في الاصل الثاني  
وانه لا يمكن من ان يكون الا بالذات فبقية الامر السطران للسركي الطاهر للوجود الذي  
هو الجوهر الذي معناه الفناء فلا ان مطلقا عن سبب وجوده وغيره وبسبب تحليله في  
الفناء بالذات لا يحتاج الى الوجود لان بالذات لا زال بالغير ولا ان  
بعضه من غير ان ينفصل وانفصاله هو على الساري في محال فادرك في الكتاب  
والشعر من ذكر الرتبة العنصرية الروح ونحوها بحسب الترتيب عن مظاهره  
على رتبة اسبابه في الاصل الثاني من الاصل الثاني في الاصل الثاني

والشغل ما يحاذي طرفة الارض واليهما ما يحاذي قوى مبدع غالباً  
والشغل ما يحاذي الامام ما يحاذي جهة الصدور التي يسير منها وتجرى اليها  
والعواطف ما يحاذي بعضه العيون ضاع على اوجها وعلى بعضه اي العينية  
اليهما ما يحاذي نظره كونه قد قبل على العالم لم يكن فوق ولا تحت اذ لم يكن  
ثم جعل في خلقه كمن ترأس والوجيل والظاهر هو الذي اجرت العينية والبعينية  
لا تتقبل فان العيون اذ احسنت علم متفقد فان العيون لا تستقبل الا  
جهة الارض لان الحاذي نظره ولو كان كل واحد من مستور كما ذكرنا لا يراه  
واحد من هذه الجهات اذ لا داس ولا رجل ولا يابان ولا شمل ولا ظاهر ولا  
مخفي كان فهو موجوداً في كل اذن لم يكن شيئاً من الوجوه لان كل موجود  
سواه حادث كانه لم يزل فكان لا يزل في وجهه شهودت حدوث الجهة فهذا  
طريق الاستدلال وقد علم على طريقنا قبوله لان معنى الاختصاص في  
اختصاصه بحسب كونه الذي من من الاستعداد وقد بطل اختصاصه بالجهة  
بطلان الوجوهية والجمعية فنفوت في الخفية تخص الوجوه والجمعي وقدس  
تفريقه عنهما سبحانه والما العوض فلا اختصاص له بالجهة الا بواسطة كونه  
حالا في الوجوه فهو فاعل الاختصاص بالوجوه فبطان الوجوهية والجمعية كلف  
في بطلانه فان اوجوهية بمعنى فاعله اعمال ليس في بطلانه ولا جمعية فليان  
اي فليبين من اراده وجهه ينظر فيه ارجو ان التفرقة عما اقبلت في بيان الاستعداد  
سبحانه فخطا من اراده فخره والتغير عنه بالجهة لا كما لا يصلح له انما  
ورود في اللفظ اوجوهية الخيرية هي التي التفرقة في بيان فاعله فاعله  
وغيره صواعق الفضل كونهما ما لم يتفق فان فصل قابل الا بوجوهية  
الاستعداد ووجه الاستعداد ان الاستعداد لا يمكن استقباله الا بوجوهية  
سما ان الميت قبله الصلابة يستقبل الصدور والوجوه والمحبوب والصلابة  
بالوفاة من غير الحول البسطة والسمو وقد روي في الاسلام من الاقتصاد سرا  
الاشارة الى الاستعداد فيقول فليعلم ان كون اراده **الصدور** **الفاعل**  
انما استوى على الارض وهذا الاصل معقود وليان ان الذي غير مستقر





الا لفظ المذكور فاجيب بان نحو وجوب الايمان به و هو كون الايمان  
 صحيحا بالاعتقاد لا باليقين و هو تناول الاعتقاد كما هو اليقين العام  
 سواء جازي للقول فان اليقين لا لا يصح وغيره كالقول يقال في مثل  
 من اصفى لفرق لا يخفى كما هو بل على وجه يليق به و هو ان لا يعلم اليقين  
 قول اليقين والاصح في بعض المواضع كما هو بالاعتقاد واليقين كالحاجة  
 فهو فحان الذي به و لكنه سهل شي اي هو قادر على كل شيء كالمؤمن  
 تحت قهره و يقول اي شان الانسان في اليقين و لا يصح بانها  
 من باب التيقن المذكور فاعلم اليقين في الاول لا في مستقبل اليقين  
 باليقين والشر والظهور انفس من غير ظلال و تارة كان بسيط  
 او احسن عليه و به للعلم لا لخذله و معطية و يقول الثاني  
 بان ظهور العلم لا ينفك اليقين و هو شي يسير و كنهه شأ  
 كما يقبل الواحد في عبادة الشيء السيرة بين اصحابه و قول  
 المتقدم بعبارة المتقدم فيقضي بقدمه من التماسه فيلحقه الصريح في الاخرة لا لا  
 و ارجو بذلك و هو ان العلم باليقين التناول بمرور و غيره ما بسيط من الاقتصاد  
 و اليقين في قول و هو انما لا يكون اليقين في الاخر على التيقن في الاخر  
 و المعنى انه و هو في الاخر للتبسيط والاستسلام و تارة كان شرف اليقين  
 و كبره هو صغرها للتبسيط و ان السبب في هذا ما استعمل في الاخر  
 اليقين في الاخر لان من قبله استعمل في قبله لا يقين في الاخر عليه  
 و هو في هذا على ان عادة التبسيط اليقين و الحاصل الما في اليقين  
 استعمل في اليقين او الاخرها ثم اضيف اضافته و تارة كان و هذا  
 الحديث اخبر به بعبارة التماس من سبب التبسيط و هو ان لا يكون اليقين  
 معناه من حديث ابو حمزة و هو قوله في الاخر و هو في الاخر و هذا  
 و هذا من هذا الفاء على انه لا يذبح الا لفظ لما ذكرنا من حرف في العام  
 عن الجحيم و هو ممكن ان يرا و لا يخفى و اذ اردت خصه على الاصل  
 يعني الما في يد اي الا لفظ المذكور من المنشأ بارت و حكم

المشاور

المشا بانقطاع و ما منونه المراد من جهة الادوار و التعاليف و الا اي  
 و ان لا يكون ذلك بان كانت مرفوعة من عند الادوار و هو الخاف على علم  
 خصصت لمن العباد و لا يشاء العقل بان الوقت في الاية على علم  
 الا انه و هو قول الجمهور و اعلم ان كلام الما في الاية و عجل الما في  
 التناول و لكنه و ان سائر العظام استندت في التناول و حيث قال و ان  
 في تقديره و انما و ان كان عدم اعتداده استندت اليقين فانه و هو  
 على تركه و هو في العبارة و كان في الاية و هو في الاية و هو في الاية  
 و ما لا يخفى من الذين من عدم العلم في الاية و ان يقال في بعض فتاوى  
 التناول في العلم الا الحق و يغيب شرط ان يكون علم مقتضى العلم  
 العرب و توسط من و قيل العبد فقال في التناول و ان كان اليقين و ان  
 في ما منهن ما من في العلم العرب و هو في الاية و ان كان جميعه او في  
 مقتضى العلم و ان ان يكون العلم و ان يكون العلم و ان يكون العلم  
 ان لا يدعو كما هو في الاية و ان يكون العلم و ان يكون العلم  
 التناول و هو في مقتضى العلم و ان يكون العلم و ان يكون العلم  
 اصله ان يكون العلم و ان يكون العلم و ان يكون العلم و ان يكون العلم  
 الروية و ان يكون العلم و ان يكون العلم و ان يكون العلم و ان يكون العلم  
 مستقاة في مقتضى العلم و ان يكون العلم و ان يكون العلم و ان يكون العلم  
 ثلثة الاول في مقتضى العلم و ان يكون العلم و ان يكون العلم و ان يكون العلم  
 فتقول و ان يكون العلم و ان يكون العلم و ان يكون العلم و ان يكون العلم  
 انفس مقتضى العلم و ان يكون العلم و ان يكون العلم و ان يكون العلم  
 علمنا شاملا ما علمنا في الاية و ان يكون العلم و ان يكون العلم و ان يكون العلم  
 و هذه الادراك المستعمل في الاية و ان يكون العلم و ان يكون العلم و ان يكون العلم  
 اليقين في مقتضى العلم و ان يكون العلم و ان يكون العلم و ان يكون العلم  
 و الجحيم و ان يكون العلم و ان يكون العلم و ان يكون العلم و ان يكون العلم  
 الختام الثاني في جواز علمه و ان يكون العلم و ان يكون العلم و ان يكون العلم

و ان لا يكون ذلك بان كانت مرفوعة من عند الادوار و هو الخاف على علم  
 و ان لا يكون ذلك بان كانت مرفوعة من عند الادوار و هو الخاف على علم  
 و ان لا يكون ذلك بان كانت مرفوعة من عند الادوار و هو الخاف على علم  
 و ان لا يكون ذلك بان كانت مرفوعة من عند الادوار و هو الخاف على علم





[illegible]

والثالث منها  
تجويد الحروف  
مفاتيح الثمان  
تجويدها من غير حلق  
الجلال محمد

استوروا  
استوروا

قول وكما انما اريد ان يكون ذلك الحق من العلم المسيحي وانه هو  
مثله في كل واحد من مقابله وانه ايدى اياها فان في هذا ما في مقابله في حجة  
باعتبارنا نحن وانتم معشر المستشرقين وانه من جهة واحدة بكل طرف ايام  
ورى مخاطرة اننا قد استعاضنا بها فان اقصت ايمان من ضمن ان ذلك المذهب  
ينصف علماء الاخرى والعقل ان العلم بالعقل باقتضائه ان لا يكون له في  
احد طرف اخر جهة بعينه وان في من ان يتناول الا يصح عطا الاكاذب  
اقتضيت من طرف الاخر كذلك في جهة لا تستر كما في التعلق فاذا  
ثبت توافق الخصام لعدم اتمام ذلك اشارة لا يلزم عقلا من مقتضى صحة  
التعلق على الكون من جهة في احواله اي صطلحيه انهم من طرف الاخر مثل  
لا تستر كما في التعلق فكذلك انما ثبت عقلا بوقاها مقتضى ما فرضه  
فثبت انتفاء ما فرضه والآي والاين ان كان فرض الفهم من احد الطرفين  
ومع ذلك لا في فقه اي فقه شخص ونحوه في الاستدلال على جواز الروية  
الصدق كما في الاسلام بالبرهان سبحانه في مقتضى صورة جواز ان يصدق ذلك  
البرهان في مقتضى صورة لانها انما هي الروية في كل خاص بخلاف ما هو في  
غيره من وطء مقابل ولا في جملته وقوله في حصول المسألة والمقابل  
في الحجة والمسألة بين المراهي والمري وحصول المسألة اي مخاطبة المراهي  
ببعض المبريات وحصول اراء الصورة اي صورة المري فليكن ان التماس  
سلكه وان باطل الفرض الباطل غير ذلك فان مقتضى الروية من جهة لا انتفاء  
الازمة في تفرع البرهان من الملائمة ومنه ان حصول المسألة والمقابل به  
حالة الصورة لم يتجسسا لا ببعض في الروية في قولنا حصل انتفاء في بعض  
المبريات كذلك اي يقتضي بالمقابل على المسألة المخصوصة وبالا حاطة  
به بالصورة تكون جملتها في الكون اياها والذكورة معلولة باعتبارها هذه  
التي هي العلم المسيحي وانه لتبوء ان ذلك النوع المسيحي وانه انتفاء  
اي معنى انتفاء الامور المذكورة على ما بيننا وبالا لست ان الاستبان والمعامل  
لا يثبت مع انتفاء عقده والامكن على ذلك العلم **الاصحاب** **الخاص**

فإن شاهد أنتم كان من غرضه أن يخلصكم من الرقبة



وارجوا ان الوجود قد ثبت فيكم العلم بانتم واحد لا شريك اعلم ان الحسن بن ابي الحسن لا يركن الاول بنحوه  
 كبره في ايام الجور الواحد فرقة اصول هو اصل ما يفرقة بين مقتضى التطبيق بين ايجاد والتقليد  
 ان يفرقة كل اصل من اصل العلم كما يفرقة بين الاسلام ولعل اقتصار  
 المصير على التيقن بالاصل الاول والاساس العاشر دون  
 التثنية التي يفرقها بين الاضطرار والاعتقاد على التفرع بكونه  
 محال الاجمال والاعتقاد الاول وان المقصد العلم فان قلت لم افر  
 الحسن طاصل التوحيد من المقصد الاول الذي دعا اليه الانبياء وهم  
 قلت لما كان التوحيد هو اعتقاد الواحدية في الذات والصفات والا  
 فقال وكان ما تقدم من الوجود والقدم وسلم باعتدال الاصول السابقة  
 اصلا في الباري وحده على من تعلقات التوحيد اقتضى ذلك مقتضاها  
 ليعلم ما هو حده ذات تفرع من سائر الذات من الازلية والابدية والعال  
 من الجسم والروحانية فان قلت علم المقوم التوحيد على الكلام  
 في الازلية والروحانية فقلت لان الكلام في الازلية التوحيد على تفرع هو  
 الجسم وتجوهر العلم ايضا ان الوحدة تطلق بحيث انتفى قول التوحيد  
 ويعتبر انتفاء التعبدية الباري مع واحد بكل من العباد ايضا الاول  
 فقلت ان التوحيد هو حقيقة لا يكونه والتركيب من الاجزاء والحد والحد والما  
 الثاني في اصل انتفاء التشابه في وجوده من الوجه مستحيل لان  
 يوجد واجبا في نفسه وهذه الاستحالة هو الوجود هذه الاستحالة  
 لا يشاء بالاصل الاول لانها لا يشاء بالامام الحجج جده الاسلام الغزالي  
 يقول في كتابه ان فيها الله الازلية لغيره فقلت له بركات فافق الازلية  
 ثم قال وليا في بيان البرهان وهو الازلية فخرج الصغير في عبادة الحج  
 البرهان وهو الازلية وعبادة المصير فقلت له في الازلية فالعبد  
 قول الله والما على كل منها بيان وهو لا يشاء وهو ان كانا اثنين فليس هو  
 لو فرض وجود اثنين كل منهما مقتصد بصفاته الالهية التي من الازلية  
 وتام القدرة وادار احدهما امر الثاني ان كان مضطرا الى مساهمة

كما هذه التاخير مقروء احاجم او لم يكن الا قاروا ان كان قادرا  
 على خلق العبد ومقتضى كان الثاني في ما حواه الاول مقتضى احاطة  
 علمه بكن الا حاصره انتهى وفسح المجال حقا قاروا به  
 قاروا هذه التي ذكره حجة الاسلام عبد القادر بن علي التوحيد  
 لا لزوم الف الف المذكور في الازلية فليس جلا للآلة وانما بيانها  
 بيان لزوم الف الف على تقدير القدرة والازلية فليس بل ما ذكره الحجج  
 بيان للآلة وتقريره لولا البرهان التوحيد المعروف بمرئان التوافق  
 في علمه بالاربع من الاشارة اليه كما سألنا التفسير على كلام العلامة  
 الصالح المصطفى وان كان تقرير شرح العقاب ليس ان التوافق على وجه  
 آخر فهو جرح اليه وانما يكون ان التوحيد بالنظر في العبادة الازلية  
 فان معناها لزوم الف الف بتقدير القدرة وانما تقرر فنقول الكلام  
 في ثبات التوحيد بل هو الف الف عند القدرة وانما تقرر في الازلية  
 ان يكون مع الملقى وهو وحده بالحق بالحق ان يفرق عليه من الازلية  
 وهو معناه المظهر او الكرام من التوحيد حقيقة بل يثبت المحمود والمقام  
 الكلام المصير في ما قاله في قوله القطع به موضح فاف هذه القوة  
 النظام على التقدير المشا الذي لا ينفك عنه الاول وهو يعين  
 الملقى تاطع بان لا ينفك اجرة بوجه مع القدرة والخرجه بوجه فخرج  
 وانفع لاحالة الاستحالة الخلف في خبره ومع ما غيره الملقى في خبره  
 في الازلية انما يلزمه القطع بوقوعه في هذه النظام بتقدير القدرة  
 خبره انما يثبت في الخبر الذي هو المحاجة في ذات الله الذي هو حقا فان  
 المعجزة الباهرة في الخبر من القرآن الكريم الباهرة اعجازه علمه هو الامر  
 اوله قايمة على حقيقة الملاحقة المستطیع واما قوله ان الا  
 شارة لا اخبارا الذي بوقوع الف الف بتقدير القدرة انما يثبت بالبرهان  
 وقوله ان علمه على كل من الازلية والقطع بوقوع الف الف بتقدير  
 القدرة في خبره علم توجبه العبادة والعلوم العبادية يحصل بها القطع

في كتابه حجة الاسلام  
 في كتابه حجة الاسلام  
 في كتابه حجة الاسلام





اجاز من الامر ارض التكفير بما رتب ان اسوق بلفظه لا شمالة على قايده  
قال محمد بن ابي القاسم في كتابه على وجهه ان لا يصح رتبه على طاعة  
الامام في الاحكام ومن ملاحظ ان الامة على وجهه الصانع وتوحيده  
تجوز مجرى الامة التي يعالجها من مرض القلب والطبيب ان لم يكن خادما  
منه في الامور التي على قدره والطبيب من صفته كان افاضه  
كثير من اصلاحة الامور والاشياء بالادوية التي لا يمكن ان لا يكون  
ادوية العقل كان الاذن للعتاة بالادوية اكثر من اصلاحة وجه  
يجب ان لا يكون طريق الادوية لكل احد على سيرة واحدة فاما كون  
المصدق سائعا ومتفقا لا ينبغي ان يتصور عقيدته بتجوز الادوية  
كان النبي من اهل طالع العرب من مخاطبة اهل الجاه اكثر من التصديق  
ولم يفرق بين ان يكون ذلك بيان وعقيدة فقلدس او يستبان  
والخارج السلف الضعيف العقل الجاهل من العقيدة الصالحة على الباطل  
لا ينبغي تعاليه اليه وان لا يفتقره في السيرة والاشياء  
او من يفرق ذلك ولا فصل عقولهم الفهم البرهان العقل الغيب  
للتفكير والبيان يقتضي ان يتسلط من مخاطبة بالاشياء من الكلام  
المفصح المتصور عند الامور العقلية البرهان فبذلك يقتصر عقولهم  
عن ادراك الانا اهتدوا في العقل الجاهل من الامور العادية لا يخص ادراك  
به الا الاحاديث والاشياء على الحق العقيدة والبرهان فبذلك يقتصر  
لا يكونوا رادها في العقول كما لا يكونوا نور الشمس والاشياء العقلية  
في العقل الادوية العقلية البرهان فبذلك يقتصر راجع اليه ويجعل  
منه عقولهم قبل فسر في الجاهل على اوضاعه من متي المستوجبين قدر  
ظلالها العقل الذي لا يقتضيه الكلام الخطأ في فهم المحادثة  
بالكامل العقل البرهان انهم هذا العقل لا يقتضي ان لا يقتضيه  
بالعقل من وجود الصانع وتوحيده في شمول الكائنات من العباد والحيوان  
والنجم والارض والسموات والانس اجمعين والمخاطبة مع المشركين الذين

عامتہ

عاشتهم أو ان الادلة القطعية البرهانية قاصرة ولا يجوز معهم الادلة  
الخطائية المبنية على الاحوال العارضة والقصور التي انقضت وحسب الزمان  
قطعية وان الزمان العظيم مشتمل على الادلة المتعلقة بالقطعية البرهانية  
التي لا اعتقاد الا لعالمون وتكامل ما يحيطون بالاشارة على ما يميزه الامام  
الرازي فرقة ايات من الزمان على الادلة الخطائية النافذة مع العامة ولو عدل  
عقلهم لان ادراكهم لطريق العبارة تكامل المحقق على الخاصة والعامة على ما يشير  
إليه من قوله والاطراف والاباسل الاكثر من مبين وانما شغل عليهم في الظاهر  
من الخطائية كما لو علم بطريق العبارة فهو لزوم فساد المستشرق والارض  
بغير حرج من النظام الحسني عند تقدير الالهي لا يتجوز ان لزوم فسادها  
لانما يكون ان لا تعد بزعم الاختلاف ومن البين ان الاختلاف ليس للزمن  
قطعية الاكان الاتفاق فزعم النفس لزوم عاري وقد اشار الى الامام  
الرازي حيث قال الاجري امرت الحسن ان الاختلاف يبرئ الواقع فاعلم  
الظاهر والناظر على ذي العقول السليمة ان ما لا يكون من غير الشك  
لازما قطعية لا يبرئ من جعله كاعلم وحسب ما يبرأنا بالقطعية  
زعمان شعبة وقطعية وبرهان سلاب من الزمان وقصر الاسلام والحسين  
صهرت هبة زمان والزمود بطعن المتكلمين وبطرفة العين لا يحتاج  
الى ادعاء المسبب قطعية لا اشتراك الزمان على الادلة القطعية  
العقلية التي لا اعتقاد الا لعالمون بطريق الاستدلال القاطع للخاصة وعلى  
الادلة الخطائية الشافعة للعامة بطريق العبارة اما البرهان العقلي  
المتعلق بالذات عليه بطريق الاشارة فهو برهان الشافعة العقلي باجماع  
المستكلمين المستقرم يكون مقصودين قاطع ولا يجرى عليه غير ادهاء  
على ثباته من الكلام ولا احكاما محالان عقلية على ما بين في ايضا لا التمايز  
الذي تدل عليه الادلة بطريق العبارة بل لا تخافه يكون بركه بناء وقد يكون  
خطائيا ولا يبعث في شواهد من كل تاريخ عند المستكلمين برهان وقطعية  
لزوم النفس بالذات عليه بالاشارة لا يفتقر خطائيه لزوم الزمان

الدول والكليل بالعبادة التي هي العلم والدول على الاشادة به يكون مقدر  
بين قادرين وغيره الا بالبيان الكبري وصاله او غيرهما والحق والدول  
عليه العبادة هو بوجه استمرارية الامور عن النظام المحيوس فان  
احداهما من الاخر وهو لا ينبغي ان يتصور ان العلم من الشفاوه الا انما  
على تقدير العلم والاشارة بطلان الاشادة به على ان لا يستلزم امتناع  
تعدد الاشياء عقلا فليس منه انتفاؤه او الزناق لان وقوع الامكان  
المتعدد وانتفاؤه الزناق على علم ان العلم بالدول والكليل بطريق  
مطلق العبادة لعدم استلزام امتناع التعدد عقلا وانما يستلزم  
عادة والاستلزام المردود لانما عدم الاستلزام العقلي فليست  
ثم كونه في الجواب وتعدّد التبع من تكلف صاحب التبع لمن قال ان الاز  
لا تخلقته وكذا ولدوا لا يخفى فهو متاخر زمانا من الكلام فليست  
قد علمه المحيوس ان الاشياء على علم ان العلم بالدول  
سواء المراد من العبادة بانها في نظامها هو كلامه في العلم والكليل  
نظام فليست قد قال ذلك الكلام على الحقيقة فانه وعنده ظهور المعجزة  
يحصل الجزم بعدد بطريق في العبادة بان التبع خلق العلم بالصدق  
عقلا فليست المعجزة الا بالعلم وهو مبسوط وافق والصدق والكليل  
والتي هي **العلم بالصدق** **العلم بالصدق** **العلم بالصدق** **العلم بالصدق**  
اصولها حاصل سنة من العلم بالصدق فادع علم محيوس وهذه الامور  
التي هي **العلم بالصدق** **العلم بالصدق** **العلم بالصدق** **العلم بالصدق**  
فانه علمه الاصول الاولى للعلم بالصدق فادع العلم بالصدق  
والثاني للعلم بالصدق فادع العلم بالصدق فادع العلم بالصدق  
الثامن لبيان ان علمه فادع العلم بالصدق فادع العلم بالصدق  
وهو **العلم بالصدق** **العلم بالصدق** **العلم بالصدق** **العلم بالصدق**  
فرا لا يوجد في نفسه شيئا من العلم بالصدق فادع العلم بالصدق  
بالصدق التي لا لاجل الاستحسان ان يكون معبودا وهو صفاته التي ترجعها

سہ ماہی

سبحانه فلا يشرك له شركاً مثلاً واستخرج من قوله لا اله الا هو ومنه الجواب  
من العموم تدبير العالم والخلق المطلق عن المحبوب والوجود في الذات  
وذلك من الصفات فثبت اتفاق الحوادث في وجودها بالعدم على حادثة  
من الصفات وحوادثها كأكبر المنازعة وحوادثها كأكبر السيادة  
على النظام الذي لا احتلال فيه والافاضة وما قبلها على ما علم من نبات  
وحصولها وما بين ما من السحاب المسحور ونحوه على ما علم من نبات  
في وجوده على ما علم من حادثة هو ان شاء الله الحوادث من ان شاء الله  
الناموس على الاضطرار في وجوده من اتفاق صنعته وتربيتها في ان شاء الله  
وما بعده من الحكمة من مصالحها والعلوية من الآلات لا على مقتضى  
الحكمة الباطنة الباصرة التي علم طرف من علم التبرع وما في خلقه  
الآلات واعضاؤه وقد كتبت على ذلك المجلدات ويستفاد ذلك  
أي استناد وجوده في الحق وكمال الاضطرار في وجوده في حق  
صفته القدرة وله وجهه في حقه وفي الارادة ويستفاد من ذلك ان شاء الله  
على ما علم من وجوده والعلم بهذا الاستلزام فيها ضرورة ولكن  
يستفاد من ان شاء الله ان شاء الله ان شاء الله ان شاء الله ان شاء الله  
معان حقيقة علمه بالضرورة ان كاتبة النفس له على ما علم من الكلام  
والكتابة قادراً عليها ويستفاد من ذلك ان شاء الله ان شاء الله ان شاء الله  
ان شاء الله ان شاء الله ان شاء الله ان شاء الله ان شاء الله ان شاء الله  
الركن الثالث في تسمية ما يدعى من كذا من النفس والمفرد على كل شيء  
يحيى خلافاً للعلمانية في قولهم ان شاء الله في العلمانية والركن الرابع  
على وجهه على العلمانية في قولهم ان شاء الله في العلمانية وقد  
ارشد الله الطير في قوله لا اله الا هو من خلقه وسينال من صفته العلم  
في حقته وهو ما ينبغي ان تلاحظه احدنا في قولهم ان شاء الله ان شاء الله  
كمال الاضطرار على ان كماله بالعدم هو وجهه ان شاء الله ان شاء الله  
ابصارنا وبصائرنا بان نذكر كونه لنا ونفسه الباطنة ان شاء الله ان شاء الله



[illegible]

ذات النور

بای قصد ۴۴

المعنى

تعالى وقد سئل ثم قال لا بد من صفته الزائدة وهي ما تضمنه الأصل الرابع  
على صوره تعالى من الحكمة في وقت من الاوقات كان من الممكن صوره  
فيه اي صوره صفة ذلك الصادر به في تلك الوقت او صوره هو اعني ذلك  
الصاير بعينه في وقت اخر فلو كان ذلك الوقت الذي صوره فيه او بعد فخصيصه  
بذلك الوقت او غيره فيه دون ذلك الممكن الاخر ودون ما قبل ذلك الوقت وما بعده  
لا بد من كونها ليست القدرة للمناسبة بل هي في الواقع مناسبة كما هي على السواء  
على الجاه متعلق بغيره يعرف اي الممكن في ذلك التخصيص بعينه يعني القدرة على  
الجاه ذلك الممكن في غير ذلك الوقت انما يعرفه اي غيره ذلك الممكن بدله في ذلك  
الوقت فالتعريف في وقت واحد على الغير الجور وهو الجاه في الجاه دون انما لا الجاه  
وقوله في تخصيصه متعلق بغيره اي الجاه يعرف على الجاه ذلك الممكن في غير ذلك  
الوقت او الجاه بعينه في ذلك التخصيص ذلك الممكن في غير ذلك الوقت المحض ولا تعين  
بالارادة الا ذلك الجاه المحض بل في ذلك الجاه الذي عينه بالارادة صفة حقيقة  
وجوبه قائمة بذاته فبما تضمنه القدرة ودون غيره محض ومن الجاه ودون  
تغيره وما بعده من الاوقات وكل من الجاه والارادة فبما تضمنه اعلان ذلك من  
الاشياء وهو فبما عليه لمصداقته والتعريف متعلق بالارادة التخصيص الذي اوجبه  
الارادة وهو ما اوجبه المحض والمضمون وقد ايجد كما ان الارادة في الاطر  
متعلقة بتخصيص الجاه باذنه بما لا يتجزأ من الارادة في وجود الجاه والى ذلك الجاه  
عليه لا بد من وجود ذلك في علمه وذلك الحادث اي بسببه حدث ولا بد من تعالى ارادة  
بذلك الجاه وما تضمنه من صفات وما علم ابن الحكم من ان علمه تعالى بان هذا  
هو وجود ذلك قد علمه ما تضمنه الكيفية من الارادة تعالى فبما حدثه قائمة  
بالعلم كما باطل لسلطان الله تعالى على الخلق وقد من توقيره وحدود الارادة  
بالعلم ايضا لا بد من اقتضاء الارادة للحادث في ارادة الخلق واقتضاءه الاخر  
في ثالثة ويستلزم هذا الاثر ان لا يمكن حدوث بعض الارادة بل ارادة تخص  
بمضمون وقتها وما من ان التخصيص بذاته صفة الارادة ذلك المضمون وهو بعينه  
بمضمون مالا بد منه وذلك ان مقتضى هذا الجاه من الارادة الجاه في مضمون محض

فقال لهم عليه من فوقهم بغير عقاب  
فمن انقلب على عقبيه فلن يضر الله شيئا  
وسنجزى الذين اساءوا عذابا عظيما













[illegible]

۱۰۰

الحمد لله

[illegible]

کد لکھ

مِلاد



العلم بالحق والحق بالعلم  
العلم بالحق والحق بالعلم

شبه غير انهم في قوله قد بان على كل شيء قد ير قبله وبين ان الاستحسان في  
اسم الخالق قبل المخلوق فان كان معنى الخالق قبل الخلق واستحقاق اسمه تعالى  
عليه اي على الخلق على اسم الخالق والخالق انه المخلوق في الاول لم يزل قدره الخلق  
في الاول وهذا هو ما يتولد الاشياء لخلقها وانه الموقر واعلم ان الخلق الخالق  
معنى انشاء وعلى الخلق معان من قبل خلقه ما بالخلق على ما بالخلق وكذا المراق وكونه  
واما في قوله ان حقيقة كان خالق الخلق ان يخلق وراق الخلق ان يخلق في قبل الخلق  
المستحق قبل وجود الخلق المستحق منه كما هو معنوي في عبارتي اصول الفقه وهو واضح  
في التمهيد كقولنا ان الخلق الخالق والمراق وكونه في حقه تعالى قبل وجود الخلق والراق  
حقيقة وان قلنا حقيقة الفعل هو الخلق والراق وكونه ما حادثة وفيه حجة لان قوله  
وانا فاعلم اني ارحم من عند الله سبحانه الخالقين بعد ما فاني قبل لو كان معجز الفهم  
فيه وقبله كس خالق في الاول اموسمهم ان يقال من قبله انما هو حقيقة الله والخلق  
عن الخلق ليس من جهة الحقيقة بل من جهة الشروع او كما كانت في الخلق لغة ولا في ان  
الخلق لانه تعالى اوجده المخلوق في الاول حقيقة لا في الوجود اي في الخلق وهو باطل  
**العلم** بان تعالى الخلق ان سواه من سبحانه الخلق لكل حادث  
هو ما ورد على اختلاف الالوهة شريعة وان ذلك في ذلك قدرة لكل  
حيوان عاقل واخره وكل فعل اضطراري كحركة النفس والنفس اي وما يبين وهو  
حركة المروق والحوار بالبدن او اختيارا كما في الحوانات المعقودة ثم والي يغير  
المعاني في قوله لم تقبلوا واسمائي في قوله يولي دليل العلم بان سبحانه الخلق لكل حادث  
تعالى وعني فانه قبل من الخلق قوله تعالى انه خالق كل شيء وقوله تعالى وخلقنا ابراهيم  
فقد رآه تقويم او قوله تعالى وادخلناكم وما نزلنا من كتابه هي اول ابراهيم عليه السلام  
والسلام لم يولد كما هو معنوي ان اجدوا به من لم يولد وما لا يمتنع انكاره عليهم بهذه العبارة  
مع جيل ما صدرية كاد فب اليه سبحانه اي هو مولاهم فبما الخلق الى عابد سبحانه  
عن تقدير العبد الخلق في الوجود موصولا اسميا ومعني على المصدريه وادخلناكم  
وخلقناكم واسمافاني في ذلك لاننا كما نرى ان الله تعالى ان قول المصنف ولا يمتنع انكاره  
اي لانه المشارة الى سوا المصنف في المعاملة او رده ما جاء انكشاف وغيرهم منهم والي هو ابراهيم

فقد رآه تقويم او قوله تعالى وادخلناكم وما نزلنا من كتابه هي اول ابراهيم عليه السلام

حق المصنف ان لا يعين الاله انكار المصنف انهم علم عبارة يخلق في حقيقة بانهم في الخلق  
ان الله تعالى خلقهم وخلق ذلك المخلوق والمصنف بانهم في هذا انكار الالهي في بيان انكار  
عبادة ما يخلقون وبيان خلقهم وحاصل الجواب لافضة بيان حصول الطلاق  
مع المصدريه ان العلم فيهما انهم في ذلك معنوي في قوله تعالى وخلقناكم  
وخلقناكم العلم بالحق في المصنف كما ظهر في الطلاق وحقيقة اي حجة في حجة  
مصدريه الاستدلال بان العلم في الاية ظاهر في المصنف بان العلم وهو المصنف يكون اوجده  
اي لفظ ما ورد في المصنف الى عابد يكون المصنف وخلق الله في قوله تعالى وخلقناكم  
العابد المصنف بالعلم والوصول الاسم في ادوات العلم في قوله تعالى في الاية  
نفس الاجمال المصنفة والاصل في طاعات كانت اوجدها في دعائي بالمصنف في المصنف  
بالمصنف لاننا اذا قلنا ان العلم بالعبادة مخلوقة من تعالى بان يكون بالعلم المصنف المصنف الذي  
هو الاجادة والابقان حاسبات في من هو المصنف في الادوات في الخارج فلا يتعلق به  
الخلق بل يزيد في المصنف وهو متعلق بالاجادة والابقان اي ما يتبعه من  
القرآن والسكك مثلاً ونقل هذا العلم في موضعين التكليف في المصنف والكل  
والشرب والعسل او في عبارة عن قيام ونفس وذكور وسجود وتلاوة وذكر  
واهل العربة فيقولون المصنف المصنف لانه هو المصنف المصنف لان العلم  
يوجده الفاعل ويقدره وهو باطني ارادة المصنف في المصنف لان العلم بالعبادة  
وهو المصنف معني الخلق والابقان لا وجود له فلا يتعلق به الخلق فيجب لجرها  
اي الاية في عمومها لاجزاء المصنفة والافعال وبانها ان يخلق هذا المصنف  
كلام المعنى والتحقق الماعلم بهم يعني الاثر المصنف بالمصنف وهو موصوفهم ومعاني  
الموصوفة وسلطنة كونه في المصنف فيهم واخذ ذلك المصنف في المصنف  
وخلق العلم الذي تعلمونه والشيء الذي تعلمونه ودعوى عموم الاية للاعباد  
ممنوعة الى الاعيان ليست بمعمولة للمصنف في المصنف وادواتها هي المصنف  
فيها الحق والمصنف وعبرنا عن الاعمال والخلق في قوله تعالى وخلقناكم  
يعني بالمصنف المصنف في المصنف بالحق والحق في قوله تعالى وخلقناكم  
بما في المصنف اسمي الاعيان المصنف بالحق في حقيقة وجازة والي

او رده في العلم

من السهل على جميع الناس ان يعلموا ان الله قادر على ما يشاء من خلق الانسان على صورته  
لاقتضاهما شي من ان الله تعالى لا يخلق الانسان على صورته ولا يخلق الانسان على صورته  
ان زانه والمعجز المدهون في الله هو الامكان لان الوجوب والاستحسان الذي انشئت  
بما لا يحيلان المدهونية وفسحة الذات في جميع الكائنات في انفسها انما هي  
على السواء لا يثبت قدرته على ما يشاء من خلق الانسان على صورته ولا يخلق الانسان  
فوجب انشاءه في اضافة الحوادث كلها اليه سبحانه بل خلق في اضافة خلقه اليه  
وهذا الاستدلال ينبغي على ما ذهب اليه اهل الحق من ان الله لا يخلق الانسان على صورته  
بل يخلق الانسان على صورته املا ولا يختصص لخلق الانسان ولا يخلق الانسان على صورته  
الى الحدود وانه يوجد من الوجوه خلاف المخلوقة ومن الله عدم الامانة له  
ولا ضرورة لخلق الانسان الا لا يمنع اختصاص بعض المخلوقات دون بعض بغيره وربه  
كما يقول الحكماء ان العبد في قوله هذا ان يكون خصوصية بعض المخلوقات الثابتة  
التي هي ما يضاف من بعض المخلوقات بغيره ان ان نسبة الماده مجردة عن سائر  
اخر وفي هذه المخلوقات لا يكون نسبة المرات في جميع المخلوقات على السواء  
كما في الاستدلال لا يتناول عن صفات المخلوقات في جميع المخلوقات  
اشارة المصنف الى ذلك وروى عنه ابو يوسف في المجلد الثاني في اضافة المخلوقات  
ان يفرق بينه وبين نسبة المخلوقات الى الله تعالى والخلق بما يبعد عنها  
من غريب الشكل والطبع الصانع كما في بعضه بعض المخلوقات من بعض المخلوقات  
التي يصل في الصفة الى ان لا يثبت شي من صفاتها الا في المخلوقات التي لو لم يكن  
وبما المخلوقات على الشكل المدهون الذي لا يخلقها بغيره ولا يخلقها بغيره  
به اولها ولا في ان يثبت في المخلوقات على وجهها في غاية من اللطف فكان  
ذلك الصنيع الغريب والخلق الواقع على غاية من الاتقان وحسن الترتيب واقعا منه  
سجانه وصادره عنه وذلك ليعلم ان الله لا يخلق الانسان على صورته ولا يخلق الانسان  
ولما في ان الله لا يخلق الانسان على صورته ولا يخلق الانسان على صورته ولا يخلق الانسان  
التي هي على الصورة ولا يخلقها في رغبته بل يخلقها في رغبته بل يخلقها في رغبته بل يخلقها  
اخره من سائر المخلوقات في اضافة المخلوقات الى الله تعالى في اضافة المخلوقات الى الله تعالى

موسمیانہ احاطہ بقول رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم

بقوله هو

اضلاع

24

مخطوطة للعبد

لا شك ان مقابل خلق لعمية خذرة على الانسان ولما ابدوا كونا القدره كما يندرج  
على مسمى اعداد الصلوة تنبؤة ضرورية بطريق اوجاد ان يعجز كذا القدره لما دعى الدنيا  
دين البعداء القصورية الى ضد زود ان خشيانه هذا من باب الاختلال بالسياس على  
المسب ولو ان باب ادراك المشرقة المذكورة بطريق اوجدان يد بطلان في علم  
بالخلق قد تم كان اسرلا لا المسب على السب وهذه القدره لان النظام مقام اثبات  
قوة للبعد من ليلها وهوانا كما ان القوة المذكورة بالوجدان والله وليس خافية من بين  
الصفات الانسانية ان يحار الخلق ولما القدره صفة نور على دفن الارادة ويستحيل انعام  
بها لاولئك من بين مستطابق اوجب تخصيص عوالت النصوص السابق بغيرها بما سوى اعداد اعداد الدنيا  
خيال من اى العباد مستطابق بالجد افعالهم الايجابية بغيرهم لكونهم انما يفتقدون على  
الصدق على افعالهم كما هي ذلك الاستقلال بالاجداد والاعتناء والاعلمة  
بلا فرق بين العوالم غير العرف في كيفية حدوث القدره وهو ان قدره العبد  
حادثه بالجد والله تعالى بالاختيار تعالى عند المعاملة في استخدام في حاصل الحق انه  
تعالى فاعلم بالاختيار لا اوجب بالذات وبطريق الاجاب بالذات عند تمام الاستعداد  
من الخلق الشار على الاعلمة لاعتقاده انه تعالى عاينون من وجه بالذات لا اثار  
بالاختيار والا يبي وان يكون المبدأ مستطابق بالجد افعالهم الايجابية لعدم  
تخصيص الموضوع كان ايجادها على التباري تعالى جبر تخصصا والفرق ان لا تباري  
لقدرة المبدأ اصل في ايجادها واذا كان كذلك فيجب الامر والهي الا معنى لا اثار  
بما يكون فعلها وما ولا يبين لمقت قدرته ان يبين من انسان خلق المجاهد او  
الرجل الى افعالها وبطلان في ايجاد المثلث على الارض فالجواب من طرف اهل البلد  
وهو حاصل اصله (تعالى في كلامه عليه السلام ان الحقنة كما كانا ومن بعد العبد وهو قد  
الرب سبحانه الا ايضا نسبة الى قدرة العبد نسبت الى الحقنة كما كانا ومن بعد العبد وهو قد  
الى قدرة العبد كما معنى بها مسوبة للبعد وليس من ضروره كقول القدره بالجد  
ان يكون بالاختيار الذي هو خافية في اثاره فقط او قدرة الله تعالى مستغلة في القول  
بالعام على يحصل الاختراع بها اذ ان الله تعالى بعد الاختراع تعالى به نوا اخر من الخلق  
فقط ان القدره من حيث تعلمها تختصه بالجد والله وربه واولم بغير الخبر الحق

وہ



كذا في الفهم انما كانت الحركة المكونة من اثنين فذرة العبد داخلية في اختياره وهذا المتعلق  
 هو المسمى من بابا الكتب هذا العبد اذا اراد حجة الاسلام ولما لم يوافق المصنف عليه  
 قاله ونظائر ان يقولوا فيهم حجة الاسلام انما هي الحركة الاختيارية متعلقة بالقدرة  
 وحق العباد ان ياتوا في ذرة العبد متعلق بالحركة لا على وجه المآثر فيها وان  
 المتعلق بالاعني وجه التاثير في الكتب مجرد الناطق بمحصلها مبدئي وعلى مشر العبد  
 اللغة العينية انما هي من الكتب التخصيص وتخصيص الفعل المعلوم ليس الا انما له في  
 الوجود وهو لا يحد وفيه كمال ان القدرة الحرة تتحقق بالانوار متعلق بالقدرة العقلية  
 في الاول فلهذا مجموع وتخصيص النطاق ان يتولد محمداً في ذلك المتعلق الاول القدرة القديمة  
 لتسليم العلوم المتفرع عن مقدوراته اليها بانها مستوية في الجاهل عند وقته فاما  
 في قوله بانها لا لا تصادق ومداخلها عند وفاء في جميعها بانها تستوي في الجاهل ويكش  
 المعلوم عند وقته وجوده فاعلم في وقته عادية الوجود المعلوم من الوجود وذلك  
 ان القدرة انما تبرز وقوع الشيء على وفق الاداة وتخلق الارادة بقرع الشيء هو  
 تخصيصه بالاختصاص في ذلك النوع بوقته دون ما قبله وما بعده من الاوقات  
 والقدرة اذا لم يستقر فيها في ذلك لانها متغيرة تفصل عديم مشر الاشياء  
 فاما بين تفصلها بالفعل الاعني ما ذكرتم اعلم بانها في كل حال الظاهر او تختص في الوجود  
 بالقدرة في جميعها في تفصلها في الوجود ولو لم يكن من ان القدرة العبد متعلق  
 بالفعل لانها في جميعها في ثبوت مدعكم بما ذكرتم من وجوب استدار الجوارث  
 بل ان الجاهل في الثاني بالخلق خلق المسمى في السابق بتفصيلها في جميعها فانما يكون الفعل المسمى  
 انما هي بتخصيصه ونوعها ولعل كما بينه بقره فالمستحي في وجوب تخصيص تلك المسمى  
 بافعال العباد اي بافعال افعال العباد الاختيارية منها هو لزوم الجبر الحق المستلزم لخلق  
 الامور والهم في لزومها اي لزوم الجبر الحق مبدئي على تقدير ان لا في الفعل للقدرة  
 المتكسر الذي يملكها لا يبرهنه ولا يبرهنه عن فعل ولا يبرهنه اي لا يبرهنه فعل الزم  
 للقدرة المتكسر لانه في فعله ليس في فعله ان القدرة الحرة وذلك ان القدرة في قول  
 المحمداً ان الكتب لا يبرهنه التخصيص بوجوب ما وضع له لغة وكلما هنا في المعنى المسمى  
 بالكتب موضع اصطلاحها كالمسمى عندكم حجة الاسلام في الاقتصاد فاعلم ان كسر

والفعل

تعلق بقدرة العبد بالافعال لا بالاعني وجه الاختيار متعلق بقدرة العبد والله سبحانه  
 لها اليد لا على وجه الاختيار وانما هي في الثاني ليس خالفاً واختراعاً للعبد لا يبرهن  
 بذلك قاله فوجباً بطريق لغة الخط في النسبة اسم آخر وطريقه في ذلك  
 يتكامل كما في نفسه فاعلم انه وجه الاختيار في ذلك على احوال العباد في القرآن فتدبر في هذا  
 الكلام على انه معنى الصانع على نفسه في الكتب وذلك لانها في كونها لا تفرق بحسب  
 العبد من الكتاب التخصيص بل كما ان تعلق ذلك ان لزوم الجبر مستحي وجوب  
 تخصيص تلك المسمى العادة بافعال افعال العباد منها هو لزوم الجبر  
 ببدن بتخصيص المسمى بافعال فعل واحد في كل كسبته المستقيمة وبذلك قريبا  
 ما يوضحه لا ياحكم كل فعل من افعال العباد بالقدرة في الحقيقة واما في الاشياء  
 لا يتحقق عن القدرة الحرة الا انما يتولد بالفعل لا بالقدرة لان القدرة الحرة  
 عند منصفه شأنها بالاعني والاعني ولكن تعلقاً بقره في افعال العباد ما لم تعلق  
 قدرة العبد في الجاهل حقا في شرح المصاحف وغيره وقد تعلق في شرح العقائد  
 تعلقها بانها مضافة بتعلقها به تعالى في العبد عند وقته ان كسبته بالفعل مع سلامة  
 الاسباب والالات وتعلق به ايها العبد هو انما هي النسبة شرط لوجود الفعل  
 يعني بانها شرط طارفي يتوقف الفعل على تعلقها به في وقت الشرط وفي الشرط لا  
 تعلق الحرة على الموت وبذلك يظهر ان شرط التعلق به في الاختيار للعبد  
 بوقته بالفعل وتعلقه بقدرة العبد بان ينفصله بقدرة العبد في طاعة كانت امر  
 معينة وانما لو تقرر بقدرة العبد بالفعل في تعلق بقدرة العبد في الثانية وتعلقها  
 شي بانها في الفعل في الفعل للقدرة عديم مشر الاشياء متغيرة تفصل  
 فلهذا يجب بتفصيل العبد ايها العبد بالفعل في وجودها فاعلم ان القدرة الحرة  
 الا في تعلقها بالاختيار والمسمى بتفصيله بالفعل والترك وتعلق القدرة في  
 هذه القدرة عديمة مشر بالفعل لو كان ذلك كسبته للمستقيمة في كسبته كان وجودها  
 مع الجاهل في تعلقها بقره يجب احوال العادة في تعلقها بالفعل بالاساس  
 بان ينفصله بقدرة العبد ان تعلق وجودها مع الشرع فيه انما تقرر ذلك في كسبته  
 تعلق بقدرة العبد التي تعلقها بشرط هو الكتب الذي هو مناط المواقف والتعاقب







وثمة رجوع في خلق الإنسان بعد التكوين من ذك العدم كما في فلاسفة  
 بعده بقي خلقة جارية على ذك نفس على سبيل ما هي عليه وهو الحزن  
 في ذك وجب لاجل نيل النجاة وتطهير الكليفة وجب ان يحضر اي وجب بالعدل  
 المتين فخص عوم الكلام في اختصار اسم نفسه الذي بالاجابة وهو اي ما ذكر  
 في الجواب وتوضيح الكليفة التي هي من جهة التوقف على ما في اني المذكور في  
 في نفسه جميع افعال العباد اليهم بالاجابة في ان بنفس البهم ايام حوزة وهو الجواب  
 في كل شيء لشيء اي الجواب في الفعل الواحد وهو العزم الذي ذكره البهم وتفسير  
 ولكن ان يقال هي ما يوقف عليه افعال الجوارح من الحركات ان يوجد فعل ان لا يفي  
 وكذا التروك الذي هي افعال ان يسمى لان من التروك كذا النفس في التوقف كذا  
 لك في الفعل ان لا يكون كالتوقف في حيزه وانفس وعمل انفس ما يوقف  
 عليه ان يكون في المبدأ اي الشيء الذي عليه النفس ومن العزيمة التي تدعو اليه  
 من الاشياء انه ان يوجد الفعل على انه تعالى وحيث توقف التروك على كذا هذه  
 وتوقف كذا الفعل على ما ان الله ودعت وتوقف في عدم الاختيار والخاص انهم سا  
 يوقف عليه افعال الجوارح وافعال انفس لان الله تدعو اليه فيه ولا يخلو وقد تدعو اليه  
 التي هو عزمه عتبت على انفسه على هذه الا يوقف باطله على ما هي بالضرورة وتوقف  
 زوجها ما تدعو للفعل اي ان وحيث الفعل لا يبالى ان وجب ان لا يبالى بتوقف  
 ما يدعوه عن ما يحمله كالتفسير الموضح او دعت العزم المتغير وهو ان تدعو اليه  
 وهو يسمى لك به الحقيقة وان لا يوجد اليه كذا العزم المتغير الذي هو الفعل على انفسه  
 يكون مساويا اليه تعالى في حيث ظهور كذا تدعوا في نفسه وتوقف في حيث  
 يكون مساويا اليه في العزم من حيث لا يدعوه كذا لا يوافق ان يكون بها التوقف  
 ومن حيث ان ذلك في الحقيقة كالحالة في الانعزال الذي في حيثه من مساوية في انفسه  
 في حيث في حركات وفي العزم بحيث انما صلاة لانما العزم التي باعتبارها عزم  
 العزم المتغير وانما انما حاصل كلام المستفاد من على مذهب النصف الباكي وهو ان  
 تدعوا ان تعالى في حيث باصل التدعوا وفي العزم يتوقف في موضع من كذا بطلان وحيث  
 في فعل تدعوا في حيث باصل التدعوا في حيث تدعوا في حيث تدعوا في حيث تدعوا في حيث

[illegible]





[illegible]

وقوله تعالى ولو كنا لانفككم لفسدكم عايناهم

بخارا

خبرواي تشخيصه الضرر والالجان اضطراره ولاذنه ففعل في مقده رد تلك  
 الساق على بعضه اي ما رغبه من فعله الزاده بلكا حتى الامان السابقة ولعل  
 معاني وهذان العبادي لو كانت واقعا على نفس ارادة عدد اسد اليكس وهي كالا حتى اكثر  
 من الطاعة لمخار على مراد حل ذكره ثم فعله الجار في الحلال والكرام الى رفته لا  
 يكون مثلهما عزم في نفسه متكررا مامرها ويستمكن من ادعهم عباد هو الى المرتبة  
 وذكره الصبر بغير ما بعدا وهو ان يسير في يوم مضطربا في محل مملكة واديه  
 ثم مرادة ذكره دون مراده وسببه هذا انه في نفسه للمخار في فعله الجار بالعدا  
 عن قول القائل على كبر الجوار ما اوردته من كالم من الابان اما  
 عاني له تعالى وما سدره ظنا للعباد وما بها هاتقوه اسما عاني اراد ضم  
 ظلم العباد اي ظلم لعباده وتعدايت لم يرد له ظلم العباد انفسهم فليس المعنى  
 في الآية اراد ظلم بعضهم بعضا فانه كالم وموارد وسر ومراشده الا ان  
 حواض لم يرد له الظلم اي ظلمه لانفسهم اي اراده واضر قد عزم هذا على  
 نفسيته كونه وليا جاسا مستعلا على السكاه في هذا الموضع ويصح ان يكون مع ما سدره وليا  
 ولعله انما يرد له من ظلمه في الابوي لعباده الكفر وقد ضل في انه لا يرد له انفسه  
 هو ان الارادة بين المولى والمحبة وبني الارادة كما ادعوه انه قد يرد له في حوضه ما يكره  
 الاروي انما في مدينه على الدوا وهو كونه مناطية لبشاعة ظلمه واوراده وايضا فان  
 نزل القدر على بني الارادة او تفرقه والحد ارادة خاصة وهي بالانبياء مبنية وموافقة  
 والارادة التي في نفسي متغيره فيما اختلفت بايديته نية وموافقة واماني فلكونه  
 تعالى ان الله لا يامر بالظلمة بل بالعدل والارادة او تفرقه او تفرقه او تفرقه  
 الى الله في مدينه على الدوا وهو كونه مناطية لبشاعة ظلمه واوراده وايضا فان  
 لبشاعة الظلمة على الدوا وهو كونه مناطية لبشاعة ظلمه واوراده وايضا فان  
 وصية كالم راوا ان الله لم يصر في حق كالم في حق الله ان الله لم يصر في حق كالم  
 في الله اي الحق الشرعي للعدا على الارادة والحقه والحقه يوجب تفرقه بين الحق في تفرقه  
 من اكرامها او تفرقه عليه ودعه التفرقه من اكرام الرباني والمعين وعيل الا ان ارشاد  
 في حق كالم اعتدال كالم في حق الله التفرقه وكذا في حق كالم في حق الله التفرقه

الارادة في المعاصي والافعال  
الارادة في المعاصي والافعال

کلام

قال رب ٢



[illegible]

251

في هذا الاصل

النجم

فان تروا

فان

251

في هذا الاصل

والله اعلم

والانسان والتحقق انما يخصه في ذاته اضافي والمقصود به ان خلقه لم يصبه  
لا وجود اليه منهم فخلق كماله عليه قوته واداريه منزه عن زرقه وماريادته  
يعلمه وولس محصورا في حقيقته كما هو موصوفه واجب على كل ادم الى المعتزلة  
ان ارادوا ان يظلموا من العبد فاعلم ان عليه المصلحة التي لا يكونون ولكن على احوال  
كونه ولكن المصلحة التي لا يظلم بها المصطفى في كماله الغير كماله من غير معنى  
من المالك انما يعرف من تصرف في ملكه فلهذا ان ليس ظلم ان يكون مبدل و  
صحيح كيف كان وهذا المصلح المستند على كونه بان صرح به العقول والاهل  
على ان عتيد المصطفى في الارض على ما قاله ابن سينا من فعله امر اسيد فاعلم ان  
ظلم المالك الارض في عتيدته في معنى الظلم الذي هو كماله في غيره لانه ان يكون الظلم  
عنه من غير ان يكون له عتيد في الارض خلاف المصطفى من طرأ له انما هو انما يباي  
فكرت في الواقع من حيث الحق والصدق العقل كماله من حيث هو المستطاع في الفعل  
الحاصل من جهة الرحمن واما من يقولون ان المعتزلة في ذلك ما في من كونه  
في كماله من حيث هو المستطاع العقل كماله من حيث هو المستطاع في الفعل كماله  
غيره في كماله من حيث هو المستطاع العقل كماله من حيث هو المستطاع في الفعل كماله  
والعقل كماله من حيث هو المستطاع العقل كماله من حيث هو المستطاع في الفعل كماله  
اي ان المعتزلة العقل كماله من حيث هو المستطاع العقل كماله من حيث هو المستطاع في الفعل كماله  
العقل كماله من حيث هو المستطاع العقل كماله من حيث هو المستطاع في الفعل كماله  
في كماله من حيث هو المستطاع العقل كماله من حيث هو المستطاع في الفعل كماله  
التي هي من حيث هو المستطاع العقل كماله من حيث هو المستطاع في الفعل كماله  
ويعبر عن ذلك ان يقول ان كماله من حيث هو المستطاع العقل كماله من حيث هو المستطاع في الفعل كماله  
يحول على ذلك فيكون من عتيد العبد فاعلم ان اسيد فاعلم ان  
نقصه يجب تنزيهه عن كماله من حيث هو المستطاع العقل كماله من حيث هو المستطاع في الفعل كماله  
كان في نفسه في كماله من حيث هو المستطاع العقل كماله من حيث هو المستطاع في الفعل كماله  
صحة في كماله من حيث هو المستطاع العقل كماله من حيث هو المستطاع في الفعل كماله







[illegible][illegible][illegible]



ينبغي ان يعلم ان البيت الاول من تصريف الفقه والظاهر فيها تصريف الفقه في حق  
تقار على الاشياء والاولا على القديم والماضي التقدير وهو العلم بالماضي الذي لا يتغير بقدرة الزمان  
ما يتعلق على وجوده ونفي الوجود الخلق لم يخلق لم يوجد من قبل بوجه الفقه والماضي  
طريق الفقه والماضي من غير فقههم بوجه الفقه والماضي والارادة والخلق كما في  
اسبغ شجر الخواص في ما لا يعلم ان فقه الفقه والماضي هو اداة الازالة الخلق والماضي  
على وجه علمه فيما لا يعلم وهو انما لا يعلم بغيره فهو من غير علمه في فقه الفقه والماضي  
والعلم الفقه والماضي هو العلم بالماضي ان يكون علمه الفقه في فقه الفقه والماضي  
والعلم والماضي هو العلم بالماضي ان يكون علمه الفقه في فقه الفقه والماضي  
فقه الفقه والماضي هو العلم بالماضي ان يكون علمه الفقه في فقه الفقه والماضي  
الوجود الذي يقرره الفقه والماضي هو العلم بالماضي ان يكون علمه الفقه في فقه الفقه والماضي  
الاشياء على وجه علمه فيما لا يعلم وهو انما لا يعلم بغيره فهو من غير علمه في فقه الفقه والماضي  
الفقه والماضي هو العلم بالماضي ان يكون علمه الفقه في فقه الفقه والماضي

صَوِّتْكَوْنِ عَلَى  
أَحْسَنِ النُّظْمِ

[illegible]

بالقضاء بين وجوب الرضى  
ولا كراهة للمنفق وسلب  
الامتناع عن العقوبة القسرية  
بل وجوب الرضى على وجه  
الاعتقاد والياده هو القدر







بقدم ان نذكر عاقبة الاصحاب على ما يليق بآثارهم فقال وليس يلزم  
 في تمام الكلام وبقي الكلام ان لا يسهل بل هو انفسه انما هي الحكمة في الايمان  
 الى كل عديل هو سبحانه لا يلزم ذلك الحكمة وهي عبارة عن كمال العلم والحساب  
 والعمل والقدرة الصانع بغير ما هو مستحق بحكمة المصاهرة من الامم والاشياء  
 والمؤمنين يشاهدون ايجاب بسبب الاختيار والاشياء كما قال تعالى في ذلك فضل  
 الذي يؤمنون من يشاء سبحانه كما قال الصانع ان في ذلك حكمة اسما هو الحق الواردة في  
 الكتاب والسنة وبسبب عظمه صفاته ايضا من الحكم وذوقه في مجاهداته  
 المستنار الذي يعطي من غير وسيلة ولا مسالة والمجاوز الذي يعجز عن  
 العقاب ولا يستغنى في العقاب وقد قيل معنى العفوس عن العقاب  
 واليوسوب من هذا القول كمال الاول لما نسبها والآخر هو الواسع الغطاء  
 وسد من العقاب وعدم تعصبا معنى تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا وانما  
 هذه الصفات التي ذكرها في التمام الذي ذكره الى شئ بعيدة وسعيد بعصمه  
 كما قال تعالى في ذلك الحكمة وفوق في الصبر عن ان الكلام والفعل معلق  
 بالكل البر والفاجر والمؤمن والكافر فان الحكم في سبب في الدنيا على راي  
 القاضي اي بكرمها لم تزلت اعف عليه خالفه تعالى بما ذكره اي اعطاه  
 من قوتي قاصدة وباطنة وامور بل تنزهه الا ان الشيخ ايا الحق الاشارة  
 رغب الى انما اولها الحكم في الدنيا من قوتي وملاحة استدراج له  
 قوتي في الحقيقة فتم عليه قال سبب ما ذهب اليه اذا كان ذلك الامور التي  
 ناله في الدنيا قد عجز عنه الله تعالى فليس فرجة بل هو فقه قال الله تعالى  
 ايمونون ان عاقبتهم من مال ودين وسار لهم في الخيرات لا لا يشعرون  
 متولد من مال ودين بيان لما قوله سار لهم في الخيرات خبر ان قوله  
 بل لا يشعرون انتقال الى بيان انهم كادهم لا يشعرون بل لا يشعرون  
 ان ذلك الامور استوعب لا مسارة في الخبر وقد فعلوا كصفتهم من هذا الصانع  
 فقال لكل تكريم في القرآن كما قال الله تعالى لكفار الذي يحول اليهم فذكروا  
 الا ان الله اي فقه فالتى انما في انفسهم لم وطعنهم وانما باختيارهم بل لا يشعرون

ومن احوال الاجل العظمى ان الامم عليهم تعالى  
 شئ في الاوصاف وان ليس سببها ان  
 الظاهر من قوله ان في اليوم ميمونة فاعلم  
 الله تعالى في قوله الحق من المفضلين فزاد به  
 انما الصانع لا يفرق بين المفضلين ولا بين  
 اكثر الصانع لا يفرق بين المفضلين ولا بين  
 عليهم ليس فقه قد تعرفوا الا انهم لا يشعرون  
 وتكون في شئ الله تعالى في قوله من هذا الصانع  
 لا يشعرون انهم لا يشعرون من هذا الصانع  
 الله تعالى في قوله من هذا الصانع لا يشعرون  
 بل لا يشعرون انهم لا يشعرون من هذا الصانع  
 فلهذا في قوله من هذا الصانع لا يشعرون  
 واجتاز في قوله من هذا الصانع لا يشعرون  
 اعطاه ما هو عليه من هذا الصانع لا يشعرون

بهي

به عن كونها في انفسها وان كانت تلك العلم سببها في عني ما لم عليه لا اعتبار  
 ان ما لم عليه من الضلال موقوف لها فمهم ولا تفرق بين كمال العلم عليه ما لم عليه  
 تلك العلم الى الكفر والعلم الاستغنى لا يكون سببها في انفسها ما لم عليه لا اعتبار  
 اليهم استدراجهم لكن الحق عليهم العلم ان يبعثوا بها في الوسايا كما قال تعالى  
 من حيث لا يحتسبون واختلف شيخنا معشر الخبيث في انه هل يستجاب لكافر  
 وهو قبيح لا يستجاب له دعوة في امر الاخرة ولا في امر الدنيا والدان لا تته  
 بها نعم وفي الاستجابة يستلزم في مقام التزويج ان يماس من واداة العباد  
 في تنبيه قوله تعالى وما دعا الكافرين الا في ضلال وبها استدعى هذا القول  
 وفي شرح العنبر المثلث السحاب في انه هل يجوز ان يقال يستجاب لكافر  
 عند كماله في حال الخلاه جاز الخلق القلط وما جاز عليه شيئا كالحسن  
 انما انما في حال الخلاه جاز في الاستجابة وعليه جري المروني من المشافهة في  
 كتابه من النص حيث نقل الخلاف في السبب في اي فعل هذا القول وهو اني استجاب  
 وعابا ما قد بينت من هذا الامور التي يعجز عنها كمال سبب في علم الاستقبال  
 له غير معلون فيه اي في علم الله تعالى به بوجهه وقيل في سببها في اي احد لا يقال  
 في امر الاخرة لا قوله تعالى انك من المستظنين بعد كماله في قوله ليس بظرف  
 اي يوم يستقر اجابة التعليل في هذا يجب ان انعام الحكيم وابو عبد الله في  
 انما كان القول الاول من هذا الخلاف قد بوم ان الله لا يراى الا لوجه في الله يبايع  
 ان الوجه يتم في الدنيا البر والظاهر والموافق والكافر بنها لمصنعه هذا اليوم بنزله  
 ومع هذا اي ومع هذا الخلاف المتخالف في القول بنسبها في عني ما لم عليه لا اعتبار  
 فوجهه تعالى سببها كماله في قوله من هذا الصانع في قوله من هذا الصانع  
 من عبادته اكثر من مظاهر العيب والمظاهر جرح مظهر المانع في عني ما لم عليه لا اعتبار  
 اي بواضع نظروا ان الاخرة وما علمهم في الاخرة والعصبي ومن في قوله من عباد  
 بيا لينة من قبله لم يظهر انما السائل اصل انما في قوله من عباد  
 من هذا الصانع من المظهر والاولان ومن في قوله من هذا الصانع من هذا الصانع  
 للحسن من السبب يرد سبب كماله من سببها في قوله من هذا الصانع من هذا الصانع

انفسهم

عليه

الكفر





هذه الاسلام وليست شرعية بحسب المقتضى من سيرة تربية عليم وهذا لا يفسد  
 شيئاً في الاثره بل هي مائة مسلمانين بالغ ما من سبلها في طائفة التي اخرجته  
 فلم يبقوا له عركه كذا الاسترعي واليها في قوله بالي بالعلم ولما يبيته المست  
 بذلك ما بالي الزمان لطف الكفاية وحلها المثار وهو الجاري على اصول المعتزلة  
 والاربع عنده انه على الاصل خاص في بعض النعم العليم وهذا الاصل الثاني  
 في اوجه الاسلام وهذا هو المست بعد اخرج من المزارع فيما يبيته وفي المعتزلة  
 قد كثره وانما يطلق لثلاثة معاني ليس الا ذلك الثاني منها بعض المزارع  
 وانما في المزارع المعنى الثالث فقال لا مزارع في استعمال المعتزلة وان كان  
 والمع كحيضة كماله وحصة المعنى في المع واليه واليه واليه واليه في المعتزلة  
 يستعمله وان كان المع واليه في المعتزلة واليه واليه واليه واليه في المعتزلة  
 المعتزلة وان كان المع واليه في المعتزلة واليه واليه واليه واليه في المعتزلة  
 عنده من وما للشيء في اولها فانه عنده فيج وفيه المعنى في المعتزلة  
 اوله في تغيير بعضه في هذه المعاني بالعلم واليه وما في لان سيرة المعتزلة في المع  
 اليها من اولها في العلم كماله في المع واليه في المعتزلة وان كان المع واليه في المعتزلة  
 ايضا وانما سيرة المعتزلة في المع واليه في المعتزلة وان كان المع واليه في المعتزلة  
 ان كان كذا في المع واليه في المعتزلة وان كان المع واليه في المعتزلة  
 قالوا ايها المزارع في المعتزلة وان كان المع واليه في المعتزلة  
 حكمه في المع واليه في المعتزلة وان كان المع واليه في المعتزلة  
 اذ اورد المعتزلة في المزارع وان كان المع واليه في المعتزلة  
 والمزارع في المع واليه في المعتزلة وان كان المع واليه في المعتزلة  
 فيكون في المعتزلة وان كان المع واليه في المعتزلة  
 بانهم على المع واليه في المعتزلة وان كان المع واليه في المعتزلة  
 قد ما هو وان المع واليه في المعتزلة وان كان المع واليه في المعتزلة  
 اليها في المع واليه في المعتزلة وان كان المع واليه في المعتزلة  
 اذ اورد المعتزلة في المع واليه في المعتزلة وان كان المع واليه في المعتزلة

مناظره

۲  
الحمد لله

والاستعداد بالحياء والحراد اذما لم يتخلل له وان غلبه الحس وانتهى المكون من  
بيلجكم استعالي باعتبارها فيه متعلق بكم والعين للفقير في يعلم حكمه  
لغاي الكائن في الفضل **والمتعلق به** وتعد الاستقلال لتدبره اذ الحس  
والفتح في العقل فالحكمة بشي حتى يرد الشرع كما شفع في ذلك الحس وانفتح  
حس صوم اخر يوم من رمضان وفي صوم اول يوم من شوال اذ الاستقلال  
العقل يادك شي منها وقالت الاشاعرة قاطبة ليس العقل شفع حتى يفتح  
وايمان ولا يقنع بغيرها فان حسه ورد الشرع فلا يتعدا الى اذن له  
فيه وفتح ورد به يحظر اي بالمنع لثامه وان ارد الشرع بذلك اي باطله  
لنا او يحظره لها او ادحاها أي كتمانها نحن او تفتح به العقل وهو كونه  
ما دوننا لنه ونحرم علينا له نعم ورد الشرع بالنسبة الى الوصف  
الحس وانفتح كانه قبل وروده في انه ليس بحسه وفتح ذاته ولا نصفه  
نوجبها له ولا ردوا الشرع في بغيرها **فلا يفتح قبل البعثة** في عند الاشاعرة  
الايمان ولا يفتح والفتح قبل البعثة كثر وانما وجب الايمان وسائر الواجبات ومع  
الذكر وسائر الحجج بالشرع وقالت الخنيفة قاطبة **شأن الحس والعقل** لفضل  
على اوجه البوي فانهما المتعزلة وهما افضل قد يستقل به اذ الحس دونه  
الذاتيين **والصحة** فيه وكذا الغرض المناسب لمنزلهما انما في بالفتح في  
وهم يتبع من معه الاثران به سبب العقاب ويدرك الحس المناسب لمرتبة حكمه  
فخالي فيه بالايجاب والاثبات بفعله والعقاب يتوكله الا ان المتعزلة للحس القول  
يعود من قولكم العقل بذكره ورد الشرع قالوا نعم ما فعل العقل من ادراك  
جهته الحس والفتح فيه كس صوم اخر يوم من رمضان وفي صوم اول يوم من  
شوال بالي الشرع كما شفع عن حس وفيه ردنا سبق **والصحة** فيها لهم الخنيفة  
في عدم الاطلاق **فما** الخنيفة اعني الخنيفة هل المتوفى على رد الشرع ومع  
الاحكام فلا يستفيق العقل في شي منها فيحقق ما ادركه الا بعد وردوا الشرع  
فيكون الحكم بعد انفتح في العقل او المتوفى عن ورد الشرع **أكثر الاحكام** دون  
انها خاصة منها وسببها في التي تفصل ذلك **فما** الخنيفة اعني الخنيفة هي قولها

والآله





تأجلون بأنه لا يعرف حكم من الحكم أنه تعالى الله ليس بشيء وسواء الماتر بغيره  
تأجلون فذبح بعض الأحكام قبل المحنة بخلاف ما في العقل أنه لا يزال  
كم يجب تصديق الشيء وهو أنه الكذب العار وأما من كتب بالخط وتعليق المقدامات  
وقد لا يعرف إلا بالكتاب والمبني كأحكامه وأما من يعجز في معنى شيء كمرته  
إلى أن لا يجد هذا العقل عزم أي من العقل أنه هو لا يم بوجوده رتبة الأصغر للمعاني  
عليه تعالى عن ذلك سبحانه فإنه أي الشان أو الأروكة العقل الحسن في العقل واجب  
وجوده ومنه تعالى وإذا أدرك الشيء أو فهم وجوده منه تعالى أي أن يستمر  
عدم العقل الموصوف بذلك الخلق فلما دار الحاشية الاستدلال بغيره شيء كمرته  
عن العقل في معنى إيجاب العقل له في معنى أي إيجاب العقل عنه المعنوية  
مأذول أمضاه أن العقل أو أعلى أي على حسن العقل عندكم على ما وجوبه ثابت  
في نفس الأمر يعني استحال التعذر على أي وجه العقل ذكرنا وهذا ثابت لم يترك العقل  
معوان العقل أو أدركه على أي وجه العقل ذكرنا وهذا ثابت لم يترك العقل  
فما في العقل من نسبة إليه تعالى في الصلابة في العقل أو العقل في العقل  
أو يوجب أن يثبت إلى الله تعالى بأن يقال أوصل الله بالحق فلا ينفي ويعلم أن يثبت  
إلى الله فيقال أوصل فلا رفق في أدرك وجوب وقوله هو أي الذي أدرك  
العقل وجوب وقوله إنما العقل من سجدته وتعالى وفصل الحقت الوجوب بقوله  
أي لا يدرى لأن ذلك العقل الحسن المعنى في نفسه فلا يختلف وقوله مثله المراقف  
هو ما قد راعه تعالى في تتبع به الحيوان ومنه العقل من نوع الإنسان والبهائم والعنصر  
الحسن في نفسه هو كونه بحيث يتبع به الحيوان فلا يجرى من وقوله على الوجه الذي قد  
لست أذكره في أي شيء أو الوجوه أو نوع خلقه ما قد راعه الله تعالى وأدركه في العقل  
أمره سبحانه بعبادته بكنهه العقل الحسن كما لو كان في التزكية وهي أي المقدار الذي  
قد راعه في من الرزق كسحقه ما تعالى ليس كرم إنما الأيتام فوجب إيمان الرزق  
بالنسبة إليه تعالى عند المحنة بمعنى وجوب الرزق على الواجبة لا على خلاف  
وجوبه أي العقل المذكور عليه تعالى بالمعنى الذي قالوا أي الماتر بغيره وعلمه سبحانه  
سبحانه في عقله بغير العقل حيث لا تمن ما نقله عنهم من أن العقل إذا ذكره

الحسن :

الحسن والجمال لا ياتيان في ترك مقتضاها في معنى حسن ما ذكر من الحسن والجمال حسن  
الاصول المذكور رتبه ترك مقتضاها لا ياتيان الا في الدين وهو مقتضاها واجبا عليه تعالى  
لان ترك مقتضاها يقتضي انما هو في الامور الدنيوية والامر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي  
اورد المفسر عليه لا يبين نسبتها الا الى الصلوات كملامة الله بنية اذ ترك الصلوات اقراره  
تعالى بما يجب عليه فظهر ان ليس العقل عنه المعتزلة سوى اذ ترك الحكم اعلم الحكم العقل  
الذي يستلزم العقل ما ذكر الحسن والجمال فيه فيكون معنى الانحلال ان الله تعالى  
امره بانه وفي بعضه انهم مطلقا يتخذون من حكمه الحنيفة فان العقل لا يستقل  
عنده ما ذكره الله تعالى وفيه سلطان في الحكم خاصة كما سبق وما عداها فانكم  
فيه متوقف على ورود الشرع كما قرنته فانما امر بخلافه اي من الحنيفة  
الاجماع والايحيم كقولهم الصلوة كقول الاشاعرة وهو المروي عن ابي حنيفة  
عليه الصلوة اربعة وهو اي احلوا عليه المروي امره في الصلوة الاولى دون  
الصلوة الثانية ونحوه في الاصل في الامور الدنيوية فانما قال الله تعالى  
الدين شاهدناهم كما نزل على الاول يعني نزل الاشاعرة وهكذا الى المراتب  
من رواية لقوله لاحد في الصلوة انما قلده لما لم يخلق السموات والارض وخلق نفسه  
لما امره بعبادة الله تعالى عليه السلام في الصلوة الثانية لكن شيئا في قوله  
بعد وكلمتهم قال وجب في جميع حال الوجوب في قوله لوجب لهم معرفة  
بمقتضى ما على ديني يعني في جميع حال الوجوب في جميع الدين والاولى عرفا بمعنى  
الدين يعني انما هو في الدين والاولى في قوله بعد فظهر ان الله تعالى  
ايضا في ما ذكره في قوله في الدين مقتضاها الحسن والجمال ولكن الحكم غير تابع  
لما كثر الاشاعرة اذ الحكم على ما لا ياتي الا في الدين لا في الامور الدنيوية  
عليه وان كان حاصلا لا يمتنع من مقتضى الاشاعرة في جميع حال الوجوب واجبا عليه  
عليه وان كانا في جميع حال الوجوب في جميع حال الوجوب في جميع حال الوجوب  
انهم عدم التمسك بمقتضى الاشاعرة في جميع حال الوجوب في جميع حال الوجوب  
انهم في جميع حال الوجوب في جميع حال الوجوب في جميع حال الوجوب









المسلم

الامر بعد التوفيق من الحقير مع بيع اسلامه بالمعنى المذكور في السلام العتيق الذي يقبل  
 معني الاسلام والحقيقه وان اسلامه صحيح هذه الحقيقة فيرتب عليه غيره من التوارث  
 بينه وبين قومه وسائر اهل الحكم الاسلام في الدنيا والآخرة وذكر بعض مشايخ الحنفية  
 ان معنى الخطاب من سائر المشايخه يقول لا يجب ايمان من قبله وعده كما يار  
 النبي فان لا يجب منهم على المخرج من بيوتهم فيه وكيفية ان اسلامه يعني المخرج  
 عن دينه انما يكون بالبيعة لاصاله او لسايقته او لدار الاسلام وانما اسلامه  
 بنفسه استغلا فنيه عنهم اوجه ثلاثة المخرج منها انه لا يصح لانه غير مكلف  
 فاسمه غير المخرج ولا منة بغيره انما انشا وانما خيره انما انشا او سيرة  
 وخيره غير مخرج او انما انشا او سيرة وفيه الذي ينشئها بالحق وان اسلامه  
 التوام انما بعد الله فانه من ضمن الحكمه من كذا ضايف وان لم يكن الحي  
 لا يجب ولكن هذه الوجه الثاني بالتميز بينا لاجل بينه وبين ايريه واقاربهم الكفار  
 ليلا يمتنعوا كما هو مقرر في كتب الفقه والوجه الثاني ان اسلامه صحيح وبه قاله  
 الاية الثالثة لان النبي صلى الله عليه وسلم دعا جليلا الى الاسلام فليداه  
 ولا يلزم من كون النبي غير مكلف ان لا يجب اسلامه فان شهادة الله من صلته ومن  
 وعده ما صحته وقال امام الحرمين قد صحى الحرامه والوقوف بينه وبين الاسلام  
 عسره وقد ثبت عن هذه النبي صلى الله عليه وسلم بان شهادة النبي وهو مدعو ومنها يقع  
 تعلا والاسلام لا يقتضيه دعوا اسلامه على بعض اسرعه بما تقدمه الميهن في  
 كما به مرفوعة السنت والاثار من اني الانكاح انما غلبت بالبولج دور المخرج عام الحق  
 واعاد ذلك فكان منوطا بالتميز واعلم انه قد ورد مصنفين فيها المشايخه بان  
 نعيم صحة اسلام النبي استغلا لا يوجب له في الحكم الذي بين من عدم التوارث  
 بينه وبين المسلم وثقا التوارث بينه وبين الكافر وعده كما اها بالبيعة الى  
 الاخرة فقال الاساذ ابو اسحاق الاسفراييني من اعترض ان اذا اضطر النبي الاسلام  
 كما ظهر كان من الظاهر بان لا يجب له ان يتخلى بسلامه احكامه له وانما كان التخلي  
 ونقلا لانهم لم يوجبوا استشهاده بان من يحكم له بالوقر بسلامه كنه لا يحكم بسلامه  
 قاله الرازي وقد يجب عنه بان قد تم بالوقوف في الاخرة وان لم يحكم بالاسلام في الدنيا

لما  
موقوفه

كافي

كافي البالغ الصافي الذي لم يتلق الدعوة واعتصره ان الوقفة بالوقوف بان من  
 لم يتلق الدعوة لم يحكم بقوله لاسلامه بل عدم تعلق الخطاب به والتحقيق ان  
 ما ذكره الرازي وان الوقفة لا يلازم منقولة الاستاذ لاسر من الاول انه قد يقال  
 الامام عن والده كلام الاستاذ عني وجه محصله انه موقوف في قول الطحا  
 الكا والحق قبل ان يتلقى معنى الاسلام وببقوه وان من علمه في معنى الاسلام  
 وعده منهم ومن الظاهر من المخرج لا يوقف وان كان لا يتعلق به احكامه  
 لكنه الدنيا لان الحكم الواجب من طلبة التعلق بالشيء بان على الوجه المختار  
 ولم يتوقف لان الحكم الاتقاء الكلام يعني تعلقا بالشيء الذي قد ثبته انما في الدم  
 لذلك فقال في شرحه لا يسطر ان الاتقاء يحكم له بالوقر لاسلامه على انما  
 ولا يلزم من الحكم بالوقر الا بالان المتعلق يحكم على الحكم بالاسلام المتعلق بالفظ  
 انتهى الثاني ان التوفيق في حق من لم يتلقه الدعوة هو انما العقاب لقوله تعالى  
 دما كما معددين حتى يعث رسول ولا يلزم من انما العقاب حصول العقاب  
 وبانما التوفيق والتعريف اصل المسئلة اعني ان الفعل صفة الحسن والفتح في نفسه  
 طر لا يبين لظهور الكلام فيه هذا المحذور وهو بانما التوفيق ومن ثم دعوا  
 الامر ما ذكره الحنفية في الاسلام وهو معدود الامر الخامس من الركن الثالث  
 من تراجم غباريه حقيقه قال في تعريفه اي يجوز زعلا ان يكلم الله تعالى عباده  
 بالان يبينونه خلافا للمعادلة في معجم جازة غلا وانما جازة لانه لو لم  
 يحز تكليف المباد ما لا يبينونه لا سيما انهم سوا الله معه وقد سوا الله تعالى  
 وبما لا تخلفا لا لا طاعة لاهله ولا تعالي في خبره صلى الله عليه وسلم بان لا يجادل  
 لا يصدر في امره بان بعد في جميع القول في جميع حيلته انما الله لا يصدر  
 كنه بعد قولي انه لا يصدر هذا اجمالا انتهى كلام حجة الاسلام في قوله  
 ثم امره للتوفيق الذي لا يكون امره في جعله بالشفقة في يوم الاجر بعد  
 ايجاده لا يغير له مسته فضلا عن كونه متوخيا عن الاجر وفي كلام الامام عني  
 وفيه انما يريد ان جعل الله تعالى كلام حجة الاسلام بالعلم على جواز  
 تكليفه والاطاعة ولا يخفى ان الله لا يزل الا لاهلها ليس والاي على التوام وهو على

الترتيب

حجابه

التوابع التكليفية على طبق الفصل والالتزام به وانما اذا لم يتعلمه يعاقب على تركه  
 لا يتحمل بالاطلاق من العوارض فان لم يتعلمه من انواع التوابع المتأخرين باستثناء  
 اي استثناء تكليف بالاطلاق يجوز ان يحمله اي يحرمه التوابع المتأخرين بوجوب الظاهر  
 لغيره وعدم اقتداره على حمله والصوره في التوابع المتأخرين ما لا يطاق بهما المعنى  
 لا يتكليفه الشيء بعد قولنا انواع التوابع المتأخرين اي ما جاز تخيل ما لا يطاق لاظهار  
 الحق وان لا ياتي اهلاكه فيساق من الحرة على ما يفهمنا من جواز انواع التوابع  
 لتبعية الشيء العوض وجوب اي على جهة وجوب العوض على عدمه فتدلى على ان  
 يجب عليه شي ما عدا الحصة المتأخرين منه فبما كانت الحصة المتأخرين منه  
 عليهم ما يتوهم من جواز تكليفه بالاطلاق اي بما كان له في حصة التوابع المتأخرين  
 العوض على حصة التوابع المتأخرين منه ساجدة في حقها في حكم وعده لها في الجبر  
 على الصواب في الاحكام الصحيحة تكليف الصبي الذي قد ملأه ما يجب  
 المسلم من نصب ولا يوجب ولا يحرز ولا يفي ولا يتم حتى التوابع المتأخرين  
 المتأخرين منها في خطاياه ووجوب التجاني من جواز عدمه جبراً يجب منه وقد تماثلت  
 ما يفهمه ان هذه التوابع المتأخرين على الغواب على الامم حيث يعلم الاصل حيث  
 الصبر على الوفاء به لا يفي ما ذهب اليه الشيخ ابو عبد الله بن عبد السلام من  
 ان الغواب على الصبر والوفاء به لا يفي قوله تعالى ويشهر العباد بن المؤمن  
 اذا اصابهم مغيبة قالوا الله وانما الله راجعون اولئك عليهم صلوات  
 من ربهم ورحمة فان اصابك عزة مؤلمة تباين في الآية وقد ساءلنا الحار  
 من ذين كثر وقوله ولا يجوز عطف على قوله بحسب زعمي ولا يفي زعمي لا  
 عذما من يفي تكليف ما لا يطاق ان يكلفه ان يكلف الله العبد ان يحمل حرجاً  
 جبيراً وان لم يقبل يعاقب وجزه الاشياء فانما تعاقب لا يكلف الله نفساً الا حقاً  
 ونحن نكلم النفس وجب المحققون مما يجوز عطفها على الاشياء الى متاعها  
 سيما وان جاز عقلة لولا ان النفس المشار اليه على عدمه وقوع التكليف  
 بما لا يطاق والالتزام وقوعه في حرجه فطابق ما كان المحققين وجره  
 محقق في الحقيقة انما النفس لا لاجل الدليل الثاني من دليلي الجوزي السابق

اي ان المعاصي مفعول  
 في المباد بالحق في قوله  
 الما تروى وهو وان تكون  
 مفعول مفعولها ان تكون  
 دون الخطا عطف

ذكرها

ذكرها فانما نوع جميع مفعولها نوع وقوعه اي وقوعه على تكليفه بالاطلاق وهو  
 اي وقوعه على وقوعه في صفة النفس اي الاجابة للاستدلال اي وليس امرنا النفس  
 لتستدل به عليه جواز اي جواز وقوع تكليفه بالاطلاق من تقاضي التوابع  
 المتأخرين جواز عقلة ليس من اوله ان النفس هو تكليفه على شي من ان النفس يستدل  
 به كذا يكون اي ان ادراك صحة الكمال وهذا اي صحة الشئ كما استدركه في  
 اخر هذا الفصل بهذا النص للدليل الثاني اي ان العلم يورث على مقتضى جميعه  
 والدليل الذي يتبين به محل النزاع ان العلم بالاطلاق في تركه يمنع تكليفه ما لا  
 يطاق هو التكليف لانه اذا استعمل في اقتداءه وينتفع به بان يعلم ان التكليف  
 لانه انواع التكليف لانه اذا استعمل في اقتداءه وينتفع به بان يعلم ان التكليف  
 عادة الحق كالظن من الاشياء وكما ذكرنا في الفصل جواز صبر وسبق لخطئه  
 العلم الذي لعدم وقوعه والخطا وسبق في عدم وقوعه كما بان من علم استغنى  
 الدلائل من ادراك الحق في العلم من العلم بغيره فيمنع التكليف بما لا يطاق في  
 التكليف بالزعمين الاولين انما التوابع المتأخرين وقوعه على ما سبق العلم المتأخرين  
 بعدم وقوعه من التكليف لعدم اشتراك العلم به جاز لونه عذراً لعدم الاشتغال  
 وجهه اي ذلك النفس ما به حدث قد زعمه العبد عادة ولا خلاف في وقوعه  
 اي وقوع التكليف به تكليفه في جبره من العذرة كاي يجب واجب  
 الحق تكليفه بالاطلاق مع العلم بعدم ايمانه ولا حجة زعم اي بعدم ايمانه  
 في قوله تعالى وما كان من ولو حرج من ميثاقه قوله تعالى ان الذين  
 كفروا سوا عقابهم انذرهم انهم لم يفتروا هم لا يرمون وقوله كما تقدم اي  
 في الاصل انما التكليف على الثالث دليلي لوقوعه والحق ان التكليف به واقع  
 لما سبق هناك من ان لا يطاق له في سبب قدرة الملك ولا في جبره على ما تقدم  
 واعلم ان ما اعترض به المحققين كونه على الدليل الاول من ان التكليف في الآية  
 المعنى الذي ذكره وانما غير التكليف بغيره وفي كلام ابي القاسم التفسير والمقتول عن  
 القضاة وجهه الوجه في ان اسم التكليف بغيره يعني التكليف وما يقتضيه من علم  
 الدليل الثاني من ان التكليف وقوعه تكليف الحال بمعنى انما يتصور ان لو كان تكليف





[illegible][illegible]



أما قولنا في الجنة قوله رزقنا من غير حساب فإن باب التعميم وهو ما في نظر العقلاء  
لا يمتنع منه غيره إلا أن صاحب هذه المقالة لم يفتكر أن المعنوي الآخر يجوز فيه  
دخال القولين ولو دخل في الآخر في قوله أنا ما شاء به دليل على أن القولين  
استوعب تحليفه كما في جملة الجنة لأنهم لم يسموا به من صاحب الجنة إلا لعدم  
جواز المعنوي للثبوت بل بغيره فإنه لا يمتنع من غير أن يقول في الآخر في الجنة عتق  
ومن لا يقول له ما شاء به أي استأجر المعنوي المذكور في القولين باعتباره سبحانه  
وعليهما أي فثبت أن المعنوي المذكور في الحكمة لعدم انتسابها إليه لعدم  
العدم للثبوت له إنما لا يمتنع عليه منهم لا لغيره إنما هو المعنوية بغيره بل لا بد من  
إثباتها بالحق فثبت أن الآيات الثلاثة وأما حديث أبي سعيد الشاذلي في قوله العباد لعلنا  
نؤلفكم أم لا صاحب هذه المقالة قد عجز عن فهمه وأنه قد عجز عن فهم أي الكفا وادخل لعلنا لئلا تفتقد  
مذكوركم من غير الاستعارة ومن وافقه في ذلك وقد عجز عن فهمه لعلنا لئلا تفتقد  
الغير من الحكيم سبحانه قد عجز عن فهمه من الغريب بأن يعجز عن فهمه لعلنا لئلا تفتقد  
هذا الحكيم الذي ينبغي تسميته لعلنا لئلا تفتقد طاعة الله التي ينبغي تسميتها ما عجز  
المتن والفقهاء عن فهم هذه الحكيم من غير أن يكونوا قد عجزوا عن فهمه لعلنا لئلا تفتقد  
المتن من غير فهمه من سائر الآيات الواردة في هذه الآية وما سائر الآيات الواردة  
في هذه الآية من حيث هي السأله حجب عنه في الفصل ما سأل الله عنه وقد عجز عن فهمه  
تفسيرها لعلنا لئلا تفتقد من الحق عليه وهو من غير أن يكونوا قد عجزوا عن فهمه لعلنا لئلا تفتقد  
وقد عجز عن فهمه لعلنا لئلا تفتقد من غير أن يكونوا قد عجزوا عن فهمه لعلنا لئلا تفتقد  
نائبها عن فهمه لعلنا لئلا تفتقد من غير أن يكونوا قد عجزوا عن فهمه لعلنا لئلا تفتقد  
والذي هو من غير أن يكونوا قد عجزوا عن فهمه لعلنا لئلا تفتقد من غير أن يكونوا قد عجزوا عن فهمه لعلنا لئلا تفتقد  
أي لا يفتقد من غير أن يكونوا قد عجزوا عن فهمه لعلنا لئلا تفتقد من غير أن يكونوا قد عجزوا عن فهمه لعلنا لئلا تفتقد  
صاحب هذه المقالة قد عجز عن فهمه لعلنا لئلا تفتقد من غير أن يكونوا قد عجزوا عن فهمه لعلنا لئلا تفتقد  
أنه قد عجز عن فهمه لعلنا لئلا تفتقد من غير أن يكونوا قد عجزوا عن فهمه لعلنا لئلا تفتقد  
على ما ذكره أن الاستعارة من غير أن يكونوا قد عجزوا عن فهمه لعلنا لئلا تفتقد من غير أن يكونوا قد عجزوا عن فهمه لعلنا لئلا تفتقد  
من غير أن يكونوا قد عجزوا عن فهمه لعلنا لئلا تفتقد من غير أن يكونوا قد عجزوا عن فهمه لعلنا لئلا تفتقد

والصالحين

فَمَوْلَانَا

الاسم

[illegible]

أي شقته على العبد وما الجواب فقوله لكن حكمة الربوية اقتضت حسن  
 السعي من العبد في طلب مولاه وأزالة تلك المبعذات وأسبابها و  
 اقتضت بلوح العبد لتلك المشقات بأن يجعلها أو بلوح المشقات على  
 العبد يجعلها في رضى المالك الله على الحقيقة سبحانه وهذا السعي وجعل المشقات  
 في رضى المالك ما يستتبعه العقل السليم وبإزالة إفساد من العبد  
 مما يليق بالعبدان بفعله مع سيده ومالكه وقوله رضى المالك وأهنتي  
 فاهنت نفسي جاهداً ما من يرضى عليه من أكرم وهذا أفضل من  
 ألم من تحمل مخالفة النفس والطوى من العبد في رضى مولاه فخير من الجلاله  
 الحرمه عليه على من لم يكن أحسن لم مخالفة النفس في رضى الرب سبحانه أن  
 لم يفسد الله في رضى مولاه عن هذا الأصل ذهبتا مع هذا السعي في الحقيقة  
 إبان الاقتراح في رضى المالك والافاق من رضى آدم كالمسلوع غيرها أفضل  
 من اللامه خراسم أي خواص الملاك كغير بل ومكاسب وعوامهم أي عوام البشر  
 كالصالحين أفضل من عوامهم وإنه أي نبات آدم أفضل من الجور العبد  
 بل قدر وراى من يعنى نبات آدم بين علي بن أبي طالب في الجور  
 العبد في الحقيقة في طاعة الرب سبحانه بقوله في رضى المالك  
 الجور العبد أي ذكر الميز الذي ورد فيه ذلك إلى آخره ولم  
 أفتق على تحريم له حين هذه الكتابة وقد ورد ما هو أوضح من ذلك  
 على المقصود كحديث أبي هريرة عند أبي يعلى والبيهقي قال حدثنا  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديث الصور في طائفة من صحابه  
 فذكر حديث الصور بطوله إلى أن قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 تشفعني في أهل الجنة المحدث فيه فيدخل رجل منهم على شئ ويؤمن  
 روجه ما يشي الله ويثاب من ولادهم لها أفضل على من أنشأ الله  
 عباده بها في الدنيا المحدث وكثير أم مسلم عند الطبراني في  
 الأوسط والكيو وفيه قلت رسول الله أنشأ الدنيا أفضل

أم الجور العبد قال أنشأ الدنيا أفضل من الجور العبد كفضل الظاهر  
 على البطالة قلت يا رسول الله ولم ذلك قال بصلواتي وصيامي و  
 عبادتي وجملة قوله ويكون أيضاً استئذان لبيان نوع آخر من الحكمة  
 ولما غير فيه الأسلوب أي ويكون الإيلاء في الدنيا ابتلاء للعباد  
 أي أحد الثغرين بالآخر أن كان المستبد بكلمة قريب في حقه أحكام  
 كظم أمان أماناً آخر مثله أو فله أمان بهيمة قال الشيخ الحنفية  
 خضرة الهمة أشد من خضرة المسلم يوم القيامة وقيل هذا حديث أبي داود  
 أشد من خضرة المسلم يوم القيامة وقيل هذا حديث أبي داود  
 معاهد أو الواحدة أو كلف فوق طاعة أو أخذ منه شيئاً بغير طيب نفس فأن  
 حبيبة خضرة أشد وورد الوعد الشديد في صحيح البخاري  
 وغيره وحدثت امرأة النار في هرة وبطنتها فم تعلقها ولم تدعها لما كثر  
 من خشاش الأرض وخشا من الأرض بثلث الخاء المحجمة وبنين  
 مبعثين هو حشرات الأرض والعصا في رضى مولاه وقد لا تدرك قيم  
 لقول فيما سبق فقد تدرك أي قول لا تدرك الحكمة في الإيلاء كما في الإيلاء  
 التي لم يرد عنها من الإطقال الذي لا يميزه بلام من رضى مولاه في الحكم بحسنة  
 قطعاً أو لا يقيح بالثبوت اليه تعالى أو فاقاً أو يفتقر بما في ذلك الإيلاء  
 قطعاً دون تردد حقيقة قد يقال سبحانه قسراً أي تحقيرت عن طاعة  
 وركها فيما لا يشي الله تعالى أي حتى يفعلوه ويجيبوا عما نادى الحقيقة  
 ففعلوا عما دعى أي مستحق أن يسجدوا له حتى في ملكك وتحجب  
 ترك الأتباع حتى يلقوه والعقوبين أورد الحكم الألفية الحكم كما قال  
 تعالى له الحكم وأمرهم قال لا الأمر كما قال تعالى لا اله الا الله  
 وأمرهم بركبته لا في إيجاد من الظاهر ولا في إبداء بالحق ولا  
 في إعدام ما ألقوا ولا في استحقاق امتثال أمره بعبادته سبحانه ولا في  
 بما يفعل حكم ربوبيته أي ملكه لكل شئ الملك الحقيقي وكما قال عليه  
 القديم المخلص بكل شئ الأولاد والوحدة الباهر التي قد تضمنت غيرها

كان يبلغ الحلق في الصلاة  
 يوم القيامة وهو  
 يحجب



فتقول القائلين بما دونه من كمال العلم بالله تعالى لا يتعلق بغيره ولا يلزم له  
 علمه بغيره بل لا يلزم له العلم بالكلية لا يتعلق بالكلية لا يتعلق بالكلية لا يتعلق بالكلية  
 هذا المقام بحيث قد يتوهم من قوله ان الحق تعالى لا يتعلق بالكلية لا يتعلق بالكلية  
 بهذا المقام بل لا يلزم له العلم بالكلية لا يتعلق بالكلية لا يتعلق بالكلية  
 في نظره ليس هو الذي يتوهم من قوله ان الحق تعالى لا يتعلق بالكلية لا يتعلق بالكلية  
 العلم تعالى ان لا يتوهم من قوله ان الحق تعالى لا يتعلق بالكلية لا يتعلق بالكلية  
 القائل فان قيل تعالى وجعله عالما لا يعلم به الا ما يشاء الله تعالى من العلم بالكلية  
 بوجه التفسير يقتضي استعمال القائل بذلك القائل لا يتوهم من قوله ان الحق تعالى لا يتعلق بالكلية  
 بما هو كما لا يتوهم من قوله ان الحق تعالى لا يتعلق بالكلية لا يتعلق بالكلية  
 من وجه التفسير تعالى بان يدرك وجهه ان لا يتوهم من قوله ان الحق تعالى لا يتعلق بالكلية  
 فخطب العباد كفضل الله عليهم فليس هو ايضا ارادة من قوله ان الحق تعالى لا يتعلق بالكلية  
 بالعلم بالكلية بل لا يتوهم من قوله ان الحق تعالى لا يتعلق بالكلية لا يتعلق بالكلية  
 اطمح لا يحصل له غير ذلك لا يتوهم من قوله ان الحق تعالى لا يتعلق بالكلية لا يتعلق بالكلية  
 من وجه التفسير تعالى ان لا يتوهم من قوله ان الحق تعالى لا يتعلق بالكلية لا يتعلق بالكلية  
 على هذا التفسير اعلم ان الحق تعالى لا يتوهم من قوله ان الحق تعالى لا يتعلق بالكلية لا يتعلق بالكلية  
 كونه الخوف او ما كان له من العلم بالكلية لا يتوهم من قوله ان الحق تعالى لا يتعلق بالكلية لا يتعلق بالكلية  
 في اصول الفقه والعلوم الفلاسفة واعلم ان تعليلها بما عرفت فيها الاشاعة عن اهلها فمعرفة  
 الكلام سميت انما كانت تترتب على شريعتها وجوارها واثبات تنسب اليها  
 مدتها انما كان العلم بالكلية لا يتوهم من قوله ان الحق تعالى لا يتعلق بالكلية لا يتعلق بالكلية  
 وقد علمت مما سر ان الاصول الثلاثة والسادس والعاشر في ترتيبها في الاصول  
 من جهة في الاصول الفلاسفة في كلام المصنف فذلك ان هذا **الاصول الفلاسفة**  
 يدعى في ترتيبها في الاصول الفلاسفة في كلام المصنف فذلك ان هذا **الاصول الفلاسفة**  
 والكلام في ترتيبها في الاصول الفلاسفة في كلام المصنف فذلك ان هذا **الاصول الفلاسفة**  
 ممكن وان وقع فيها الاصل الفلاسفة في كلام المصنف فذلك ان هذا **الاصول الفلاسفة**  
 عنهم وعن صاحب القول لا خلاف ان الله تعالى علمه بالكلية لا يتوهم من قوله ان الحق تعالى لا يتعلق بالكلية لا يتعلق بالكلية

علمه تعالى وقوله تعالى  
 وان الله اعلم بما  
 ترون في العلم

وقيل له اصحاب برهان من حكم الله تعالى ان لا يتوهم من قوله ان الحق تعالى لا يتعلق بالكلية لا يتعلق بالكلية  
 عنهم اي سعة وعلمته من حيث الشئ وسعته ومن حيث العلم من حيث العلم  
 باستعمالها اي السعة في العلم بالكلية وهو العلم بالكلية لا يتوهم من قوله ان الحق تعالى لا يتعلق بالكلية لا يتعلق بالكلية  
 المقاصد المتكروية في العلم بالكلية لا يتوهم من قوله ان الحق تعالى لا يتعلق بالكلية لا يتعلق بالكلية  
 بدوم الاحتياج اليها كما لا يتوهم من قوله ان الحق تعالى لا يتعلق بالكلية لا يتعلق بالكلية  
 الحق اي حاكم وهو الذي قد علمه المصنف والقول الحق من رتبة كلامه كما لا يتوهم من قوله ان الحق تعالى لا يتعلق بالكلية لا يتعلق بالكلية  
 والامدي والغنى في العلم بالكلية لا يتوهم من قوله ان الحق تعالى لا يتعلق بالكلية لا يتعلق بالكلية  
 في غاية العلم بغيره ان القائل بذلك بعض البراهين فان بعد ان ينظر على البراهين الصائبة  
 القول باستماع البعثة قال ان من البراهين من اعترف برسالته ادم لا غير ومنه علم  
 بعتر في غيرها برأيه ودعاها المصنف يستدل بالنقل الحق فقال وكان له ما كان  
 حاصله لا يتوهم من قوله ان الحق تعالى لا يتعلق بالكلية لا يتعلق بالكلية  
 ينبغي لهم ان لا يتوهم من قوله ان الحق تعالى لا يتعلق بالكلية لا يتعلق بالكلية  
 العقل حسنة فلا حاجة اليه ان العقل مغنى عنه واحتاج الحق تعالى العقل  
 يدرك فيه من علمه العقل وهو حاكمه على خلقه على عدم الاستحباب  
 لما الخي كان حاصله دليل البراهين ما كان من الشرائع ان البعثة ليست مستحيلة  
 عندهم وانهم يرون بعد الاحتياج الى البعثة لاستحبابها لكن سيدان يحسن  
 عليها وعلى هذا الحق ان قيامنا في انما لا يتوهم من قوله ان الحق تعالى لا يتعلق بالكلية لا يتعلق بالكلية  
 عند هؤلاء وانهم لم يسمي بعتر بخصيص العقل في حجة الاستحباب البعثة في افعالها  
 شأني وهو ما لا خلاف فيه والبرهان اسد لا من وجوه الاول ان العقل لا يتوهم من قوله ان الحق تعالى لا يتعلق بالكلية لا يتعلق بالكلية  
 الى الافعال البعثة في الاخرة لا يتوهم من قوله ان الحق تعالى لا يتعلق بالكلية لا يتعلق بالكلية  
 البعثة الصالحة من السموات المهيمنة الى الطبقة اعرف بها البعثة  
 ويوقف عليها فالحاجة اليها الى الرسول الحاجة اليها الى الطبيب الى الرسول  
 سائر من الحق تعالى ومن علمه له من علمه فمما عرفت عندهم عقولهم  
 وقوله لا يتوهم من قوله ان الحق تعالى لا يتعلق بالكلية لا يتعلق بالكلية  
 ابدانهم لا في الدنيا ولا في الاخرة لان العقل لا يتوهم من قوله ان الحق تعالى لا يتعلق بالكلية لا يتعلق بالكلية

وهو الوجه الثاني في وجه الجواب وهو ان الاحتياج الى التأويل في المراء والوجه الثاني  
ان العقل لا يستعمل البطل اي لا يترك الامر بغيره كما يستعمل استقلا ويقع عند ذلك  
البعض لا يستند اليه بوجه واحد وفي البعض كما استعمل العقل في اي لا يترك كوجه الثاني  
تعالى وعلمه وقد تعرضه ما جاء في الشيء ولكن كان ذلك منزلة لتعريف الادلة العقلية  
وما قصر العقل عنه اي من ادراكه كاد ووجه الثاني الجواب في وجه القسم يوم كاد اوله كثر  
وعاشرة بالجو حسن في يوم كاد كاد في رمضان بيعة النبى والعقل يقتضي  
ادراكه كاد ووجه الجواب في ادراكه حسن قسم اخر من رمضان في قسم اول يوم  
من شوال وما تروى في العقل قد رجع لاحد الطرفين عنده رجعنا الى الاحتياج في كثر  
المنع قبل رد الشيع ان يحتمل ان يمنع من الايمان به لا يترك في قوله الله سبحانه  
اذن من وجه ويحتمل ان يمنع من تركه كونه ترك طاعة وان عليه خمسة فكان وجهها  
قوله ما جاء في الشيء بوجه في العقل قوله لا وهو الوجه الثالث والعطف فيه على  
المسائل السابقة وتقرره ان العقل يتناول في شخص جماعة فلا يستغنى  
اخر من في القبول ايها العقل يورد في الفناء التفاضل في الفناء في الفناء  
للمنازع المروي اليها والتمسها لا قدم على الفعل المتنازع فيه الخبر المتنازع  
الا انه لا يخرج عند التخصيص هذه المادة في مادة القضاء الذي يرد في التنازع  
وما قبل من قبل المتكلمين في العقل انما هي ليست بنوقف على المعجزة في الشيء بان المعجزة  
له هو الله تعالى لا سبيل له اليها لا علم في العلم في حكم معجزة المؤمنين في العقل  
يوجد الجواب في جواب التفسير الكلام في الشيء في خبر ما تروى في وجهه  
بوجهين الاول يقول ان لا يصح ما يثبت في الشيء في العلم ولا يعلم ان  
العلم له هو الله سبحانه تعالى بان يظهر له ايات ومعجزات ليس منها ما يشان  
عقله في بعده هذا العلم والى في قوله الحق بان العلم له هو الله تعالى في المعجزة على  
ضروري بان العلم له هو الله سبحانه تعالى واعلم ان الفلاسفة يثبتون النبوة  
لكن على وجه الفلاسفة في حال الحق في خبر ما تروى في وجهه في العلم في النبوة  
لا زعم في حفظ نظام العالم المكون من المصالح والضرر لا نفس في علم النبوة كذا  
سببها في العلم العام المستعمل ترك في الحكم والفتنة في العلم في خبر ما تروى في وجهه

ويذكرون

ويذكرون صدور البعثة لعن الدارين تعالى بالاختيار لا كادهم كاد في العلم  
ويذكرون كوجاهة في الملك من السجدة التي لا كادهم كاد في الملك لا يستعمل العقل  
الانزال عندهم ويكون كثر ما يعلم في الخبر في كادهم كاد في العلم لا يستعمل العقل  
الجدول والماء ذلك الانكاد في كادهم كاد في العلم لا يستعمل العقل لا يستعمل العقل  
يقوله وقوله قال العقل لا يجوز البعثة على الله تعالى ما عرف من اصحابه  
الفاسد في وجوبه لا يصح عليه تعالى كذا العقل في المقاصد وشرح الوجوب  
على العقل لا مطلقا الذي في الواقع ان بعض العقل لا قال في الخبر البعثة على  
الله تعالى ومضاه بعضه تعالى ان الله علم من اياته انهم يؤمنون وجب الامر  
الذي لم يات من استصلاحهم وان علم الله لا يؤمنون لم يجب ولكن يحسن  
قطعا لا عذاره وهو ايضا معنى في اصحابه الفاسد وهو النفس في التبيين  
عقلا وقول جميع من محكم الحقيقة ما رواه النهران رسالة الى الانبياء من  
معتقدات حكمه الباطن في ما في الامور الباطنة اختلفت حكمه في كادهم كادهم  
ان لا يكون اي لا يوجد لارسال هذا العقل عند غيره معنى وجوبه لا يصح  
قد ماته في الاصل الرابع من هذا الركن هو حله اي يقول قول الجميع المذكورين  
هو معنى قول الحق لا يوجد البعثة او يجوز لا يصح في قول الله تعالى وهو  
قول الله تعالى من القول وهو في الفصل والخبر قوله معناه وهو ان في الاصل  
الرابع في معنى الوجوب هو قوله هناك واعلم انهم يريدون بالوجه الثاني  
وكول في محكم التفسير ان يقول اني انزلها في التفسير في البعثة ايها  
في حين الامكان بل في خبر الوجوب بقصر به اي بالوجوب وعبارة ارسال  
الرسائل مبشرين ومنذرين في خبر لا يمكن ان يكون في خبر الوجوب في الخبر  
استحالة في خلافه لكنه ايها حاشا لله ان ادركه بالوجوب بخلافه  
ويكن حاشا على راد في وجوب الوقوع لتعلم ان الله الذي يقره فان ذلك  
لا ياتي في مكانه في نفسه اذ الحق ان راسله لطف من الله تعالى في رحمة  
من بها على عباد به وحصر فضل وجوه لطفه بين هذه الالفاظ المتفاوتة  
المعنى في قوله تعالى في العلم من تقرر في العلم وما كيد ما في العلم هنا





جواز ارسالهم في عصره وحدهم متفق بتوحيه موسى وهارون والفتنة بين  
 وهارون اظهر بشوشتا رسالهما معا بعض الكتاب في ايات متعددة كقول اذ جعلنا الى  
 فرعون فاذهب يا ايسا فقول انار سولايان وغيرها يجب ان تأويل بقدر اطلان  
 المذكور وكهمل كل زمانه من ابياتنا وحاصل ان تخصيص العمود الحصة المستوية  
 معا خاصية لا بد من الاتفاق فلا تخلف في ان من وصف بها قدر الحصة في بعض  
 المصنف في التفسير وذكره بعد تفسيرا اخر فقال وعلى بعض المعنى عدم  
 قدره الحصة داخل ما منع من تفسير مكي في اية اخرى الاختيار والتعريف الثاني في اية  
 قوله لا عام في خصوص المازين من المعنى لا تميز المختار لاسد المقابلة لبقا الخشدا  
 قال في الحاصل ليدانه ومناه فيقول ان من مضى راجع الاجتزاع على الطاعة ولا تنفع على الحصة  
 على طلق من انه تعالى على فعل الجزية من غير ان يفرع بقا الاختيار فيختص بالاختيار  
 ان يبقى وجود القابل ان يكون في اية اخرى في قوله الكرم من غير البعد اعتقادا لكن ما يقع اصل  
 قال في بعض الاخرى اما الوتوع والذبح عند اهل الجاهل والموا اذ لم يبعث من اهل  
 باله طاعتين ولا من كانا حاسقا فاجل ظهورا ما بعد ذلك ان نقار كذا ايسا مشهور  
 السجدة الثانية والرجوع وكذا كل من اقصى السجدة او ما تقسمه لادله السجدة  
 وقد انقضت كل كلمة اما موجب على اية اخرى في قوله تعالى انما نعني وقومهم منهم  
 في اية اخرى تقسمه من ان من من غير وجوده قد يقع وقومهم وقومهم وقومهم وقومهم  
 منهم وان مشرنا مشرنا وكذا وكذا في قوله تعالى انما نعني وقومهم وقومهم وقومهم  
 عن ذكر بقوله تعالى انما نعني وقومهم وقومهم وقومهم وقومهم وقومهم وقومهم  
 من غيرهم في اية اخرى في قوله تعالى انما نعني وقومهم وقومهم وقومهم وقومهم  
 كان لا مسأل وهذا المختص من هذا القول اولى وخالف بعض هذا القول في الحجة  
 في اشتراط الاكوار وحسن حكمها بنوع مريم عبد السلام في قوله تعالى انما نعني وقومهم  
 على اشتراط الاكوار وما في التفسير ان الترتيب في الرسول والعباد والعباد والعباد  
 على هذا لسانا واولي البعز سموا ان ينفصل الدعوة اليه لان فان امرين لكن  
 فهو من رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يبعد ما هو هذا لا يبعد ما هو هذا لا يبعد ما هو هذا  
 الاكوار فمن هو من غير رسول الله صلى الله عليه وسلم الاكوار الاكوار الاكوار الاكوار  
 لا اشتقاق والاعلان والقرود الى اجماع ايمراض اجتماع الناس للدعوة ايم

بالبرهان

التردد

لم يفره الى ايمان بآحاده والقول بمقتضاها والنسوة مع ما نحن على السيرة والقرار لا  
 ولا اشتقاقا وما على ما ذكره المحقق في تفسير النبي والرسول من ان النبي لسانا بعتله  
 لتعليمه ما هو المراد وكذا الرسول فلا فرق بينهما بل هما بمعنى واحد فخص الرسول من الله  
 سفر هذه كتاب انزل عليه او امر بالعمل به اذ له نسخ بعضه من بعضه مستند على مقتضاها  
 وعلى اشتراط الاكوار فخرج في ايجاص على عدم بقره مريم عبد السلام كما قام  
 والبعضا من وعدها واما ما في الواشدة من زعم انها عتسما بقوله تعالى  
 فارسلنا اليها روحنا وقرنا لعلنا الى ذالك الملاكة كما في اية الله المصطفاه لايتين  
 وعيا عنه بالبرهان في اية اخرى لا دلالة له في الاية المذكورة وقد حصل  
 في معنى النبي والرسول ثلاثة اقوال الفرق بينهم في الامر بالتبليغ وعدمه وهو الاول  
 المشهور والفرق بين الاكوار في قوله تعالى انما نعني وقومهم وقومهم وقومهم  
 بعينه وكما هو معنى واحد وهو الذي يراه المحققان وهو في قوله تعالى انما نعني وقومهم  
 والرسول لا يخرج في قوله تعالى انما نعني وقومهم وقومهم وقومهم وقومهم  
 في معنى النبي وشما واما اصله لغيره فلهذا في قوله تعالى انما نعني وقومهم وقومهم  
 بمعنى اسم الناطق على من من الله او بمعنى اسم المفعول في اية الله انما نعني وقومهم  
 والبرهان به في قوله تعالى انما نعني وقومهم وقومهم وقومهم وقومهم وقومهم  
 فيها واما من السيرة او السادة في قوله تعالى انما نعني وقومهم وقومهم وقومهم  
 اسم الفاعل او بمعنى اسم المفعول لان النبي رفع الرتبة على غيره او رفعها وسياق  
 لتخصيص هذا واخر كماله وقد يقال ان اهل اسرارهم عدم المصوب في قوله تعالى  
 ان يبارك الوعد عليه الصلاة والسلام كان مستغرا او مستغرا هو كونه في كمال التفسير  
 وتخصيصه لا يوجب عليه ما في السيرة في قوله تعالى انما نعني وقومهم وقومهم  
 على عرض الاستدلال به وجعل الكل على الطريق من اذنا النبي عن مريم على قوله تعالى  
 النبي وكذا في قوله تعالى انما نعني وقومهم وقومهم وقومهم وقومهم وقومهم  
 بعينه ذلك النبي وقد ذكرنا ان مقتضىهم من غير ان يكون حيا في قوله تعالى انما نعني  
 ذاك الغير الذي هو متعلق بالحصة في قوله تعالى انما نعني وقومهم وقومهم وقومهم  
 من غير تعيين باله دون ان تصف بالايدي في ما فلا يحجب مقتضىه من ما هذا القول



فأما الشهور التي عنده وهذا القول مستوفى عن امام الزين  
سنا واني هاشم من المعتزلة والمتأيدون اهل السنة العمة  
اي وجوب عصمتهم عنهما اي عن الكبار وطلقات وعن الصغار  
الا الصغار غير المنفعة حال كون انما في غير المنفعة  
خطا في التأويل وهو ما عني التقييد عليه اما الصغار  
المنفعة كسرفة لثمة او حجة ونسب صغار العمة وهم  
معتصمون عنهم بطلقات وكذا من غير المنفعة كمنفعة لا جنبية  
عدا ومن اهل السنة من منع السهر عليه اذ على نبينا صلى الله  
عليه وسلم فقال لا يقع منه شهوة في فعل املا وصريح بالسلامة  
على تركه في حديث ذي الورد الصحيحين كان قصدا  
منه وابيحه ذلك لبيان للناس حكم السهر ومثل ذلك الصلاة  
انظر في حديث ابن مسعود في الصحيحين وغيرهما  
ونزكهم الشهدا له في الظاهر حديث ابن جنيته صحيحه  
الغرمذي والاصح جواز السهر في الافعال عليه والمذهب  
السابق غير مسمى وان قال به من ائمة المحققين ابو النظر  
الاسماني في انه يخالف للنص الصريح قال صلى الله عليه  
وسلم انما اسير اسي كما تفعلون فاذا استبيت فذكر وفي  
اخرجه الشيخان وغيرهما وظاهر قوله صلى الله عليه وسلم  
انما اسي لاسي انه يورد عليه النسيان من قبل الله سبحانه  
في تصويده الا لا بد من فعله فيما هو امر به بل يثبت  
فيكون ذلك النسيان سببا في تركه عليه حكم شرعي يتحقق  
بالتنسي فان تنسيه السهر مني المفعول معناه يورد  
على النسيان ولا من معناه لا يورد طريقا يسلك في الدنيا  
مكروهية لا يورد النسيان معني انه عثرة تنزيه على النسيان  
باعت على ايراده وسبق المعتزلة الكبار اي صدورهما من

بنو

بنو قبل النبوة له ايضا الوجه الذي معناه الكفر فذلكما  
وهو ان تنفي عنه وعدم الانقياد له هذا كلام متعلق  
بالافعال التي ليس طريقها الابلاغ وهي مني عني واما في  
طريقة الابلاغ اي ابلاغ السهر وفقد من الاقل  
وما يجري مجراها من الافعال كعلم الاملا بالفعل فاسو  
معصومون فيه من السهر والغلط واما غير ذلك اي ما  
ليس من الفعريين السابقين كما يخفى به الانبياء عليهم  
الصلاة والسلام من امور دينهم واذكارهم وهم وبخلاف  
ما يفعلون لا يبينوا فيه وهم فيه يصرون من السهر  
تجاوز السهر والغلط هذا الذي عليه اكثر اهل الخلافة  
لجماعة المتصوفة وطائفة من المتكلمين حيث منعوا السهر  
والنسيان والافعال والفتاوات جملة في حق النبي  
عليه الصلاة والسلام قال القاضي ابو بكر بن العربي  
على ما عليه الاكثر فيمن اعتدلا كونه امي النبي غير عالم بشرايع  
من تقصروا من الانبياء كونه غير عالم ببعض المسائل التي يورعها  
النفيا والمتكلمون لا مطلقا ولكن المسائل التي لا يحل عدم  
العلم بها معرفة التوحيد ويجوز كونه امي الانبياء غير عالمين  
ببعضات اي ويجوز غفلة اكثرهم غير عالمين بجملة جميع تفصيل  
الشعر الدنيوي ومفاسده وجميع الحرف والصناعات انتهى كلام  
القاضي ولا شك ان المراد امي مراده ما ذكر عدم علم بعض  
المسائل لعدم الخطور اي خطورة تلك المسائل بالعلم فاما  
اذ اخطرت لهم فلا بد من علمهم بها اي بحكمها واصنافهم  
بما ان اجتهده واصنافها الدارجة للانبياء ان اجتهدها  
مطلقات وعليه الاكثر وبعد انتظام الدوي وعليه المحفظة  
واختاره المصنف في الخبر زاد الاجتهاد فلا بد من صوابهم

انه

ابتدأ وانتهى لأن من قال كل جهنم مصيب وسع الخطي  
الجهنم الا بيها خاضعون مصيبون عنده اجناد ومن جوت  
الخطي في اجنادهم قال لا يتقون عليه بل يبنون ونعم  
مصيبون عنده اما الجند احب ثم يتقدم خطا واما انها  
حيث يبنون على الصواب فيرجعوا اليه وكذا علم المعينات  
اي ولعمرك علم بعض الكنايل عدم علم المعينات فلا يعلم الله  
منها الا ما علم الله تعالى به احسانا وذكر الحنفية في ذروهم  
نظر بوجاهة لتفسيرها ههنا ان النبي يعلم الغيب لمخارضة  
قوله تعالى قل لا يعلم من في السموات والارض الا بكتي  
الله واسد اعين **الاصول العشرة** اثبات نبوة نبي فكل  
محمد صلى الله عليه وسلم مستهد ان محمد رسول الله ارسل  
الى الخلق اجمعين بالهدى والحق حاشا للنبیین  
وناسخا لما قبله من التوراة الخلق بمعنى الخلق فثبت  
لان ارسله الى من يقبل من الانس والجن قال بعض  
العلماء الى الخلق بكونه تعالى ذلك التبع الامام ابو الحسن  
السبكي وصرح الاسام الدوازي في تفسير قوله تعالى تبارك  
الذي ينزل القرآن على عبده ليكون للعالمين نذيرا يعلم  
دخول الملائكة في عوالم من دون منى الله عليه وسلم المسمى  
ونما في ذلك كلامه واخذ الدوازي في التوامع في تحريم جمع  
الجموع فليرا حجة من ان الرقبة عليه ولا يشاء  
نبوة صلى الله عليه وسلم سلك ذكر المسمى بمرسها  
ينزله لانه اي لان محمد صلى الله عليه وسلم ادعى النبوة  
اي الرسالة عن الله واظهر المجزة بقصد بعاد عوام وكل  
من ادعى النبوة واظهر المجزة بقصد بعاد عوام فهو من محمد  
صلى الله عليه وسلم بنى وقد تكلم المم كغيره على نقدي

هذا الله ليل فتال اما دعواه النبوة فقط لا محتمل  
الملك لك لانه قد تشرنا في الحق بالعبادة والشاهدة  
واما اظهاره المخرج فلانه في مامورنا في العبادة منقوصا  
اثباته به دعوى النبوة كاثبات ذلك الامر بدعواه النبوة  
بعض جعله اي جعل ذلك الامر لمخارضة حيث اقتضتها  
بدعواه ببيان لصدقة فيما يدعيه عن الله تعالى ان الله ارسله  
ليدعو الناس الى الهدى ودين الحق ولا ينفى بالمجزة الا ذلك  
اي الاثبات بامخارضة للعبادة بقصد به بيان صدق من  
ادعى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ووجه دلالة اي المجزة  
على الصدق انما كانت بما يجزئه الخلق لم تكن الاطلا  
للمجزة فان قيل المجزة قد تكون من قبيل الترك دول  
الفعل كما اذا قال الرسول مجزئ ان منع بدي على راسي  
وانتم لا تقدر ان على ذلك فتصل بجزءا فانه مجزئ  
على صدق كما في الموازين وغيره قلت قد جرى المصنف  
على ان كثرهم عن ذلك نقل الله سبحانه لا علم فعله سبحانه  
كان يقال موعدهم بتكليمه فهو غير خارج عن الفعل وان قد  
نقدرا ان المجزة ليست الاطلا لله تعالى فمما حصل  
الرسول بنبوة اى لا واخذ على صدقة فيما ينقل عن  
الله تعالى ومما في ذلك الجمل معنى التقدي فان جهة عمله  
دليل صدقة طلبها لمخارضة بالمثل منهم لان اصل معنى التقدي  
طلب المباراة في الحد بان لا يلزم ثم قد سعى فيه فاطلق على  
طلب المجزة بالمثل في اي امر كان فادعى النبوة  
وهو المجزة بنبوة صدق بان قاذبة صدق ان يوجد الله  
تعالى كما انما يتصور عنه فاحد الله تعالى فقل القول  
كان ذلك البجاء على وفق كما قال تصديقاً لمن الله تعالى



وقد نفع المصنف حجة الاسلام في ايراد مثل هور في كتب القوم  
وكان الرسول ومحمد سبحانه وتعالى في تصديقه اياه بايجاد  
المحنة على وفق معهود فقال له ذلك التصديق للرسول  
باجا والخارق على وفق دعوى النبوة كالتصديق اى كتحديد  
التصديق بغيره كالملك من ملوك الدنيا حال كون ذلك العام  
مقبلا على خور حيرة الملك يدعى ابو رسول ذلك الملك  
اليهم فانه اى ذلك المسمى للمسلم ان الملك اذا حال للملك  
المسلم ان كنت صادقا فيما نقلت عنك من الرسالة الى هؤلاء  
فقم على سبيلك على خلاف عادتك ففعل حصل لما صير  
علمه لطلعي بالصدقة بمن لم يقل اى الملك صدقت واقتر  
المصنف على قوله قم على خلاف عادتك لان الفضل من العلم  
بتصديقك طمصل لا اقتضا عليه وقول حجة الاسلام فقم  
على سبيلك ثلاثا واقعد على خلاف عادتك لشرية الاستظهار  
فيما يحصل به العلم وقول الواثق فقم من الموضع المعتاد ذلك  
في السرور واجلس كافا لاقتضاه تصويرا حرجا لفظة العادة  
ويؤخذ من جملة ما سبق انه لابد في المحجة من تقدير صار فيها  
لان ذلك حقيقة الاجازة وان في الحق الدعوى يكون حجة  
لصدقه فان قال المسمى لرساله المسمى في ان اجي ميتا ثم انى  
يجازي اخر كتنقيل لم يدل ذلك على صدقه ومن شرايط  
ان لا يكون ذلك الخارق مكرها لدعواه فلو قال معجزة  
ان ينطق هذه اللب فخطن فقال انه كاذب لم يعلم انه  
صادق بل يتأكد اعتقاده بذلك ولا يجب تعيين المعجزة  
بل ليقال انا في جوارق من الخوارق ولا يقدور عيوى على  
البيان بسمي كفى في كلام الامدى ان هذا حقيق عليهم  
والذي كاهرو الله تعالى لنبينا صلى الله عليه وسلم من المعجزات

ثلاثة امور اعظمها الفرائض ثم الامر الثالث حاله في نفسه  
التي استقر عليها من عظم الاخلاق وشرف الاوصاف التي  
تنبأ في تفصيل بعض من الكليات التي اعلمها والعلية  
مع قيمة انه لم ينجح عليها اذ به واجلها هذه ثم الامور  
ما ظهر على يد من الخوارق العبادات كالاشتاق الفم لحد  
فرقتين وتسلم البحر عليه قبل النبوة وبعد ها وما قبل  
النبوة من الخوارق يسمى عند اهلها اى تاسيس النبوة  
وعنده اى ارضه الجايط اذ استسفه ولا يسمى بحجة  
وسمى الشراية وحين الخدع الذي كان يخطب فيه كذا  
استقل الى المنبر ونوع الما من بين اصابعه بالمشاهدة  
من حضر سوا قلنا انه تابع من الاصابع لنفسه اذ انه تكبر  
لها القليل يخلو كما ارضعه ببركة وضع الاصابع فيه  
وشرب القوم والابل اللبن عذوم وعددها من الماء العليل  
الذي يجمع فيه بعد ما شرب الكبرية الحديثة بتخفيف  
العبادة وتشددها وهي مكان على مرحلة من مكة وكالا  
النار وارجايتو في زوايا الدنيا وهما مائة وانقضى المصنف  
على الاول لان عدوها حقيق بالتشاق والواثين اكل المصنف  
الغفير اى العدة والكثير جدا في حديث اى طمحة وكانوا اظا  
من اقراصها كلها انسان واحد والظاهر ان المصنف ركب ما  
ذكره من واقعتين سموا واقعة الجلمحة وواقعة جابر  
في اطعام اهل الخندق فان الذي في المصنفين في  
واقعة اى طمحة كان سبعين او مائتين رجلا وفي واقعة  
جابر كان ثلثا وكان جابر قد ارجع شعير عنده فظن  
ووج بهمة اى شاة صغيرة فطبخها ثم احبب ابو جلي الله  
وسلم به ذلك وقال تعالى انت ونفيعك فدعا النبي صلى الله  
عليه وسلم اهل الخندق كلهم واسر ان لا يخبروا به ولا تزل





اى صرف منهم الخذ من عن النوح الى معارضة وسلمهم  
 القدرة على مثله عند ذلك خلا فالله تعالى في الشيعة وغيره  
 كالنظام وكثير من العقول والاولاى والاى كما ذكرنا  
 بان كان كما ذكره من ان اعجازه بالصمت كانت  
 الامس على قولهم ترك بلا غنة قاله اذا كان عسرا  
 بليغ ولم يقدر وا على معارضة كان اظهر في خوف  
 العادة والى القول بالصراف في المنقول عن  
 كان يسمع من البلاغ من طريقه لبلوغه وحسن  
 نظمه ونجيبهم من سلاستهم مع جزالة ومن وصفهم  
 اياه ما يدل على ذلك وقد فضل صاحب الشفا بعض  
 ذلك واما الامور التي ووجهه صلى الله عليه وسلم  
 في اى منوما استقر عليه من الاداب الكريمة والاخلاق  
 الشريفة التي لو اقرى العمر بالبناء المفقولة في تهذيب  
 النفس لم يحصل لمن اتى عهده في التهذيب كذا ذلك  
 اى كما حصل له صلى الله عليه وسلم وتلك الاخلاق  
 هي ما ورد من سائر السريفة بالاسانيد الصحيحة  
 التي هي في كل من احبها ايجاد متعددة فينبغي مجموعها  
 نفاذ القدر الكسرتك بغيره ويؤيد ذلك الخلق له  
 صلى الله عليه وسلم كالحلم وهو كما في الشفا حاله  
 نرفق وثبات عند الاسباب المجرى كان ونظام النواهي  
 من صلى الله عليه وسلم للضعف بعد تمام رجته ونظام  
 انقياد الخلق له والاصرار وهو حبس النفس عند حلول  
 ماكره والصبر ويزولك المواخذة بالذبح الاقتدار  
 وقوله عن النبي صلى الله عليه وسلم متعلق بالحق ومثابة السمعة  
 بالحسنة والجلود وقد رفسه في جميع البخاري

عن

عن ابن عباس كان النبي صلى الله عليه وسلم اخذ الناس  
 بالخير وكان اجروا يكون في رمضان الخديفة عن جابر  
 ما سئل النبي صلى الله عليه وسلم شيئا فقلنا وعظام الزهد  
 في الدنيا وسنة الخوف من الله تعالى حتى انه يظهر عليه  
 أثر ذلك الخوف الشديد اذا عصفت الريح وبخه اى نحو  
 وقت عصفت الريح من الاوقات التي تفرق فيها عن الارض  
 سماوية من الكسوف وغيره او نحو ذلك من هذه الاخلاق  
 الشريفة كالوقفا بالوعد والامانة وصلة الرحم والحياء  
 وما ينظم في هذا السلك فانه كان صلى الله عليه وسلم  
 اعلا الخلق مقاميا في كل من ورواه فكه كما وصفه بذلك  
 ابن ابرهاله فيما اورده القاضى ابو الفضل عياض  
 في الشفا يقول كان صلى الله عليه وسلم من اهل الاخلاق  
 دايمة الفكرة لبيته له راحة ومن اراد يعرف شي مما  
 صدر من اثاره الاوصاف الشريفة منه صلى الله عليه وسلم  
 فعليه كتاب الشفا وما في عنائه في الشفا العف ويخبر  
 التوفير والاثابة في اليوم سبعين مرة في صحيح  
 البخاري عن ابي هريرة سمعت رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم يقول والله اني استغفر الله وانوب اليه في اليوم  
 اكثر من سبعين مرة وفي صحيح مسلم عن ابي هريرة  
 المدني قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا ايها الناس  
 سوبوا الى الله فان انوب اليه في اليوم مائة مرة وروى  
 ابو داود والترمذي ومحيي وابن ماجه عن ابن عمر رضي الله  
 تعالى عنهما قال كان يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم في المجلس  
 الواحد مائة مرة رب اعفني وب على انك انت التواب الرحيم  
 ولما كانت التوبة والاستغفار دينا في الذنوب وهو صلى الله

عليه وسلم في الرتبة العليا من العصبة بين المصنف  
عني الزيادة والاستغفار راحة قلبه صلى الله عليه وسلم  
عباد صلوا انما السباغ ذنبه واغنا نقيه الرجوع الى  
مولاه في شتر ما استغفره من الشكر الى الجنة الى مكان  
الرتبة اليه من الغفارات الاكلية فانه عليه افضل الصلاة  
والسلام كلما بدد الله من جلاله وكبرياؤه قدر كان  
مرفقا بدلك من كماله الى ان يستغفر بظهور البصر  
الى المائدة العظمى من الفيتام بشاره نفا على تلك  
الادفان العظيمة وطاعته ويرجع الى اعتصام به تعالى  
ويطلب السكينة لظلم من فضول شكر وتوكل والفرح  
بالعطف على الحكم كما عطف ذات قبله من اوصافه  
الشرية الفرائع عن هو المفسى الى شرفها  
وعن عطفه المفسى ذلك العطف بانه ما لا ينع الامس  
استولت عليه مرفة الله تعالى حتى رهد في نفسه حتى انه  
صلى الله عليه وسلم كما اغفر لنفسه فقط الا ان الله حرم الله  
نما فجمع حرمته الى الامور التي اثبت لها الاحترام وما اختر  
بين شين الاختار ليس بها على من صدر منه التخصيص  
والكان الاظله من الله عليه وسلم الى الاخر فقد ساق  
صاحبه الشفا باسنا دعي الموطر والرائي يبيح من يجي الى  
عائشة رضي الله تعالى عنها قالت ما ضرب رسول الله صلى الله  
عليه وسلم في امر من فقط الا اختار ابيوه كما لم يكن امسا  
فان كان امسا كان اجد الناس منه وما انقم رسول الله  
صلى الله عليه وسلم لنفسه الا ان تتصل حرمته الله  
فينتقم الله مني الطيحي حرمته وسن الى داود بعناه  
وعاب الناطم في مرفع اخر من الشفا قالت عائشة

رضي الله تعالى عن سار ائمة رسول الله صلى الله عليه وسلم  
مختص من مظلة ظلم فقط عالم تكن حرمته من محرم الله تعالى  
وعنه وسلم واي داود فقط ما ضرب رسول الله صلى  
الله عليه وسلم بشا قط بيده ولا خادما ولا امرأة الا ان  
جاءه في سبيل الله وما نزل منه في خط فينتقم من ضا حبه  
الا ان يقتله من محرم الله فينتقم لله وهذا  
المحرم ان لا يات على هذه صلى الله عليه وسلم في كل ما فيه  
خط للشيء ولغيره ولا صلة المسم بحياة المكلم ان من را  
خاله كون ذلك الذي طالما للحق لم ينجح عندنا هذه  
وجهه الكريم الى غيره يظهر من هذه طعنه المباركة  
بصدقه لاجته اي كلامه بان المكلم يلج بالكلام اي يصدر  
منه شكرا ومناسير من كمال المراتد الحق فاما لا  
ان رايت وجهه علمت انه ليس بوجه كذاب والمزاد للحق  
هو الطالب له والمراد هنا عبد الله بن سلام رضي الله عنه  
فقد روى الترمذي وابن قانع وعيسى بن ابي سعيد بن عمار  
عنه انه قال لما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة  
جئت لاظن اليه فلما استبقت وجهه عرفت ان وجهه ليس  
بوجه كذاب وفي المشاف عن ابي رزمة وهو بكسر الراء وسكون  
الهمزة وفتح الشا المشقة النبي رضي الله تعالى عنه قال لما تبنت  
النبي صلى الله عليه وسلم ونسبي اليه في كانية فلما رايت  
قلت هذا ابني الله حقا قال نعم قال لمن المولى وقد  
قلت في نفسي هذه امه حقا اذا لم تخط لي خا ظلم منه وجهه  
وبنا زلت اليوك الى الحجة دعوى التي انشأ كنت اهلا للحجة  
غير تجيب بحجاب الحجاب تشهدت الصدقة والاخلاق طرية  
اي جلمه ويحلو في انشأ ل في ذات شخصته



في ذاته الشريفة قال وفي وفيه امة اخرى قلنا ايها  
ايضا قلنا هذه الحق والحق فكله وهو الفراع من  
خطوط النفس اذ الخط في ذلك منه وما شهد الحق  
يسلط منه في او فاعل يسطع ضمير يعود الى الحق وفرا  
حاله لا يذول ولا الشئ اي يسطع منه من  
خليا عن خطوط النفس ان ارض منه يوما قطرة  
يقى ان هوى النفس وعطشها التي من يشاها ان تسترق  
عن الصف حتى لا تقبل الا استيلا على قد رقلا من  
مظفر من ختامة الشريفة صلى الله عليه وسلم وقتا قصيل  
تجه الكريمة تستدعي جلدات ثولفهم وفيه ولا تتخوف  
هذه الذي في الضيف من كرم الشيم وعظيم الاخلاق  
كله مع العلم بانها لما نشأ بين قوم يعطون علمها  
ولا اذ بايرون الحق رايا بهيون اليه ويثما لكون  
عليه وموان يختر بعضهم على بعض يدكر ما فيه تعظيم  
لنفسه ولقومه واحدا وكل من يباحثه والها لك على  
الشي الا زحام على حدة بحيث يهلك بعض القوم  
بعضا بسببه ويرون التعجب اي اى الخيال والكبر  
رايا ونبغالون فيه اي يبالغون بحيث يقصد كل  
منهم غلبة صاحبه فيه واصل الحلالة من غلوة السهم  
اي المساقة التي تقطعها اذا رمى به اي المراماة  
لتنظر اي غلوة بعد مساقاة اولى الغلابة الرخص  
بان يبادع على السعة فمن يزيده فيحاول كل اجزاء  
بالعلم في ما وقع صاحبه ثم توسع مطلقا على كل مخالفة  
في مخالفة معهود اتم خطوط الانفس كما قال تعالى  
ارايتم من اتخذ الله هواءه وفي قوله معبود اتم الى اخره

مبالغة في التشبيه فالتركيب على المختار تشبيه بلغة  
وعلمه راى استعارة وقد كان صلى الله عليه وسلم هذه  
الامانة العظيمة مع انه لم يوشك ان لم ينقل عنه  
انه خرج عنهم الخبر اى عالم من اهل الكتاب ترد  
اليه فيعلم منه وقا الحكم عول عليه بهند به نل  
استمر من اظهرهم الى ان ظهر عظمه علم واسع وحكمة  
بالغة ذلك اعظم مود انه الشريفة اذ ما وضع ظهره  
العلم والحكمة في الكلام شبهه الخبر اى مع بقائه  
صلى الله عليه وسلم على امينه لا يكتب ولا يقبل وذلك  
امر لسانه واظهر لبرهانه واخر صلى الله عليه وسلم  
عن معانيات ماضية من اخبار قدرون سالفه في الخيال  
ام خالفة لا يطلع عليها الا من مارس الكتب واختلف في  
امرا ديسار اليرم في ذلك الزمان بالعلم لندرة سعة  
المعرفة في اولئك الكاين من اهل الكتاب كمن منته  
احدهم اى جلى بالسير الكاين عنده من ذلك فضلا  
بمع ينظم شئ منه لاحد بل قد كان اهل الكتاب كثيرا  
ما يساله الواحد او العدة منهم عن شئ فيترك عليه  
من الزمان كما يبين ذلك كقصة موسى والخضر وغير  
واخوته واصحاب الكهف والقران واجنه واشياء  
ذلك وما في التورية والاحيل والذبور وصحف  
ابراهيم وموسى مما صدقه به العلماء ولم يقدروا  
على تكذيبه واخر صلى الله عليه وسلم عن امور مستغنية  
فوقعت كالحجر مثل قوله تعالى في الدوم لما غلبت  
فارس الم غلبت الدوم في ادى الارض ومن بعد ذلك  
عليهم سيقولون في بضع سياتي الله وقوله لندخلت

المسجد الحرام ان شا الله امين وقوله وعد الله الذين  
امنوا منهم وعلوا الصلوات ليستخلفهم في الارض حكما  
الاية فكان جميعهم اكراما صلى الله عليه وسلم واذا ثبت  
بنوته صلى الله عليه وسلم ثبتت بنوه سائر الانبياء  
لثبوت كل ما اخبر به صلى الله عليه وسلم وبنوهم من  
جمله وما اخبر به هو المراد بالسبعيات في كتب اصول  
الدين وها هو الركن الرابع في السبعيات اي ما يتوقف  
على السبع من الاعتقادات التي لا يستغفل العقلاء عنها  
كالشعر والنسب وعلام الفجر ونحو ذلك مما  
يفني عنه نزاجه واما الامامة وما يتعلق بها فقد جرى  
المع اول الكتاب على انه ليس من العقائد الاصلية  
بل من المتجملات لانها من النودع المتعلقة بافعال  
المكلفين اذ نصب الامام عندنا واجب على الامة  
سما واذا نظمت في سلك العقائد مما بها بالمصنفين  
في اصول الدين ولا يخفى ان هذا وان تم في نصب  
الامام لا يتم في كل ما حث الامامة فان من ما مواعظ  
كاقتقاد ان الامام الحق بعد رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ابو بكر ثم عمر وهكذا ونزيب الخلفاء الاربعة  
في الفضل وخذ ذلك فلذا وادعا علم فظلمت في كل  
العقائد وادخل بعض المصنفين في تعريفه كما  
قدمناه اول هذا المتن فصح وهذا الركن عدا ربه ايضا  
على عشرة اصول للاصل الاول في الخبر والنسب  
التشريع الخلق بعد نزولهم والخبر سوقهم الى توقف  
الحكام في الجنة وادنا اما المولى اي المسمى اليه  
اي شريعة جابرين من جهة عسكته واعتقاده حقيقتها

فقط

فقطع بها للقطع بورد ما عن الله ورسوله صلى الله  
عليه وسلم وادنا رسولها النبي لانه لو اريد بغيرها  
محمد صلى الله عليه وسلم خاصة بنا على ان المراد بالمولى المسمى  
الى ملة الاسلام لكان بغيره بالاسلام بذلك  
ان المولى والاختلاف بين الشرايع في اصول الاعتقاد  
انما الاختلاف بينها في الفروع فقط لا في شروعات  
من اصول العقائد فهو كذلك في كل ملة وقد قال تعالى  
يحيى ان اول خلق نبوته وتلك تعالى ما خلقكم  
ولا يصح الاكتسب واحدة اليك ذلك بقا ر على ان  
يحيى المولى وقال تعالى الله الاصول يجمعكم الى  
يوم القيمة لا ريب فيه وقال تعالى ثم انما نحشر  
وقال تعالى وهو الذي بيده الخلق ثم يعيده وهو  
القول عليه اي يعيد غير قبيل قدرته بغير حكم الحاد  
التي تلقاوت المندوبات بالنبوة اليها كما يشير الى  
ذلك قوله تعالى وله المثل الاعلى فان جميع مقدراته  
بالنبوة الى قدرته التي هي صفته العظيمة بسوا الانتص  
فما نفا واث لا هو فثمة وتكر ذلك الحشر والنسب  
في كلام الله ورسوله كثيرا كقوله تعالى قال من  
يحيى العظام ومي ربح قل يحيى الذي انشأها  
اول مرة وقوله تعالى احب الانسان ان لن يجمع  
عظامه بل قد رتب على ان نسوي بينه وقوله  
تعالى يوم ننشئ الارض عنهم سراعا ذلك الحشر  
علينا بغير وقوله تعالى يوم نحشر المنتقمين الى  
الذين وقد اوسقوا اجرهم في جهنم وردا وقوله  
اتلا يعلم اذا بعثنا في القبور ان غير ذلك من الايات

كان قبل ما يدركه من الموت  
وقوله تعالى الذي خلق الموت  
عليها انما قدم حياة الموت  
قال اس عيسى رضي الله عنه  
الموت في الدنيا والحياة في الآخرة  
ان الملائكة في الدنيا والمو  
قوله تعالى ولهم مواضع عظيم



وقد نزلت في هذه في الاحاديث النبوية حتى صار كثر  
تكراره في الكتاب والسنة وعلى السنة علم الامم مع العلم  
بالضرورة من الدين فلا بد من وقوعه في نظر العقلاء الاجماع  
على كثر من انكرهما اي الحسن والنسب جازا او وقوعه  
اي انكر جواز وقوعهما او انكر وقوعهما وانجزه وقد  
انكرهما معا فلا سعة في القول انه لا معاد الا الروحاني  
لا الجسماني وهن الاثبات على احد الامور التي كفوها  
وان لم يجمع على الاثبات في كل فرض كما يستظهر في الحاشية  
بل قد وقع بين المعتزلات في اكثر الفرق المخالفة  
لما في اهل القبلة كالمعتزلة وغيرهم والمعتزلة عدم تكفير  
واجمية المعتزلة اي قالوا بوجوب وقوع ما ذكر من  
الحسن والنسب عقلا بناء على ايجابهم على الله تعالى  
ثواب المطيع اي ان الله وعقاب العاص اي ما قبله  
وعنده ما وجوب وقوعه اي ما ذكر من الحسن والنسب  
لاخباره تعالى به فقط في كتبه وعلى السنة رسوله  
لا ايجاب العقل ووقوعه ولا يجب عندنا على الله شي  
وتحقيق ذلك بخبر العتق عن مات مصر على الكتاب  
سما عن النبي صلى الله عليه وسلم اوروه بمحض فضل  
الله سبحانه وتعالى ان الله يهبط الى بركته ويغفر  
ما دون ذلك لمن يشاء وروى ايضا عن النبي صلى الله عليه  
وسلم قال شفاعتي لاهل الكتاب من امتي احزبه اي  
داود والنبي ذك وان جبان والزار والطرائف  
وروى احمد باسناد جيد انه صلى الله عليه وسلم  
قال شفاعتي لمن يشهد ان لا اله الا الله مخلصا وان  
يحمدا رسول الله يصدق لسانه قلبه وتلقه لسانه

وعندهم

وعندهم اي المعتزلة لا اس للشفاعة الا في زيادة  
الثواب للوجوب اي لاجل فضلهم بالوجوب الذي  
ذكرناه عنهم وهو وجوب تعذيب من مات مصرا على  
الحقصة واثابة من مات على الطاعة بحسب طاعته  
ولم خلاف في عدم العتق عن الكفر اما الخلاف في دليله  
فلا يجوز وقوعه سمعا عندنا اي جهة ولا لانه اشهر  
قال تعالى فما يتلفهم شفاعة الشافعين اي لو شفّعوا  
لكم لا يقع ذلك اي انما لهم بالشفاعة قال تعالى  
من ذا الذي يشفع عنده الا بالحق ولا يجوز العتق عن  
عن الكفر عقلا اي جهة ولا لانه العقل عندهم اي  
المعتزلة على ما عرفناهم وصاحب العدة من الحقبة  
يبنونهم على ان العتق عنهم اعم الكفار بخلاف الحقبة  
على ما ظنوا قالوا فقيمة الحكمة المنقولة بين الصالحين  
المتين والحسن وفي جواز العتق عن النبي تسوية  
بين من كان ينفق العتق عقلا عليه تعالى ويجب العقاب  
اي وقوعه من تعالى لانه يثبت بترك العقاب نقص  
في نظر الفضل لكونه خلاف قيمة الحكمة كما استدل  
باصول الدواع من اصول الركن الثالث من معاني  
الوجوب المنسوب اليه تعالى في كلامهم وقد اجيب  
بعد الترتيب الى تسليم قاعدة الحسن والقياس العقليين  
مع كون قيمة الحكمة المنقولة ولو سلم فيجوز ان  
تكون المنقولة بوجه اخر غير واما نقلا من المتكلمين  
كبيان الشافعي دون تعذيب بالارواح وتسميم الانبياء  
عليهم الصلاة والسلام والعلما من التهمة وغيرهم  
للحاديات الصحيحة الكثيرة المنزلة في المعنى وعلما

حديث الى سعيد في الصحيحين اننا قالوا برسول  
 الله هل ترى ربنا في القيامة الحديث بطوله وفيه فيقول  
 الله تعالى شفعنا للملائكة ويشفع اليه يولك ويشفع  
 المقبول ولم يبق الا ارض الاربعين الحديث وحديث  
 ابي سعيد ايضا عند الترمذي وحديثه ان سمى  
 من يشفع للقبائل ومن من يشفع للمتبيلة وللرجل  
 والجليل على قدر عمله ومن حديث الترمذي وابراهيم  
 وابن حبان وغيرهم لم يدخل الجنة شيئا عدا رجل من  
 اسمي اكش من بني تميم وقتل اخا له في ليلة الاعداء  
 بعد الموت ومصر ابيون نزلوا فذهبت طائفة من  
 الكرامية الى اسبغ محمد بن كرام بنسبته يد الاربعة  
 يخففه الى ان الجوارى الى الاخوة التي في ابي الله  
 لا تقدم كل تقرب وتختلط بغيره وتنقص بصو والارباب  
 مثلا وقد انتفى الحياة واللون والبطونة والبيئة  
 والتركيب ثم جميعها الله سبحانه ويولك على التمسجة  
 الاول كانت واصلا المخرج الطويل سلوك الطريق  
 ويطلق مراد به الطوبى والحال والصفة وهو المراد  
 هنا ووجه ما قاله هو لان الاجزاء المنفردة المدكورة  
 قابلة للجمع بلا ريبه وانه سبحانه عالم بتلك الاجزاء  
 وانها لا يبدل من الابد ان قادر على جمعها وتاليها  
 لما تنقروا من عموم علمه تعالى لكل المخلوقات وشمول  
 قدرته لكل الممكنات ومحة القبول من القابل والفعل  
 من الفاعل بوجه صحة الوقوع وهو ارضه خططا وهو  
 المطلوب وهو لا ينكر ولا اعاده المدهوم والحق انها  
 الى الجوارى التي تاليها ذلك تقدم كلها الا بعضا

منه منصوصا عليه في الحديث الصحيح وهو عجيب الدليل  
 ثم بعد ذلك بعد عدمه وانما قلنا بذلك لظاهر قوله  
 صلى الله عليه وسلم كل ابن ادم يغيب الاحب للذنب والحديث  
 في الصحيحين وغيرهما بطرق والفاظ منه في الصحيحين  
 ليس من الانسان شي الا يبغى الاعطى واحدا وهو عجيب  
 الدليل منه تركه الخلق يوم القيامة وفي رواية مسلم والى  
 داود والشافعي كل ابن ادم باكله الزنا ابغى للذنب  
 من خلق ومنه برك وفي اخرى لمسلم ايضا في الانسان  
 عطا لا تاكله الارض ابد الله برك الخلق يوم القيامة  
 قالوا اي علمه برسول الله قال عجب الدليل وفي رواية  
 احمد وابن حبان قيل وما هو برسول الله قال فعل حسنة  
 حرره منه نسا ون وموتني العين المهيمة وسكون  
 الجحيم ثم مرحة بحله اسفل الصلب عند راس العصف  
 يشبه في المحل محل الذنب من ذوات الاربع والمسلطة  
 عند المحققين طينة يعني مسئلة ان الاعادة هل هي جمع  
 الجوارى المنفردة المختلطة او ايجاده بعد عدمه وبمن  
 صرح بذلك من جهة الاسلام في كتاب الانتصاف والاعتقاد  
 قال فان قيل لما تنقروا تقدم الجوارى والاعراض  
 ثم نقاد ان جميعا وتقدم الاعراض دون الجوارى وانما  
 نقاد الاعراض ذلك اكله لا يمكن ولكن ليس فالشروع  
 دليل قاطع على نفي احدهما الممكنات يعني ان الادلة  
 الواردة طينة قال المم والحق في المسئلة بحسب  
 مما قامت عليه الادلة وقوع الكيفيتين اعادة ما تقدم  
 بعينه وتاليه ما تنقروا من الاجزاء الحكم بانه اي ان كان  
 انما يكون الوجه الذي يقع عليه الاعادة لعدا عما عدا دة



العددوم بصيغته او كذا الى جميع المنفروق اى انما تكون  
على احد الوجهين على التبيين دون الاخر الحكم  
بانتحاله خلافا لان خلافة ممكن وانما قلنا بوقوع الاما  
على الكيفيتين بما اشمول القدرة الالهية لكل الممكنة  
وكل من اعادة ما انفك وتاليه ما انفك ام ممكن  
اما ان كان تاليه ما انفك فظاهر كل امر اما ان كان  
اعادة ما انفك فاشارة الى بقوله والاعادة احداث  
كالايداع الاول اى اليجاد من عدم لم يصيغه وجود  
وغاية طريق انعدم على اليداع او لا يصيغه كانه  
لم يحدث وقد تعلقت القدرة الالهية بايجاد من عدم  
الاصلي فكيف اى كلفها بايجاد من عدم الاصلي  
ببقولنا بايجاد من عدم الطارئ كما بينه عليه قوله  
نقائى كما هو بقودون وقوله تعالى وضرب لنا مثلا  
وسى خطه فالمن جنى العظام وسى رميم قل جميعها  
انما كان اشهاا اول مرة وهو بكل خلق علم فلايجاد  
البارئ ليس منتفعا لانه ولا شئ من لوازم ذاته واللم  
يقع ابتوا وكذا تلك الوجودات التى هى منتفى ذات الشئ  
اولا لانه الذى لا يختلف بسبب الازمنة فلا يكون منتفعا  
فما وقت ممكناتى وتفاوتها الى منتفى لذلك ولا شئ من  
انتفا وجوده يكون ممكنا وهو المطلوب بمضى الاعادة  
ان الموجودات هى الموجودات ولا ان الموجودات هى  
مثله او مثلا الاول بل هو الموجود او لا وجد بعد قنا  
عنه وجوداتنا وهذه اى القول بالوجود او لا هو  
الموجودات بنا يصح له امثله امتدادها الى ذات  
وهو عينه ولا انما كانه على وقت قلنا العلم به اك

نوحیو

بوجوده والعدم انه اى الموجودات بعد طريق العدم  
عليها ثابتة في العلم حاد كونه متعلقا في الاول بما يجاء  
لوقت وجودها اذ المحدثات التي برزت الى الوجود انما  
وجدت على حسب تعلق العلم بوجودها قبل بروزها  
الى الوجود بعدة والموجودات التي لم يعلم العدم انما عرفت  
على حسب تعلق العلم وان اوجدت ثانيا فعلى حسب تعلق  
العلم في الاول بما جاء قال المصنف رحمه الله تعالى وعندي ان  
المعتزلة حل قول المعتزلة بنبوت الجواهر في العدم ونفوذها فيه  
على هذا المعنى النبوت والنظر والعلم ان بعد عن العقل  
نوعا الخوص في انه قارق الكلام كما لا معنى له ولا وجه  
قال المعتزلة يقولون المعلوم شيء وثابت فاذا اعدم الوجود  
بقي ذاته المخصوصة فاما كذلك ان يادروا فليس العلم  
ثابت اذ لم يعمل على ما قال المصنف لا يتصل به معنى ولا يتجه  
له وجه يعمل عليه اذ ليس للنبوت معنى الا الوجود والتحقق  
ولفضل المعلوم وهو كان كلامنا متافكا ايضا دعوى  
عاقلة على ما اولد عليه المصنف يجمع ويرتفع النزاع بيننا  
وبينهم وكذا الذي كان قول بوجوده قبل العقل لا يثبت  
الجواهر في العدم على ما ذكرنا لا يحتم نبوه من الاقوال  
التي اختلف فيها القائلون بصحة الفناء على الجواهر فلا  
يجزم بان الاقوال اى ايضا الجواهر بغير ذلك ان كان جازما  
بكلية كى كما ذهب اليه ابن العربي من المعتزلة وان  
اقوال الجواهر براسطة احدثت عند له هو ايضا الواحد  
لكل اكل اخر الدور كما قاله ابن الاثير عن المعتزلة  
قانه ذهب الى ان الفناء وان لم يكن مستغزا لكنه يكون  
حاصلا في جهة معينة فاذا احدث الله تعالى فيها عدمت

الْبَصَا

الحواس باسمها وان افنا الجواهر بواسطة احدث  
(متداصلة بعدد كل من اجز الجسم وهي الجواهر  
التي في النفس الجسم في كل واحد من ذلك افنا يقتضي  
عدم الجوهري في الزمان انما في كذا ذهب اليه ان  
منهم ايضا وان الافتا يستلزم في شرطه هو انما  
الذي يخلقه الله تعالى حاله لا في الجوهر فاد الله  
استلزم الجوهر كذا ذهب اليه الاكثر وانما في محاسنها والكهني  
من المعتزلة بل الكل اي كل هذه الافعال في حين الخوار  
والحكم ياخذها عينا لا يفوق فيه موجب اي دليل يوجب  
القول ثم غيرنا في القول بخلق الافتا اي بان الصفة  
التي بسبب حد وكذا يحصل العنا هو خلق فنا واحد  
لا في محل متقن به الجواهر باسمها كذا ذهب اليه ابو  
هاشم وانما من المعتزلة وفي تغيير المصخلق الافتا  
تسامح ويحوى اي ولا نقول بمجوز هذا القول في الافعال  
الظام بطلان القول اي على انما في وانما بعد بان تعالى  
يخلق بعدد كل جوهر فنا لا في محل ينفى الجوهر وقول  
النظام ان الجسم ليس بما في بل يخلق حاله لا في  
ان يخلق فيكون الجوزكون الجسم جسمنا فقط  
على القول فان الروح جسم لطيف ساكن في البدن كما  
الورد اي كما يار ما الورد في النار في الجسم والمعاد  
و هو كل من الروح والبدن جسم فلان معاد الجسم في المعاد  
و هو كل من الروح والبدن جسم فلان معاد الجسم واد قوله  
اوروحنا نحن الواو اي ويجوزكون الجسم روحا ناسيا  
جسمنا على القول بانها اي الروح جوهر مجرد ليس بجسم  
ولا قوة حالة في الجسم بل ينقلق به تغلق الذنير والنفس

في الورد

لا نقى بها البدن ترجع الى البدن اي الى تغلقها اي كما  
كانت متعلقة به من الابدان فالمعاد مثال جسم وروح  
تغاد اليه ومثل لميت بجسم وهذا اراى كثير من الصوفية والشقة  
والفرق بينهما وبين مذهب النساخية كما قاله الامام الراعي  
في نهاية القول ان النساخية يقولون يقدم الارواح ورد  
الى الابدان في هذه العالم ويتكروا الاخرة والجنة والمار  
والسليم القابل في المعاد الروحاني يقولون حدوث  
الارواح وردها الى انما في هذه العالم بل في الاخرة  
والقول بالتحقق المجردة لا يوجب بانها اصل في اصول  
الدين بل ربما يورده انتهى لمخصا ولكن المتكلمين على الاول  
وهو ان الروح جسم لطيف ساكن في البدن فاد الله تعالى  
في عبادتي والجنه ينال في اي ساكن في الدخول في العباد  
يعنى الدخول في ابدانهم لان الجرد لا يكون داخل في الدين  
لا يكون جنات ولا قوة حالة فيه اذ الجرد كما عباد عباد  
ليس بجسم ولا قوة حالة في الجسم بل هو لما كان ولا يقبل  
اسارة حسنة وانما ينقلق بالبدن تغلق الذنير والنفس  
كعدم الملك امور اقليم ليس حاله وكذا اما ورد في م  
الحديث من ان الروح ارواح بعض المؤمنين في اجواف  
طيور رخصت تدفع في الجنة وتاوى الى قتاد بل علف  
نفس المرسل واوراح الكفار في اجواف طيور سود  
في سجين كل ذلك ينال في الجنة كما في الوارد في ارواح  
بعض المؤمنين يوم في صبيح مسلم من حديث مسروق  
قال سالت ابا عبد الله يعني ابن مسعود عن تفسير هذه الآية  
ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله امواتا بل احيا عند  
ربهم يورثون فقال اما ان الله سالت عنه ذلك رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فقال ارواحهم في اجواف طيور رخصت لها



فتأمل هل خلقه بالعرش شرح من الجنة حيث شئت ثم تأوى  
 الى تلك الفتنة ايل و في حاج النفدي من حديث كعب بن  
 مالك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان ارواح الانبياء  
 في حواصل طيور خضراء من الجنة او شجر الجنة وتعلق بضم  
 اللام معناه تتناول بها والوارد في ارواح الكفار  
 لم يحضر في جن جهنم هذه الكثرة بخبرية ويؤمن مقامه وصف  
 الروح في الاحاديث الصحيحة بالملك يرفع عند  
 الموت فنفخ وما في مسند احمد باسناد رجاله رجال الصحيح  
 عن البراء بن ربيعة ان روح الكافر ينشق الى النساء  
 فلا يفتح لها وان روحه تخرج طريحا ومن اهل السنة  
 في جملة من علم المذهب الثنائي وموان الحشر وحياتها  
 كما في الحجة الاسلام والامام ابي منصور المازندراني  
 في رعيها كما في رعيه والعلوي رعيها ايضا طوله  
 في المسئلة طينته لا طاع في واعلم ان مقاب شرح  
 المقاصد قال قد بلغ الامام الفراء في تحقيق المقاصد  
 في ارواحه وبيان انواع الثواب والعقاب بالنسبة  
 في الارواح حتى سبق الى كثير من الارباع ووقع في السنة  
 وبعض القوام انه يكره من الاجسام اقر عليه كيف وقد  
 في شرحه في مواضع من كتاب الحيا وغيره وهذه  
 ان الكافر كفرته قال عقب ذلك في شرح المقاصد  
 نعم ربما يميل كلامه وكلام كثير من المقاصد بالامهاد  
 ان معنى ذلك انه خلق الله تعالى من الاجز المنفردة  
 لذلك البدن بدنا فبعد اليه نفسه المجددة اليها فبقية  
 بعد خراب البدن ولا يضر ما يكون غير البدن الاول  
 حسب التحصيل واستتاع اعادة المهدوم بعينه انتم  
 كلام شرح المقاصد واعلم ان كلام الفراء في الانبياء

المصنف في حواصل طيور خضراء من الجنة او شجر الجنة وتعلق بضم اللام معناه تتناول بها والوارد في ارواح الكفار لم يحضر في جن جهنم هذه الكثرة بخبرية ويؤمن مقامه وصف الروح في الاحاديث الصحيحة بالملك يرفع عند الموت فنفخ وما في مسند احمد باسناد رجاله رجال الصحيح عن البراء بن ربيعة ان روح الكافر ينشق الى النساء فلا يفتح لها وان روحه تخرج طريحا ومن اهل السنة في جملة من علم المذهب الثنائي وموان الحشر وحياتها كما في الحجة الاسلام والامام ابي منصور المازندراني في رعيها كما في رعيه والعلوي رعيها ايضا طوله في المسئلة طينته لا طاع في واعلم ان مقاب شرح المقاصد قال قد بلغ الامام الفراء في تحقيق المقاصد في ارواحه وبيان انواع الثواب والعقاب بالنسبة في الارواح حتى سبق الى كثير من الارباع ووقع في السنة وبعض القوام انه يكره من الاجسام اقر عليه كيف وقد في شرحه في مواضع من كتاب الحيا وغيره وهذه ان الكافر كفرته قال عقب ذلك في شرح المقاصد نعم ربما يميل كلامه وكلام كثير من المقاصد بالامهاد ان معنى ذلك انه خلق الله تعالى من الاجز المنفردة لذلك البدن بدنا فبعد اليه نفسه المجددة اليها فبقية بعد خراب البدن ولا يضر ما يكون غير البدن الاول حسب التحصيل واستتاع اعادة المهدوم بعينه انتم كلام شرح المقاصد واعلم ان كلام الفراء في الانبياء

صريح في ان المقاصد عين الاول فانه قال بعد ان ذكر ذلك قال  
 ثم يخلق المقاصد مثل الاول وما معنى قوله ان المقاصد  
 موعين الاول قلنا المقاصد منقسم في علم الله الحاسن  
 له وجوده والى عالم يسبق له وجوده كما ان المهدوم في الاول  
 انقسم الى ما سيكون له وجوده والى ما علم الله انه لا يوجد  
 وهذه الانقسام في سبيل التكاثر والخلق شامل والقدرة  
 واسعة ومعنى اعادة ان يبدل الوجود بالعدم الذي  
 سبق له الوجود ومعنى المثال ان يخرج الوجود بعدم لم  
 يكن له وجود ثم قال وقد طيننا في هذه المسئلة في كتاب  
 الله فتدبري مولف الذي سماه في كتاب الفلاسفة وسلكنا  
 في ابطال مدعاهم تقرير النفس الى ما غير متخيرة عند عام  
 وتقرير عود نذريها الى البدن سواء كان ذلك موعين جسم  
 الانسان او غيره وذلك الامام ابو الفتح ما اعتقده فان  
 ذلك الكتاب نصفه لا بطل مدعاهم الاثبات الذي هو الحق  
 ولكن لما قروا ان الانسان موعنا بعينه بنفسه وان  
 استنفا له يبدى البدن كالحارص له والبدن الله له  
 الرضا به بعد اعتقادهم بقا النفس وجوب التعديف بالا  
 بالاعادة وذلك يرجع لنفس الى نذريه من الابدان  
 اننى كلام الافتصاد وفيه من ابحاث حجة الاسلام عا  
 سب اليه كما لا يخفى ولما ذكر المص الخلاف في حقيقة الروح  
 عرف الحياة الحادثة نظير بغيرها للروح فقال والحياة  
 عن بل لا ريب وجوده في البدن تعلق الروح بالبدن عادة  
 اى بحسب ما اجزى الله تعالى به عادة فاذا فارقت الروح  
 البدن فارقت الحياة ايضا وتفتيد المص بالحارة للتنبية  
 علوان اعتدال المصاح ووجود المصيبة الى البدن المولف

بغير

من العناصر الاربعة والروح الحيوان وقد عرفه بانه  
جسم لطيف بخارى يتكون من لطافة الاخلاط يبعث من  
الخروج الى السور والقلب ويسرى الى البدن في عروق  
نايته من القلب لتسبي لسائر ارباب ليس شي من شرط اعتدنا  
في تحقيق المعنى المسمى بالحياء خلافا للفلاسفة والاعتزلة  
**الاصول الثاني** في الاصل **الثالث** سؤال منكرو وعذاب  
القبور ونعيم ووردها الاختيار في كل من السؤال ومن  
عذاب القبر ونعيمها لها ظاه مختلفة وتقدمت على  
نقد الاقادة بمجموعه القول في المعنى وان لم يبلغ احاد  
حد الشرائع في الصحيح اي صحيح البخاري بل في  
الصحيحين وغيرهما حديث ابن عباس انه سمع الله  
عليه وسلم من يغير بين فقال لهما بعد بيان وما بعد ذلك  
في كبريكم فقال لهما ما اصدما فكان من النجاة واما  
الاخر فكان لا يستمر في القول بوله وقوله وما بعد بيان  
في كبريكم عند ما وقوله في اي انه كبري عند الله وفيه  
اي في الصحيح ايضا بل في الصحيحين وغيرهما من حديث  
عائشة وغيرها استقرت على الله عليه وسلم من عذاب  
القبر وفي الصحيحين وغيرهما ايضا ان قوله تعالى بيئت  
الله الذين امنوا بالقول الثابت في ذلك في عذاب العيش  
يقال في ريبك في قوله ربي الله وبيئ محمد صلى الله عليه  
وسلم وفي الصحيحين وغيرهما ان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قال ان العبد ان اوضح في قبره وقوله عنه  
اصحابه حتى انه ليسع قعر نهالهم اذا انصرفوا انما  
ملكان فيقعدانه فيقولان ساكت فقول في هذا الرجل  
محمد فاما المؤمن فيقول الله بعد الله ورسوله

فيقال

حولت

في

فيقال له انظر الى مقعدك من النار قد ابد لك الله به  
مقعدا من الجنة قال النبي صلى الله عليه وسلم في اممنا  
جميعا واما الظواهر والمنافق فيقول لا ادرى كنت اقول  
ما يقول الناس فيه فيقال له لا ورث ولا تكتسب ثم  
يضرب مطرقة من حديد صريرة بين اذنيه فيصيح صيحة  
يسمعها من يلعب اهل العقليين وقوله ولا تكتسب اصله  
تكررت الواو فقلت يا لوجه وريث اي لا توارث وهو دعا  
عليه ومثل عناه لا تبعت الناس من تلافان فلا  
اد انبعت وفك عناه غير ذلك وفي رواية للترمذي  
يقال لاحد سمى المنكر والآخر الذكي وفي رواية للبيهقي  
وغيره انا ه منكر وبكر واحاديث السور في الصحيحين  
والسنن والمسانيد وغيرها قد وردت مطولة ومختصرة  
من رواية غير واحد من الصحابة وقال تعالى حكايته  
عن اكلان قالوا ربنا اننا اخننا واحببنا التبتين  
النايئة اي الموتة النايئة منهما اي الموتة التي بعد السور  
على احد القولين في تفسير الآية وقال تعالى وحاقا  
بالذين سوا العذاب النار يرمونك عليهم عذابا  
وفي الصحيحين من حديث ابن عمر ان احدا اذا اصابه عذاب  
عليه مضطرب بالعداة والصلوات كان من اهل الجنة في اهل  
الجنة وان كان من اهل النار في اهل النار قال له هذا اخنعت  
حتى يبعثك الله اليوم القيامة وكل من السؤال  
في القبر عذاب ونعيم امر من وردت به هذه  
الاحبار المنوارة المعنى فيجوز التفضل بيه وقد تمك  
المفكرون للسؤال وعذاب القبر ونعيمه وهم ضارون  
عمر وسر الراسي واكثر تناحر المعزلة بان ذلك لا يقتضي



اعادة الحياة الى البدن لهمم الخطاب ورد الجواب وادراك  
اللذة والالم وذلك منتف بالمشاهدة وذكر المصنف الجواب  
على ذلك ونوصيحه انما يتم اقتضا ذلك عود الحياة الكاملة  
الى جميع البدن وغاية ما يقتضيه اعادة الحياة الى الجزء الذي  
به هم الخطاب ورد الجواب والاشارة قبل موته لم يكن يعلم  
جميع بدنه بل تجزى من باطن قلبه واحبا جزئيه به الخطاب  
ويجب ممكن قد ورد واما ان يرد في انقضاء ما مور الدنيا  
وبه اي هذا التقدير والما يعني مع اي ومع هذا التقدير  
بعد قول من قال انه لا يخلق فيه اي في الميت قدرة ولا عقل  
اختيارى ويعد معناه هنا فيكون بقدره ان كيف يجيب  
الممكن دون قدرة على الجواب والاختيار له والعقول  
المذكورة فنقول في شرح المقاصد عن اهل الحق واستنبطه  
مصنفه بجواب الممكن ولم يبال المم بنسبته الى اهل الحق  
فبين انه بعيد ثم اشار الى تمسك الممكن ودفعا فاشار  
الى العسكات بقوله وما استعمل به ما ذكر من السوال  
وعذاب الغير وبفهم من جهة ان اللذة والالم والعلم  
كلها تمنع الحياة والعلم والقدرة والاشارة بلائية اذا  
البنية قد فسد وتصلح المخرج ومن جهة كون الميت ساكنا  
لا يسمع سوائنا اذا سالناه ونتم اذن من الجواب في جوف  
فيصير رما وندرة الريح فلا يفتل حياته وسواله  
واسار الى دفعه بقوله ثم استبعد خلاف المعتاد وما  
لا يفتي الامكان فان ذلك الامر الذي نكلم فيه من سوائنا  
الممكن وعذاب الغير وغير ممكن اذا لا يشترط في الحياة  
البنية كما قد سناه ولو سلم اشتراط جاز ان يحفظ الله تعالى  
من الاجزاء ما يتبين في الادرار بان يصلح بنية وان كان الميت

في بطون السباع وفقر الجوار وغاية ما في الالباب  
ان يكون بطن السبع وجوه فيرأه ولا يمنع ان يشاهد  
الناظر من كاد يول على ذلك فانه النائم ساكن بظلمة  
ومريم ذلك يدرك من الالام والذات ما يحس تاثيره عند  
بقطة كالم ضرب رآه بعد استيقاظه من منامه وحس روح  
من منام رآه في منامه وقد كان ينبأ عليه الصلاة والسلام  
يسمع كلام جبريل ويشاهده ومن اي والحال ان من حوله  
من الصحابة او من يمزاجه في مكانه كما يشهد اذا كانت  
مع بعضا من واحد لا شعوره بذلك وانكار السوال وما  
ذكر معه لعدم المشاهدة بذكر في انكار ما ذكر من مشاهدته  
التي على السمع في الجبريل وسماعه كلامه وسماعه جبريل  
جبريل وانكاره كروا الجواب في الدين وهذه اي كما ذكرناه  
في سماع سवाल الممكن في فهمه ورد جوابها وان لم يشاهد  
ذلك انما قلناه لان الارادة والاسماع عند بعض  
اهل الحق يخلق الله تعالى فاد الخلق لبعض الناس كما  
يكون لكل بدل عليه قوله تعالى ولا يحيطون بشئ من علمه  
ثم الايات وبعد انشاق اهل الحق على اعادة قد رما  
يدرك به الالم واللذة من الحياة والجسد الميت فترد  
كثير من الاشارة والحقبة في اعادة الروح المير ايضا  
ثم عوا تلام الروح والحياة الا في العادة فقالوا لا تلام  
بينهما عقلا قالوا فقد يفقد الحياة دون عود الروح  
خز في العادة وما يفهم من استناع الحياة بدون الروح  
منبرج ومن الحنفية القائلين بالمعاد الجسماني من  
قال بان يوضع فيه الروح بحيث يدرك ما ذكرنا من اللذة  
والالم واما قول من قال انه اذا صار رابا يكون روحه

مزاجه

متصل بالزاد فينبأ بالزاد والروح جميعا بهذا القول  
 منه يحفل قوله بالصلب يحتمل ان يكون قابلا بغير الروح  
 وجسمانيته اي وان يكون قابلا بانزاجه لطيف سارته  
 البدن كما وقد ذكرنا ان سلمه اي الحنفية كما لما نرى  
 وانما عن قبول بغيره اي الروح لكنه اي لما نرى نقل  
 اثره قيل للمسيح صلى الله عليه وسلم برسول الله تيف  
 بوجه النعم في القبر ولم يكن فيه روح فقال كما يوضح  
 سئل ولم يكن فيه الروح قال فاحذر ان تصيب السوء  
 بوجهه متصل بالدم وان لم يكن فيه الروح فكذلك بعد الموت  
 لما كان روحه متصل بجسمه يتوحد الجسد وان لم يكن  
 الروح فيه وهذا الاثر الذي ساقه كواجر الوصف عليه  
 ظاهرة ولا يخفى ان مراده بالزاد اجزاه اكل الجسد  
 الصغار وانه يكتفي انفعال الروح بما يحصل به ادراك الاله  
 والله فانه لا يجلبها منهم اذ من الحنفية من اوجب  
 التقدير بذلك اي بعد اب القبر وقوته وسع من  
 الاستقبال بالكمية اي بكميته عود الروح والادراك بل  
 طريقه من القبول اي نفوذ بغيره بكميته ذلك الى الخلق  
 جل وعز كما مر من ان السلف رضي الله تعالى عنهم من تقويض  
 علم السالكين لاهله (ايه) بانه تعالى والاصح ان الانبياء  
 عليهم الصلاة والسلام لا يستلون في جنودهم ولا اطفال  
 المؤمنين اما الانبياء فلا قد ورد بعض ما في انه باس  
 فنة القبر يسكب على ما لو كان السعيد فني حتى انشأ  
 ان رجلا قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم سأل المؤمنين  
 يستلون في جنودهم الا السعيد قال كفى بهارة السعد  
 على راسه فنة وتمن باط يومه وليلة في سبيل الله فني يجمع

سلم رباط يوم وليلة جهنم من صيام شهر وقبائه وان مائة  
 جرى عليه علم الذي كان يعمل واحدى عليه رزقه وامر من  
 العتات واذا ثبت ذلك لبعض الامة فلا انبياء عليه صلاة  
 والسلام مع علوتهم ام نسيب بالسفاد العظمي ومع  
 عصمتهم اول بذلك واما اطفال المؤمنين فلا لهم مؤمنون  
 غير مكملين وقد اختلف في سوال اطفال المسلمين  
 وفي دخولهم بصلب خلوت الجنة او النار وفيهم  
 ابو حنيفة وغيره فلم يجزوا في حقهم سوال ولا يعلم  
 ولا بانهم من اهل الجنة ولا من اهل النار وقد وردت فيهم  
 احبا رستارضة بحسب الظاهر من انه صلى الله عليه وسلم  
 سئل عن اطفال المسلمين فقال الله ادخلهم اعلم بما كانوا  
 عاملين ومنها قوله صلى الله عليه وسلم كل مولود يولد  
 على الفطرة فامواه يهودانه او ينصرانه او يمجسانه  
 الحديث ومنها انه صلى الله عليه وسلم سئل عن المسلمين يستلون  
 فنضاب الدراري والاطفال فقال لهم منهم اوقالهم  
 من ابايهم والجميع في الصحيح ولقارضا حصل التوقف  
 فالسبيل الى الطريق الذي ينبغي ان يسلك في حكمهم تقوى  
 علم امرهم الى الله تعالى لانهم قد احوالهم في الآخرة ليت  
 من ضروريات الدين وليس في دليل قطعي وقد نقل  
 الا بالامسالك عن الكلام في حكم الاطفال في الآخرة مطلقا  
 عند القاسم بن محمد وعروة بن الزبير من روى التايهين  
 وغيرهما قد سن ابن البركات التي في الكافي رواية  
 (التوقف عن ابو حنيفة وقال الرواية الصحيحة عنه ان اطفال  
 المسلمين في الجنة لظواهر الحديث الصحيح انه اعلم بما  
 كانوا عاملين وقد حكى الامام النووي فيهم ثلاثة مذاهب



الأكثر منهم في النار والذات في الموقف والثالث الذي  
 صححه أنهم في الجنة الحديث كل من تولد على الفطرة وجد  
 رواية إبراهيم ليلة العراج في الجنة وهو له اولاد النار  
 وقال محمد بن الحسن اعلم بصيغة المضارع ان الله لا يعذب  
 أحد ابدا دنا وبموسى في النار حتى الموت وفي اطفال  
 المشركين اطفال اخرى ضعيفة لا تطيل بكرها وبالله التوفيق  
الاصل الرابع الميزان وموضع اى ثابت ذلك عليه فقرأ على  
السمع وهو ممكن فوجب التصديق به قال الله تعالى ونضع  
الميزان القسط ليوم القيمة فلا تظلم نفس شيئا الآية  
 وقال تعالى فاما من ثقلت موازينه فهو في عيشة راضية  
 واما من خفت موازينه فاما هو واما قال تعالى والوزن  
 بال يومئذ اعم شئنه له يومئذ الحق في ثقل موازينه قالوا لعلهم  
 واما من خفت موازينه فاما هو واما قال تعالى والوزن  
 بال يومئذ اعم شئنه له يومئذ الحق في ثقل موازينه قالوا لعلهم  
 خاللون وهل الموازين في هاتين الايتين مع ميزان او  
 مع موازين جبري صاحب الكشاف والفيض اوى على الثاني  
 وكثير من المفسرين على الاول واما المورزين في قوله  
 تعالى ونضع الموازين القسط ليوم القيمة واما مع ميزان  
 وميزان آخر في ذلك كتمان ولسان كاذب اليه كثير  
 من المفسرين علا بها حقيقة لا مكانة وقد استعمل المفسرون  
 محلا للتحقق لاحكامه وقد استدلوا كما في كتاب  
 السنن له عن سلمان الفارسي رضي الله تعالى عنه قال  
 يومئذ الميزان له كفتان لو وضع في احدهما السموات  
 والارض ومن جهتي لو سعت ووسعته والسنة عن الحسن البصري  
 انه قال الميزان له لسان وكفتان وفي حديث البطاقة  
 والسجلات اثبات الكفتين اذ فيه موضعت السجلات

في كفة والبطاقة في كفة وطلست السجلات وتقبلت  
 البطاقة زواة الميزان والحكم ورزأ اثبات الكفتين  
 في غير ما حديث وقد انكر بعض المفسرين الميزان ذهبا  
 منهم ايان الاعمال اعراض لم يكن وزنها قليلا وقيل  
 انعدمت وثلاث قالوا بل المراد من العدل الثالث  
 في كل شئ وقد اسند الطبري عن مجاهد قال انما هو مثل  
 كما يجر الميزان يجر الحق وقد دفعنا شكك به المفسرون  
 بان الموزون محتاج الاعمال قال الكرام الكائنين يكتسبون  
 الاعمال في محتاج الى احكام وقيل بل يعمل الله تعالى  
 الاعراض احكاما فيجعل الحسنات اجها ما مؤراية وله  
 والسيئات اجها ما ظلمانية واقتصر المحدث كفة الاسلام  
 على الاول لا الذي له على الاحاديث وقد ذكره في  
 ايضا على ان الموزون ليس بحسب مقدار الحجم وفرد  
 حديث البطاقة في الميزان على ان الموزون على ما هو الموزون  
 في الدنيا وعلى وزن الاعمال كل مكنت به الميزان  
 على انه لا يعامل واستشهد له بقوله تعالى يعرف المجرمون  
 بسيماهم فهو خذلنا الناصي والاقدام وقد نزلت  
 الاحاديث بدخول قوم الجنة بغير حساب ولا يعبد  
 ان يوزن عمل من لم يصد منه ذنب قط تشورا بشرفه  
 وسعادته على ريس الاستمدا وان يوزن عمل من ليس له  
 حصة اعلانا بجبره وضيقه على ريس الاستمدا ومن  
 الحكمة في وزن عمل هذين كغيرهما من صفات الحسنات  
 وجزا مثل السيئات كما ستأتي الاشارة اليه في المتن وفيما  
 وبه المصنف على وجه الوزن بقوله ووجهه اى الوجه  
 الذي يقع عليه وزن الاعمال الله تعالى جردت في محتاج

2  
 الوزن

في صحايف الالهال يتلوا بحسب درجاتها عنده تعالى  
وعبارة حجة الاسلام في عفايده بحديث في صحايف الالهال  
وزنا الى اخره وعبارته في الاقتصار قاد او صنعت في  
الميزان خلقت الله تعالى في كنهه ميلا بقدر رتبته الطاعات  
ومو على ما يشاء قدر ما انتهت وفيه مصر حذبات  
الذي يتلوا في الكفة ولم لا يستلزم خلق مثل في حجم  
الصحيفة والسبحانه اعلم بحقيقة الحال وربك يتلوا  
ما يشاء بحجة وتعالى قال في الاقتصار فان قيل فما كان  
فايده في الوزن وما معنى هذه الحاسبة قلنا لا يطلب  
لفضل الله تعالى فايدة لا يستلزم عايفل وهم يشكون وقد  
دلنا على هذا في كتابنا من كلامه قال في اي بعد في ان  
تكون الصايدة فيه ان يشاهد الصدم مقدار اعماله ويعلم انه  
مجزى بعلم بالعدل او مستجاب وزعته بالمطاف وقد لمخص هذا  
الجواب في العقيدة القوسية ونعنه المصنوع حتى يظهر  
لهم العدل في العقاب والفعل في العفو وتوضيف الغراب  
وتولوا في عفايده بقوله بحديث في صحايف الالهال فتلوا الى اخر  
وقال بعض المتأخرين لا يبعد ان يكون الحكمة في ذلك ظهورا  
ارباب الكمال وقضاي ارباب النقصان عاروس الاستهاد  
زيادة في سرور اولئك وخزي هؤلاء فايدة روى  
ابو القاسم اللالكائي في كتاب السنن عن حذيفة موقفا  
ان صاحب الميزان يوم القيمة يهرل ورس السحابات  
الكثيرة ويحسون لرسول الله صلى الله عليه وسلم في يوم  
القيامة يوده الانتصار ويذا عنه اى روعة الاسرار  
وروى في الاخبار اصحاب التي يبلغ مجموع النواتق  
المعنى فوجب قبوله اى قول الوارد فيه والايمان به

يكوله

في الاخبار الصالح حذيفة عبد الله بن عروب العاص رضى  
الله تعالى عنها قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم حوضي  
مسيرة شربها وه اليقين من الدين ورجحه اطيب من المسك  
وكبرانه كشموم السما من شرب منه لا يؤذي ابدا رواه  
البخاري وسلم وفي رواية لما حوضي شربة شربى ورواها  
سوا وما وه اليقين من الورق اى العفة وحديث  
ان عبد الله بن عباس بن ابي حنيفة حوضي حوا من صفا والمدينة  
وفي رواية لما سئل يابن المدينة وعما وفي رواية علم  
من حديث اى حذو در عنه مثل طول ما بين عانة الى ايلام  
وفي رواية لما من حديث ابن عباس بن حذيفة كباين جريا  
واذرح قال بعض الرواة بما في رواية الحام بين ما سيق  
ثلاثة ذيلاد وعما فبفتح العين المملة وتشد به  
الميم بلادة بالاردك وجريا بفتح مفتوحة ذرا ملة فتجد  
بعده مدة واذرح بفتح مفتوحة فذ الهامزة ساكنة  
ذرا ملة مضمومة فها ملة والاحاديث فيه في الصحيحين  
وعبرها كثره جذرا ورواه جماعة عن الصحابة **وهي**  
احد ما ان الاحاديث قد اختلفت في تقدير الحوض كما هو  
وجمع بيم بابانه ليس القصد تقدير تحذبه اما القصد  
الاعلام بسعة الحوض فذ او انه ليس كبحا في الدنيا وقد  
تكرر في صلى الله عليه وسلم وصفه لا بذلك فحالب في وصفه  
لكل من يفت بما يعرف من سكا فذ بعد ومن من قدر له المسافة  
بالزمان لا بالمكان فقالا مسيرة شرب من غير قصد تحذبه كما  
فتمناه والله تعالى اعلم الثاني فذ ضالم الكوثر بالحوط  
وموتول عطا من المنسوز وتبين ان ينقول له حذيفة  
المعصومين عن انسى بينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ينظرها

ه



في المسجد اذ اعطاه ثم رفع رأسه فنبأ فقلنا ما  
 اصابك برسول الله قال نزلت على انا سورة فقال  
 الله ارحم الاربعين انا اعطيتك الكون فضل لم يزل واكثر  
 ان شأنيك هو لا يثبت ثم قال نزلت في الكون قلنا  
 الله ورسوله اعلم قال فانه يري وعنده ربحه ورجل  
 عليه خير كثير يوحى نزل عليه اسم يوم القيمة انيته  
 عدد نجوم السما الحديث واعا بنجته الاستدلال اذ اهر  
 جعلنا قوله يوحى عايد النذر والظلم انما جنى  
 عن الخير الكثير وان ذلك الخير الكثير هو الحوض فمن  
 رواه في الصحيح ان الكون في الجنة عليه حوض  
 وقد نزل عن جمع من المعصومين في الكون في الجنة  
 وفي حديث المروان بن مضر بن بكير وكذا في الحديث السابق  
 انما وعينه وفي الكون قوله ثالثا ما لا اله الا الله  
 وعينه من المعصومين وهو ان الكون الخير البالغ في الكون  
 الكثرة الذي ما فيه صلى الله عليه وسلم من العلم والعمل والبر  
 ما اوتي من فضل الشرف وقد ورد في صحيح البخاري  
 عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما انه  
 قال في الكون هو الخير الكثير الذي اعطاه الله اياه قاله  
 ابو بشر الرازي عن سعيد قلت لسعيد قال لا بأس يدعوا  
 انه نزل في الجنة فقال سعيد النبي الذي في الجنة من الخير  
 الكثير الذي اعطاه الله اياه وصلى الله عليه وسلم  
 عليه حوض ان النبي عبد الحوض وانما منه في رواية  
 لم في صفة الحوض انما اشد بياض الملبس واحلى  
 من الصل بيوت فيه ميزان يمدانه من الجنة احد منها  
 من ذهب والاخر من ورق يقال لست المابحين معية

فنا

صلى الله عليه وسلم  
 من خصال الخ  
 سبعة في طرف  
 ربه بامير

نوفته بفت بالضم اذ احرى جريا مبتابها له صوت ويقال  
 اذ اندفق ندف فمبتابها الاصل الخامس الصراط  
 ويحصره ود على متن النار في ظهرها اذ في الشعر واحد  
 من السيف اما انه جبره ود على متن جهنم فلا ندف قد ورد  
 في الصحيح في حديث طويل عن ابن عباس في بعض  
 الصراطين ظهر الى جهنم وفي الصحيحين في حديث طويل  
 عن ابن سعيد بن جبير الجبر على جهنم واما ان من الشعر  
 واحد من السيف ففي حديث عن ابن عباس في بعض الجبر  
 بلقي انما في الشعر واحد من السيف ومثله لا يقال  
 من قبل الراي فله حكم الكرفوع وروي الحاكم من حديث سلمان  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يوضع الميزان يوم القيمة فلو  
 وزنت فيه الحوائط والارض لو صنعت فنقول الملائكة من  
 لمن يزن هذا فيقول لمن شئت من خلقي فنقول الملائكة من  
 ما عبدناك حقا بذلك ويوضع الصراط على احد الواسي  
 الحديث قال الصادق عليه السلام وروي الطبراني في حديث  
 ابن مسعود بن قوف قال يوضع الصراط على سوا جهنم مثل  
 حد النصف المرفه وفي الصحيحين وعنه ما وصف الصراط  
 بانه رخص نزل والدحض يسكون الخ الملهة الرائق والمالية  
 هو المكان الذي لا يثبت عليه القدم لانه يزل كل الخلايق  
 وورد الصراط هو وروى انما لكل احد المذكور في قوله  
 تعالى وان منكم الا وارده بالملك من الاية ابن مسعود والحق  
 وقادتهم قاله تعالى ثم نجي الذين اتوا اي فلا يسقطون  
 في النار والظالمين في جهنم لا يسقطون ومنهم بعضهم الورود  
 بالدحر ليعزلوا برهني استحقاقه على ما قيل عن الورود  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الورود الدحر لا يثبت بر

٧٧

ولا فاجرا لا دخله فكنون على المؤمنين بردا وسلاما  
كما كانت على ابراهيم حتى ان لنا راوا قال الجهم فلتجيبوا  
بردم ثم ينهي الله الذين يتفخروا بآياتهم الذين يحسنون القول  
ويؤيدون الظالمين زورا له و ابن ابي شيبة واليه بن عبد بن حميد  
والبيهقي والنسائي في الكشي والبيهقي والفضل المنذرك  
على معنى واحد والبيهقي وقال في السناد احدث رواة  
ثقات وفي اسناد البيهقي انه حسن وقد وردت بح  
اي بالصرط الاحبار كثيرا وقد منا بعضهم قال تعالى  
خُذُوا بِاللَّيْلِكُمْ احْسُوا الَّذِينَ ظَلَمُوا اذْوَ ارجهم ومسا  
كما لو ايفدون من دون الله فاهدوهم الى صراط الجحيم  
وكثير من المعتزلة ينكرون هذا الصراط لعبد الجبار  
والجبار وابنه في احاديث الروايتين عنهما وعلى فهم  
ويجوز الالية على طريق جهته وانكارها ثمة لما فيه  
من تعذيب الصالح والخال انه لا عذاب عليهم  
قلنا جواب عن ذلك هو ان وضع الصراط على الصفة  
المذكورة وورود الخلاف اياه امر محتمل وارد على  
وجه الصحة في الاحبار رآني قدما بعضه فريده خلافة  
بما ورد لما مع وورد السنة به وقوله وهذا ان القادر  
الى احوال جواب سوال هو ان يقال كيف يمكن المروءة عليه  
وهو كما ذكرت ادق من الشر والحق السيف والجواب  
هو ان القادر على ان يسيير الطير في الهواء قادر على  
ان يسيير الانسان على الصراط بل سبحانه قادر على  
ان يخلق الانسان قدرة المني في الهواء ولا يخلق في  
ذاته شيئا الى سفله وفي الموكب اخلاق وليس المش  
على الصراط با محتمل في هذا كما ورد انه قيل له عليه

لا تتركنا الى الهوى واحذرنا الله الهوى اكبره  
فقد نفي عظمه منه

الصلاة

الصلاة والسلام لما ذكر ان الكافر جرحه وجهه كيف عصى  
عليه محمد في الحديث في الصحيحين ونظفه ان رجلا قال يا بني  
الذ كبت يحرق الكافر علي وجهه يوم القيامة قال اليس  
ان الله اصابه علي رجليه ونظف الحديث علي الرجلين في الدنيا  
فاده علي ان يمشي علي وجهه يوم القيامة فيمسا عليه اي  
علي الصراط كالبرق وياس كالزنج وناس كالخجود واخرون  
يستظنون في النار رشي كما ورد في الصحيح من الاخبار  
ومنه في الصحيحين وعنه ما عن ابي سعيد الخدري في  
حديث في الحديث ضرب الجرح علي جرحه الي ان قال فيه  
الموسون كطرف العين وكالبرق وكالزنج وكالجاوحر  
الحبل والركاب فواج سلم ومجدش هرمل ومكدوش  
في نار جهنم الاصل اللدس الجنة والنار خلقتان  
الان وعلي جهود المسلمين ومنهم بعض المعتزلة كما بي علي  
الحجاي وابي الحسن النضرى وسفر بن العفر وقال  
بعض المعتزلة كما بي هاشم وعبد الحكيم واخرون انما  
يخلقت في يوم القيامة قالوا لان خلقها في يوم الخلق  
عبث لا فائدة فيها فلا يخلق بالحكيم وضعف ظاهر  
لما تنز من بطلان القول بنخليل فخاله نفعه في الفوائد  
في بيان ما يفضل سبحانه قالوا ولائها لو خلقت الملكا  
لغيره تعالى في كل شيء هالكا الارضيه واللازم باطل  
للاجناع علي دواهمها وللضوض اشها هذه بيتا اكل الجنة  
وظاهر في جواب تخصيصها بما عموهم ابنه الملك الملك  
حيما بين الاول في اي الآية المذكورة وما يدل علي وجوه  
الان كقوله تعالى في الجنة اعدت للنفوس وفي الاصل  
للكافرين في اي كثيرة ظاهرة في وجوهها الان كنيسة

10



ادم وجوا وقوله تعالى اسكن انت وزوجك الجنة فكلما من  
حيث شئتما الى ان قال وطفنا بخصفان عليهما من ورق الجنة  
وجعل منادى على سنان من بكاء بني آدم كما روى بعض المفسرين  
بسم الله القلاب او العناداد المتباد والمعلوم من لفظ الجنة  
بالهم العديدة في اطلاق الشارع ليس الا الجنة الموعودة  
في السنة وكثرة بالجزاي وفي كثرة من الظواهر في طواهر  
كثيرة من الكتاب او من الكتاب والسنة فيكون على هذا من  
عطفت العام على الخاص لانكاد تخصي السنة به تغيد فكل  
اي تغيد تلك الكثيرة ان الجنة هي الموعودة التي هي دار  
الثواب وتضمها اي تضم تلك الكثيرة الظواهر المذكورة  
وتطفيه في ارادة ذلك باعتبار انه لا مجموع وان كانت  
دلالة احادها او مجموع العدد لا يبين منه لا ينجح والظواهر  
ومن الظواهر قوله تعالى اعدت للذين امنوا به رسول  
وقوله تعالى ولقد رآه نزلة اخرى عند سدرة المنتهى  
عند هاجنة الماوى وتحدث الاسرى وتحدث الكسوف  
والاجماع من الصحابة رضي الله تعالى عنهم فاهم اجمعوا  
على فهم ذلك من الكتاب والسنة وطريق التبيين اي  
طريق معرفة اجماع الصحابة على فهم ذلك تبين كما نقل  
من كلامهم في تفسير الآيات المذكورة والاحاديث الواردة  
فان ذلك يفيد اتفاقهم على فهم معنى الجنة ما ذكرناه  
وقال تعالى قلنا اهبطوا منها جميعا ووجه الاستدلال  
تعالى امر بالهوى وليس الجنة الى دار الدنيا اي الارض وليس  
كانت الجنة هي اي في الدنيا بل نقل الاخر حوتها وقوله  
تعالى ابليس اخرج من الجنة فغلبه اي في كونه في الجنة  
الموعودة التي هي دار الثواب لانه اخرج من جوارح البهائم

وسق

وسق القابدة في خلق الجنة الان ممنوع اذ في دايهم اسكن  
تعالى من بوحده وبسبحه بلا فترة عن التوحيد والتسبيح من  
الجن والجن والولدان والطير وهذا رد لقولهم الحكيم عنهم  
فيهم ان خلقهم قبل يوم الخلق لا فائدة فيه وقد ذهب  
بعض أهل السنة كالحنيفة الى ان الجن والعين لا عين الا وان  
من اسكن في الجنة بقوله وقصص في السموات ومن في  
الارض الامن شا الله ويتمدله ما رواه المنزلي والبيهقي  
من حديث علي رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ان في الجنة جنات الجن والعين يرضعن باصوات لم تسمع الخلا  
يخلقها يخلق جن الخالدات فلا يبدل الحديث وروي نحوه ابو  
نهم في صفة الجنة من حديث ابن ابي اوفى وهذه فائدة تدفع  
الغيره فقال على ان في الجنة جنات في تقبل ان في الجنات  
ان لا فائدة في خلق الجنة وانما لا يخلق في جوارح الجن  
في نفس الامر وان لم تخلق انت لا تعلمها وهو سبحانه لا يسأل عما  
يفعل الاصل السامع في الامامة وقد قدم المم والرسالة  
ان ما حقه لبس من علم الكلام بل من محتاجه وبيننا وجهه  
هناك ووجه القول بانها منه وبدا المم هناك بغير فقه فقال  
ما في اي الامامة استحقاق في تصرف عام على المسلمين وقوله  
على المسلمين يتعلق بقوله نرضيه لا بقرئ استحقاق  
ان المستحق عليهم طاعة الامام لا تصرفه ولا يقول عام  
اذ المتعارف ان في عام لكذا الاعمال على كذا وقد  
عرف ما حجه المواقف وشرحه الامامة بانها خلافة الرسول  
في اقامة الدين ومعه حظ حوزة الملة بحيث يجب انتاعه على  
كل فئة الامة وفي المصداق حوزة فانه قال على باسطة عما منه  
في الدين والدين اخلافة عن النبي صلى الله عليه وسلم وبهذا

وفي سج البحار والحق  
عن اوجاع من خلق الجن والعين  
من اصابع رجلها الى ركبتيها  
من العيون ومن ركبتيها الى ركبتيها  
من المسك ومن ركبتيها الى ركبتيها  
من العنبر والذهب ومن ركبتيها الى ركبتيها  
من الفضة والذهب ومن ركبتيها الى ركبتيها  
من الكافور واللبان

لا ينبغي وجود

النفيد حرجية النبوة وبقيت العووم خرج مثل القضاء والاما  
 في بعض النواحي وما كانت الرئاسة والخلافة عند التحقيق  
 ليست الا استحقاق النصف اذ معنى نصف اهل الحل والعقد  
 الاسام ليس الا اثبات هذا الاستحقاق له غير المصنف  
 رحمه الله تعالى بالاستحقاق فانه فنن في التوفيق  
 صار فية النبوة لان النبي صلى الله عليه وسلم يملك هذا النصف  
 العام فذلك النبوة في الحقيقة بعينه بشرع كما علم من  
 تعريف النبي واستحقاق النبي هذا النصف العام الشامة  
 منزلة على النبوة في داخلة في التعريف دون ما تزلت  
 عليه اعني النبوة ونصف الامام بعد انقراض زمن النبوة  
 واجبة على الامام بعد ما مطلقا سحلا عقلا اي واجب  
 من جهة السمع لا من جهة العقل خلافا للحنابلة حيث قال  
 بعضهم واجب عقلا وبعضهم كاللغوي اي الحنابلة واجب  
 عقلا وسعها واما اصل الوجوب وقد خالف فيها الجواب  
 فقالوا بموجب ومنهم من فصل فقال فريق من هؤلاء يجب  
 عند الامن وول الغلبة وقال فريق بالنعكس اي يجب  
 عند الفتنة دون الامن واما كون الوجوب على الامة فخالف  
 فيه الامامية والاسماعيلية فقالوا لا يجب علينا بل يجب على  
 الله تعالى عما يقولون علوا كبيرا الا ان الامامية واجبه عليه  
 تعالى لحفظ قوانين الشرع عن التغيير بالريادة والنقصان  
 والاسماعيلية واجبه ليكون مرفقا لله وصفا فاما علم  
 وهو به عندنا على الله تعالى وعدم وجوبه علينا عقلا فقد  
 استغن عن الله تعالى عن الاستدلال له بما قدمه  
 مع دليله من انه لا يجب عليه تعالى شيء ومن انه لا حكم للعقل  
 في مثل ذلك واما وجوبه علينا سحلا فلا نعتقد نواتنا جماع

المسلمين في الصدر الاول عليه حتى جعلوه امام الواحات  
 وديارهم قبل بعث الرسول صلى الله عليه وسلم واختلافهم  
 في النصفين لا يقدح في ذلك الاتفاق وهذا ابوخلد  
 من كلام المصنف الا ان قلعه استغنى عن الاستدلال  
 لذلك والامام الحق بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم عند  
 وعند المختلن واكثر الفرق يؤمنون بكونها جماع الحكماء  
 على متابعة سمر عمر با اختلاف اي تكبر له ثم عمننا في البيعة  
 بعد اتفاق اصحاب الشورى ثم على رضي الله عنهم اجمعين  
 وانفقدت امامته بما بعد اهل الحل والعقد ثم قيل  
 اي قد اختلف هل يصلى الله عليه وسلم على احد فثبت  
 نص على امامته اي تكبر رضي الله تعالى عنه فصاحفنا وهو تفرع  
 اياه في امامة الصلاة وغيره الى الحسن البصري وزعم  
 بعض اصحاب الحديث انه يرضى على امته اي تكبر بها جليا وقال  
 الشيخ رضي صلى الله عليه وسلم على امامته على رضي الله تعالى  
 عنه ولا يكرههم جميعا ومما انا والمختلن والخوارج على  
 انه لم يكن صلى الله عليه وسلم نص على امامته احد بعده يعني لم  
 يكن امرا ولكن كان يعلم اي يعلم لمن يبعده باعلام الله  
 تعالى اياه دون ان يؤمر بتبليغ الامة النص على الاسام  
 بعينه غاوردت عنه ظواهر انه اعلم انه علم باعلام الله تعالى  
 انه لا يكره رضي الله تعالى عنه فقد قال صلى الله عليه وسلم  
 للمرأة السائلة ان لم تجديني فاني اليك بكر رجلا فقولها  
 جئني امرا ان ترجع اليه ارايت ان جئت فلم اجدك نزيه المنة  
 وبمخرج في البخاري عن جابر بن مطعم قال انت امراة  
 النبي صلى الله عليه وسلم فامر ان ترجع اليه قالته ارايت ان  
 جئت ولم اجدك كما تقول الثرت قال ان تجديني فاني ايا



بكر وفيه اي في صحيح البخاري ايضا بل وصحيح مسلم حديث  
 زوياء صلى الله عليه وسلم البر والشرع منها اي الاستغفار  
 بالذلو ومحدث ابن عمر رضي الله تعالى عنهما ان رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم قال لا ريب كان انزع بد لو بكرة على قلب  
 جنا البوكرة فتر غنونا او يوتون ترعا صنيفا والله يعزله ثم  
 جاهر فاستغفر فاستغاثت عن ربا فلم ارفع ربا من الناس  
 يعزى فتر حتى روى الناس وهذا يراعيه والمكورة يكون  
 الكاف والغليب البير قال ان تطوى اي يسي على والدنوب  
 يفتح الذ الى المحبة الدلها وا كانت ملهوه والغرب يفتح الغني  
 المحبة وسكون اذ الم الملة اخره موحدة الدلو العظيم والعقير  
 الرجل الفتوى الشديد ويعزى نذير كعناه يعمل على والفرى  
 يؤذن فعيل يقول العرب فلا يعزى العزى اذ كان يعمل  
 العمل ويجعله نقطه الاحادة والعطن الموضع الذي نساخ  
 فيه الامل اذ روي ومن الظواهر المذكورة استخلاصة  
 امارة الصلاة كاسايت وقد استدل الله على عدم النقص  
 بقوله وان اعلم اي وان اعلم النبي صلى الله عليه وسلم الامانة  
 بعده فاما ان يعلم امر او قضا ما نبتا الحق في نفس الامر  
 او امر او قضا محال الى الحق وكيف كان اي محال محالة  
 كانت من الحق لكان الحق من على الامانة بكايمة غيره  
 اي غير الي بكر الصديق بل على صلا الله عليه وسلم في تبليغه  
 اي في تبليغ ذلك الحق من الى الامانة بان ينطق عليه لسانه  
 مثله على سبيل الاعلان والتشهير كاسايت لتوقف تعلق  
 الاقرا على على الامانة على بلوغه اليهم فلام يفتن ذلك كسغ  
 توفروا واعى على نقله دل ذلك على انه نفس كاسايت ولما  
 كان قد يقال هذا نقضنا انما يبلغه انه علم اربم لا ياترون

بامره فيه فلم تكن في تبليغهم اياه فائدة اشار الى دفعه بان  
 ذلك غير مستطاع لوجوب التبليغ عليه صلى الله عليه وسلم فقال  
 كما بلغ سائر التكليف للاحاد الذين علم منهم انه لا ياترون  
 ولم يكن عليه بعدم ايتارهم مستطاع التبليغ فان قيل فقد  
 بلغه سوا واحد او اثنين وقيل سوا ذلك قلنا جوابا  
 ما بد عليه المح بقره وتبلغ سبيله الاعلان والتشهير  
 اي تضمينه بتعهده والتبليغ وكثرة المبلغين امر اشهر له وله  
 اختصاصا سوا واحد له والاثنين لانه اعنى امر الامانة من اهم  
 الامور الصالبة اليه لانها متعلقة من مصالح الدينونة والدينا  
 العامة للرجال والنساء الصغار والكبار فالدينونة لتنفيذ  
 الاحكام وافادة الحدود وسد الثغور واليهام على كلفة  
 الحق والدينا وتكفرع المنقلب ونفوسهم الفتوى والاحد  
 للضعيف من الفتوى والكاح الايامى والتفرد في احوال  
 الدنيا وتولية القضاة والامر بحيث ينظم امر المحاسن  
 مع ما فيه اي امر الامنة من وقع ما قد يترتب من اشارة فتنه  
 فان قيل يحتمل ان يبلغ الله عليه وسلم بلغه على وجه الاعلان  
 والتشهير ولكن لم يفعل او قتل ولم يشتر فيه بعد عصر  
 قلنا الجواب ما بد عليه بقوله ولو وقع لذلك اي لو بلغه  
 على وجه الاعلان والتشهير كما شئى وكان سبيله ان يفعل  
 نقل المرافيق لنوا قرا الدوايحي على فعله في استزاد العارة  
 المحظوظ المطردة من نقل مهمات الدين المطلوب وفي الاعلان  
 والتشهير والشهرة في الظهور والانتشار لوجود الدوى  
 وان لم يظهر اي ولو تم بطريق كذلك اي كما هو سبيل مثله فلا  
 نص لاقتناعا لانه من الظهور فلا وجوب له على الامانة على رضى  
 الله تعالى عنه بعده اعفوف وفاته صلى الله عليه وسلم على التخييل

وبية





انما على الله عليه وسلم قال من كنت مولاً فعلي مولاه فحشر له  
الدلائل لان لفظ المولى يترك بطلان ما هو من كل من  
حقه ان يترك المولى على كل من المعنى بصيغة النافع  
والمعنى بصيغة المفعول والمنفرد في الامور والناصر  
والجبروت ومن اذن اطلاق المولى على المحبوب قوله تعالى لا تحذف  
اليهود والنصارى وليا يعني تلقون الهم بالمودة كما في الآية  
 الاخرى وليا المتخنة لا تحذف واعداً وى وعدكم وليا تلقون  
 الهم بالمودة وتعيين بعضها اى بعض معاني المترك للارادة  
 بلا دليل فيتحقق غير محمول لا تحكم وتعميم اى المترك  
 التزاماً او فصلاً اى من يرى تفهيم المترك في معانيه  
 اى معانيه كما حيث لا دليل يبين بعضها لولم يكن اشتراك  
 معنوياً بان وضع وضعاً واحداً فقد مترك وهو القرب  
 المعنوي من المولى ينتج الواو اسكان اللام مجرى القرب  
 اذ كل من المعاني المذكورة موضع قرب معنوي كما لا يخفى على  
 المتأمل بل كان اى قدر كونه مشتركاً لفظياً قد وقع وضعاً  
 متعدد اعجب بعد معانيه حتى تجرى الخلاف في تعميمه  
 في معانيه مع انه اى القول بتعميمه في معانيه مذمومة  
 ضعيف عنه فاعلم الخفيفة وعنه جمهور الأصوليين وعلموا  
 اليك ان على ما يشهد به اى بضعفه المذهب المذكور استقرا  
 استعماله في الغضك المترك كانت مستف حيز والمبتدأ  
 تعميمه اى القول بتعميم المترك اللفظي مع ضعفه منقذ  
 هنا لاستنتاج ارادة كل من المعنى بالكسر والمعتق بالفتح  
 اذ لا يمتنع ارادة واحد منهما فتبين بعد انتفاء ارادة الجميع  
 ارادة البعض والانتفاء منا ولهم واقع على جهة ارادة  
 الحب بالكلية المحب ويصح ان يقال المحب يقدر الحب بالضم

من الدلائل بالمصدر وعلى اسم المفعول وهو على معنى التقوى  
 عنه وارضاه سيده نا وجبينا على ان يكون المولى معني الاحكام  
 لم يجهد في اللفظ ولا في الشرع وانما جربناه في قولنا وفيما سطر  
 والمنفرد في الامور نظراً الى رواية الحاكم من كنت ولياً اذ ولي  
 الانسان من بلى امره ويؤكد نضره عليه وكونه اى الولي او  
 المولى معني الاول بالشي لا يعدم ما ذكرنا من عدم الدليل  
 المعنى اى الذي يجيبه للارادة من بين المعاني التي يتصلق  
 على كل من واما تفصيلهم برواية انه على الله عليه وسلم قال لمن حضر  
 من الصحابة الست اولى بهم اى انفسكم قالوا بل اى قال لى  
 كنت مولاه فعلي مولاه فرد وبها ما مضى من صفته من اية  
 الحديث ابوداود وابو حاتم الداريزي وغيرهما على انه لا يعرف  
 في اللغة مفعول معني افعول التفصيل كما يستلزم جملة على الاول  
 من سبعة جميع الصحابة رضي الله عنهم الى الخطا وهو اللاحق اعني  
 نسبتهم الى الخطا باطل بل نقول لما اجمعوا على خلافه اى خلاف  
 حمل الحديث على الاول قطعاً بان ذلك المعنى اى الاول غير مراد  
 من لفظ المولى والمولى يظهر ان ليس احدى اى احد المفعولات التي  
 سؤد واهل اورا ثم مع كونه احاداً يستلزم كطوبهم من النص  
 الدال على الاعلى اولى لامة من جميع من عداه ولو كانت  
 هذا اشارة الى الاول على المطلوب يصح بما اى مجرى المنفردات  
 التي تزيى بطلان دلالتها بعلمه هو على معنى الله تعالى عنه  
 او يعلم احد من المهاجرين والانصار لا ورواه من يعلم عليهم  
 اى على الصحابة يوم السقيفة يعني ككلوا في الخلافة ترسماً  
 من يعلم ذلك النص اذ كان ايرواه فربما اى لكونه ايرواه نص  
 عين على من يعلمه وقولهم يعني الشيعة ترك على رضى  
 الله عنه ايرواه النص لدى يعلمه شيعة الانفسا المقتل مع ما فيه

لاوردوه

من الجنة على يد من اشيع انما من الجين باطل من وجهين اما اولهما  
 في قوله اي ذلك النص عليه وسارعة في الامانة به ليس ظاهرا في  
 قلوبهم اياه وقد نزع غيره فلم يثبت فقال بعض الانصار منا امير  
 وسلم امير والقبائل هو صاحب نعم الحاملين وتصفوا للموحدة  
 ابن المنذر ولم يرجع عند ذلك الى ذروا ذكركم ومن الله عنه قوله  
 عليه الصلاة والسلام لا ينزل من جحشوا عن عجايزهم بل عانة  
 ما كان يؤمنهم لورواه ثم الرجوع اليه ومعاذ الله ان يكون ذلك  
 وهذا القول ومولاهم علم الرجوع اليه لم يثبت ضرر يستقطب به  
 الفرق اي فرض ينزل في ما عليه من النص والذي في البخاري  
 في فضة سفيقة بن ساعدة حين قال من قال من الانصار رسنا  
 امير ومنكم امير فوله اي بكر من الله عنه بنى الامر وانهم الزور  
 ولن تعرف العرب هذا الامر الا هذا النص من قبيلهم واسطه القرب  
 نسبوا ودار ومن حديث الامير بن قيس رواه النسائي من حديث  
 انس رواه عنه الطبراني في الدعاء والبيهقي وافرد البخاري  
 الامام الحافظ ابو الفضل بن حجر بجمع فيه طرق عن محمد بن  
 ابراهيم صحابيا واما ثانيا فكونه بحيث لو ذكره لم يرجع اليه  
 مع علم احدنا الصحابة ممنوع بل منقطع عادة لانه كما لو اطلع  
 بغير غيرهم من الامم واعلم ان قوله فكونه الى اخيه ليس رده  
 ثانيا لطلال كونه تغية كما لا يخفى ان الوجه الثاني ما بعده  
 ففي الصارفة هنا خلل بقدرهم وتاجير وحققا ان يقال فكل  
 قوله الرافض وكونه بحيث لو ذكره لم يرجع اليه مع علم احد  
 ممنوع وينبغي وقوع ذلك فلا يحصل ضرر يستقطب به الفرق  
 واما ثانيا فلانهم كما لو اطلع به وعمل بحدوده اعد بالوقت  
 عنده وعدم تقديره وان دعاه اليهم الى سوى وخطوط النفس  
 كما يشهد به ذلك الحديث الصحيح خبر المنزول في فري مشر

عادة من مثلهم

صحة عبد الله  
 كبة محمد في

الذين يلونهم ومنهم بقية العشرة المبكرة بالجنة فانه العشرة  
 ابوبكر وعمر وعثمان وعلي وطلحة بن عبيد الله والزبير وعبد  
 وسعد بن ابى وقاص واسمه مالك وعبد بن زيد وعدد  
 الرحمن بن عوف والوعيدة عامر بن الجراح وبقية من  
 عدا ابوبكر وعليانهم ومنهم اي في العشرة المبكرة الذين  
 نص الرسول صلى الله عليه وسلم في حديث ابي هريرة على امانته  
 عاين من السجين قال لهم يا ايها منكم امير يا ايها منكم  
 وجهه رضي الله عنه اعني يا عبيدة بن الجراح وحديث بقا  
 العشرة بالجنة رواه ابو داود والترمذي من حديث سعيد  
 ابن زيد احد العشرة من طرق بالفاظها سمعت رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم يقول وان لعقبي ان اخذ علي كالم  
 يتقل مني الى عهد اذا لقيت ابوبكر في الجنة وعمر في الجنة  
 وعثمان في الجنة وعلي في الجنة وطلحة في الجنة والزبير في الجنة  
 وسعيد بن مالك في الجنة وعبد الرحمن بن عوف في الجنة  
 وابو عبيدة بن الجراح في الجنة وسكت عن العاشر قالوا ومن  
 هو الاشر فقال سعيد بن زيد وحديث بعث الى عبيدة  
 في الصحيحين من حديث حديثه قالوا اهل بيوتك الى رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم فقالوا رسول الله اهدنا بيتنا رجلا  
 امينا فقال لا بعث اليكم رجلا امينا حق امين فاستشرق  
 لا الناس فبعث اباعبيدة بن الجراح وعنه سلم عن امين  
 عن امين مزين وفي رواية الترمذي في احاد الصحابة والسيد  
 الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا ايها معنا امينك قال  
 فاني ابعث معكم للحديث واهل بيوتكم فمفترحة فيهم  
 ساكنة اسم مكان كانوا انما يشارك لا يشاركهم في ما سبق  
 قلم او وكم والسيد مقدم القوم والناظر الذي يعقبه

رنة

عنه



اي يلية بينهم وفي الصحيحين ايضا من حديث انس ان رسول  
الله صلى الله عليه وسلم قال ان الخلافة امينة وان امينها ائمتها  
الائمة ابو عبيدة بن الجراح فكيف يجوز على هذه الجماعة  
الذين هم غير الائمة وهم الجماعة المشقة بالخبر وفي الخبرين  
من هو موصوف على لسان العباد المصدق بان امين  
علي بن ابي طالب هو الحق في ذلك اي من امر الائمة وتعيينه  
لا يسان ويخالفوا حكمه عنه اي يظنوا انهم لا يميلون لمريض  
عنده حين يتولى من يعلم الحق روايتهم لئلا يلهوا اياه او حق  
صن منهم او يرويه لهم احد يجب قبول روايته فيكون  
الحليم بلا دليل راجح يقولون عليه تعاد الله ان يجوز ذلك  
عليهم شرعا او عادة لا بدحاجة في الذين ولو جاز عليهم  
الحيات في امور الدين وكتمان الحق مع علمهم به لم يرفع الامان  
في محلي انقلوه من القرآن والاحكام وادى بخير ذلك الي  
ان لا يجوز بشي من الدين اذا اخذناه اي الذين يستحبون  
اي جميع اصولهم وفروعهم كله عنهم رضي الله عنهم وكلمه بالنصب  
تأكيده التضمير المصوب في اخذنا به لقوة بالله من ترغبات  
الوك والسفطان جمع ترغوة وهي الخمسة المستحبون لميل النفس  
الى ما تنواه من القبايح ولو سوسه الشيطان واد اثبت  
بما ذكرناه عدم النص على رضي الله عنه فان اثبتنا نصه  
على اي بكر رضي الله عنه ثبت حقبة امامته اي كونه احقا  
وافضلنا لم يبق عليهم ثبت حقبة امامته ايضا اما الاول  
اي النص على امامته فنقدم الاجابة الواردة في ما هو صحيح  
فيها وما هو مواتر اليها اما الاول وهو الصحيح فتقول  
عليه الصلاة والسلام في مرضه الذي توفي فيه عني ما ثبت في  
صحيح مسلم وغيره من حديث عائشة ترفعه اينوني بدوان

وقرطاس الكتب ما يكر كتابا لا يختلف عليه الثمان ثم  
قال باي الله والمسلمون الا باكر وهو في البخاري من  
حديثه بمصناه واما الثاني وهو الاشارة لما خصه بين ذلك  
المرضين اقامته مقامه في امامة الصلاة ولقد رجع في  
ذلك علي بن ابي طالب في صحيح البخاري ان عائشة رضي الله تعالى عنها  
قالت لم يعل الله عليه السلام حين قال رواها بكر فليصل بالناس  
ان ابا بكر رجل اسياف اي كثير الاسف وهو الخريف وانه ان يقيم  
مقامه لا يسمع الناس فقالوا رواها بكر فليصل بالناس وفي  
رواية اخرى انها قالت لحفصة قولك لم يامر علي الحديث فان  
حتى غضب وقال انت صريحة ان يوسف رواها بكر والحديث  
في سلم ايضا بخبر معين ما سألته ثم وبالمعاني اخرى في  
بعضها لكن متواجبات يوسف وفي بعضها لا تتنصوا  
يوسف وفي بعضها انك لا تتن وروي الترمذي عن عائشة  
رضي الله عنها قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول  
لا ينبغي لغوم فيهم ابو بكر ان يومهم غيره وثنا عن هذا  
اي تسمية علي رضي الله عنه اماما من الصلاة انه قال علي  
رضي الله عنه حين قال ابو بكر اقولون كلا والله تعفلك ولا  
تستغفلك قد رويك رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يربنا  
اقل من قبلك لا مردتنا ولم اقل عليه من حديث علي وعنه  
وانما وثقت حديثه بمصناه رواه الطبراني واخر يترقب  
من مصناه رواه ابو الحسن الطائفي في كتاب السفة لكن  
يستند منقطع وبما غير علي وذكر زر بن ابي جعفر ان ابا  
بكر رضي الله عنه خطبة اليوم الثالث من يوم سابعه فقال  
بعد ان حمد الله صلى الله عليه وسلم الحمد لله عليه وسلم ان الناس  
ان الذين ائتمتم في ابي بكر خصالا ولايتكم ولكي تحققت الفتنة

والاختلاف وقد ردت امرهم اليكم لئلا يسميتم فقالوا لا نفيك  
وهذا اي ما ذكرناه من الاشارة بتقديمها مائة الصلاة في مائة  
المرت الى الحقيقة بالخلافة هو لان المقصود من تعقيب الامامة  
وحذف الصاوي بالذات والعقد الاول القائمة امر الدين اي  
جمله فاجم الشعار على الوجه المأمور به من اخلاص الطاعات  
واجبا اليه واما ما ادعى لتثني العباد على طاعة المولى  
سبحانه واما النظر في امور الدنيا وتذيرها كاستيصال الاموال  
من وجوها واليكما المستحق ودفع الظلم وحقها لمقصود  
ثانيا لا ينافي ما هو لم يفرغ بالذات المقصود اي لينفرغ العباد  
لذلك اي لامر الدين فان امور المعاش اذا انتقلت قام بعد  
احد على احد وامن كل على نفسه وما له وصل كل ذي حق  
في بيته المال وغيره الى حقيقة فندفع الناس لامر دينهم فقاموا  
بوظايف العبادات المطلوبة منهم فاذا ايا يتقون اي فاحذروا  
كان الموضوع من قصص الامام والاولى لذات امر الدين فقد رغب  
اي رضى صلى الله عليه وسلم الصديق رضى الله عنه لامر الدين  
وموا الامامة العظمى بتقديمها مائة الصلاة على الوجه المذكور  
فتقدم رضى الله عليه وسلم اياه في الخلافة وتقديم الصحابة  
له وقوله مع الصديق متعلق بقوله رضى الله عنه اي فقد رضى  
لامر الدين رضى متعلقا بالعلم رضى الله عليه وسلم وشيخ  
بجماعة الصيحات الصديق رضى الله عنه وثباته داعيا  
وها الوصايا الامانة في امر الامامة لا سيما في ذلك الوقت  
الحاج فيه الى قتال لاهل الردة وغيرهم من الكفار وبذلك  
على انصافهم قوله ونعله لقد قال له روى عن مسعود  
المتقني في تلخيص الحديث كما في الصحيح حين قال عروة لرسول  
الله صلى الله عليه وسلم كفى بك ذليلا وقد فرغنا من هذه المصنف

امر

بظن

بظن الآيات الحق بمرسته وذرعه استبحارنا ان خضع ذلك وقتنا  
بالرفع على ان يستند احد حربه للعلم به من معنى الكلام  
وسيا قد اى وقتنا له ما في الزكاة الى اخره دليل على شجاعة  
وقتنا له سبيلنا مع بني حنيفة والحال انه قد وصفتهم الله تعالى  
بانهم اولوا باس شديد في قولهم تعالى قل المخلصين من الاعراب  
تستعملون الى قوم الجبابرة فيقتلونهم ويستعملون  
كما هو قول جاحظ عن الحسن بن علي في تفسيره الايزمهم الذين والكلبي  
ولو غير يقول وقالوا ما في الزكاة وسبيلنا بدل قوله وقتنا له  
لا فاد الحق لمودع الوضوح وكنا به بالرفع ميمنا حربه كما كانت  
اي ثباته عند تصادم الصواب الموصفة التي تقتضي لعظم  
ان يذهل الجمل عند تصادم ويبقى عند رايه كما كانت اى مثل  
ثباته الذي كان منه حين دهن الناس لما خرج اليهم موت  
البي صلى الله عليه وسلم اى جملته وقته وذهلوا وجرم عمر رضى الله  
عنه ومومن مومي اثبات انه عليه الصلاة والسلام لم يمت  
وقال رضى الله عنه من قال ذلك اكان البي صلى الله عليه وسلم  
ما تضرعت عنته حتي قدم ابو بكر من السج بجمع السنين  
المهمل وسكوت المؤن وبما تملك موضع معروف في قول  
المدينة فدخل بحجة الكريمة فكشف عن رجليه اشرف صلى  
الله عليه وسلم فرف ابر قدما فاكب عليه فقبله ثم خرج  
الى الناس في سبيلك ثم رضى الله عنه ان يسكن لما هو فيه  
من الدنيا ثم رضى ابو بكر وكلمه فاضا الى الناس اليه لعلهم  
يعرفوا انه فطيم وقال في خطبته امان بعد من كان سجدا  
فان سجدا قد مات من كان يعبد الله فان الله في الاموات  
ثم تلا قوله وما سجدا الا رسول قد دخلت من قبله الدرس  
افان مات او قتل انقلبتم على اعقابكم الآية الى قوله ان كنتم

اي طلب منه ان يسكن  
ليتكلم به في عمره  
الدمعة



قام الناس اى بعد من اب وفاة النبي صلى الله عليه وسلم حين  
 قال ابو بكر ما قال وتلا عليهم الآية وخرجوا بالجنون ابتلاوة  
 اى بكر ردا كما لم يسموها قبل ذلك اعظم ما حصل لهم  
 من الذل بعد سماع خبر وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ومعنى  
 ذلك كله وادى في الصحيح واما الثاني وهو فقد برى خدم  
 النبي صلى الله عليه وسلم اى تبيين الامامة متى اجتمع الصحابة رض  
 الله تعالى عنهم على اى ما تميمت عن النبي صلى الله عليه وسلم اى الاجتماع في  
 ثبوت خلفه وهو الامر كما جمع عليه اقوى من خبر الواحد  
 في ثبوت ما نضد وقد اجعوا عليه اعملى اما عند غير ان  
 عليا رضي الله عنه والعباسي وبعضا للزبير والمزاد لهم  
 يبايعوا في ذلك الوقت الذي عقدت فيه البيعة فارسل  
 ابو عمر رضي الله عنه اليهم بعد ذلك فيا وافقا للزبير من  
 الصحابة هذا اعملى من اولئك ولا يبعد له في منتهى وهو بالحيار  
 في امره الا فانتم بالحيار جميعا في بيعتكم اياى فان رأيتم  
 الخافعي فان اول من يبايعه قتال علي رضي الله تعالى عنه  
 لانك اى احد اهلك فبايعه بوساير المختلفين فتم بذلك  
 اجماع الصحابة على بيعته وقد ذكرنا من عتبة في هذا  
 ان عليا والزيبر رضي الله تعالى عنهما قالا لما عطينا الا لا  
 احزنا عن المشورة وانا نرى ابا بكر احق الناس به بعد  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وانه صاحب الغار وثاني  
 اثنين وانا نفوق له شرفا وسنة وقد امر رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم ان يصلى بالناس وهو حي النبي ما نقله ابن  
 عتبة وخلفه على رضي الله تعالى عنه ومن خلفه عن البيعة  
 ثم يبايعهم ليس قاده في الاجماع وغاية الامر ان راجع رايه  
 فظهر له الحق فبايعه ومن خلفه كذا ذلك رضي الله عنه

اجمعين الاصل الثاني فضل الصحابة الاربعة الخلفاء عا ح  
 بونهم في الخلافة ابو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي رضي الله تعالى  
 عنهم اذ حقيقة الفضل ما هو مفضل عند الله تعالى وذلك  
 ما يطلع عليه الارسله الله صلى الله عليه وسلم باطلاع الله سبحانه  
 وقد ورد عنه ثمانية وعشرين كلام ولا يخفى اذ ذلك حقيقة  
 تؤيد عليه الصلاة والسلام لبعضهم على بعض ان لم يكن دليل  
 سمي بصل اليها فحق في دلالة وسنده الا ان هذا هو الذي  
 الرمان يعني زمان الحج والتميز واحوال البيعة الله عليه  
 وسلم واهوالهم معه فظهرت من الاحوال الدالة  
 على التفضيل لهم دون من لم يشهد ذلك ولكن قد وصل اليها  
 سمعنا ثبت ذلك التفضيل لنا صاحبنا بعض ودلالة  
 واستنباطا لبعض كما في صحيح البخاري في الصحاحين  
 من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه حين سأل اى حين  
 سأل عن النبي صلى الله عليه وسلم عليه السلام عليه الصلاة والسلام  
 فقال من احب الناس اليك من الرجال فقال ابوها يعني  
 عائشة رضي الله عنها وهذا التفضيل للحديث ولظفر في الصحيح  
 قلت اما الناس احب اليك قال عايشة فقلت من الرجال  
 فقال ابوها من قال عمر عن الخطاب فعهد رجا لوفى  
 لرواية لست اسالك عن اهلك انما اسالك عن اصحابك  
 وتقدم في الصلاة على ما قدمنا مع ان الانفاق واقع  
 على ان السنة ان يقدم على القوم افضلهم علما وقراءة  
 وخلقا ورجا فثبت بمجمل ما ذكرنا ان كان افضل الصحابة  
 رضي الله عنهم ومن حديث ابن عمر في صحيح البخاري  
 قال كما في زمن النبي صلى الله عليه وسلم لا بعد له في بكره  
 فلم عمر ثم عثمان ثم نزار كما صحاب النبي صلى الله عليه وسلم لا

بينهم وفي رواية للخلاي كذا يخبرني الناس في روات  
رسول الله صلى الله عليه وسلم خير ابا بكر ثم عمر ثم عثمان  
وفي رواية لا يداود كذا يقول رسول الله صلى الله عليه  
وسلم حتى افضل منه النبي بعده ابو بكر ثم عمر ثم عثمان ولا يكره  
الطبراني وفيه ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يكره  
ومعني اي في صحيح البخاري ايضا من حديث محمد بن الحنفية  
قلت لا يبعث عليا رضي الله تعالى عنه اي الناس خير بعد رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فقال ابو بكر قلت نعم من قال عمر وعثمان  
ان يقول عثمان نعم قلت نعم انت قال ما انا الا واحد من  
المسلمين فهذا اعلى نفسه رضي الله تعالى عنه مصرح بان ابا  
بكر افضل الناس اي بعد النبي واذا دعوا ما ذكرنا ويرو  
الاول والثاني فحقيل اي بكر وحده على الكل وفي بعضه  
ويرو الثالث والربع من نسبة الثلاثة في الفصل ولما اجمعوا  
يعني الصحابة رضي الله تعالى عنهم على تقديم علي بعدهم  
اي بعد الثلاثة اي بكر وعمر وعثمان ذلك اجماعهم على انه  
كان افضل من جعفر بن محمد من الصحابة اي من كان موجودا منهم  
وقت تقديمه وكان منهم اي من الذين حضروا الربيع وطلحة  
من الدعوة المبشرين بالجنة وانما يذكر سعيد بن ابي وقاص  
ولا سعيد بن زيد وهو مما اذا كان طلحة والربيع  
كانا اي من المتقدمين على غيرهما كما اقتضى ان عرض عليهما  
المبايعة بعد مقتل عثمان رضي الله عنهما اجمعين فثبت  
بذلك انه كان افضل الخلق بعد الثلاثة والخلق عام اريد  
بخاصه ومومن عبد النبي كما لا يخفى وينب عليه قوله بعد  
الثلاثة وفي الاستدلال بعد هذا البحث من وجهين احدهما  
انه لا يلزم من مجرد اجماعهم على تقديمه في عقد الامامة ان يكون

افضل

افضل الخلق لجوار عقد الامامة للمعقول مع وجود الفاضل  
لمصلحة مقتضية الثاني انه لا يلزم من كونه افضل من جعفر ان  
يكون افضل الخلق من جعفر من جعفر من غاب عنه او تفرقت وفاته  
على الاجماع المذكور كذا في عبيد بن الجراح وحقة والعباس  
وفاطمة نعم اذا ضم الى ذلك الاجماع على انه افضل من عبد الله  
من الخلق ثبت ذلك وبثت فضيلة عليهم باولئك السبع هذا  
كما ذكرنا واعتقد اهل السنة والجماعة تزيك جميع الصحابة  
رضي الله عنهم وجوابا باثباته العدة لكل منهم والكف عن الظن  
فيهم والشاعليهم كما اثبت الله سبحانه ونفاه عليهم اذ قال كنتم  
خيرا من اخرجت للناس وقال لقائ وكذا جعلكم امة وسطا  
لتكونوا شهداء على الناس وسطا اعمدوا واحبارا والصحابة  
هم التي فيكون هذا الخطاب على لسان النبي صلى الله عليه وسلم  
حقيقة وقال تعالى يوم لا يخزي الله النبي والذين امنوا معه  
نزيه يحيي من ابداهم وما يماتهم وقال تعالى محمد رسول الله  
والذين معه اشهد على الكفار رحبا بينهم نزاهة وكفا سجدا  
بينهم قولوا لله ورسولنا وقال تعالى لقد رضي الله عن  
المؤمنين اذ بايعوا بك تحته الشجرة وكذا اي وكذا الله عليهم  
اي عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وروى عنه محمد بن علي بن ابي  
انه قال لاصحابي كاللخوم بايعهم اقتديهم اهتد بهم واهل الدار  
واجماع على غير محاوره صلى الله عليه وسلم قال لو انفق اجمعهم  
كذا في نسخ الميثاق الذي في الصحاح يبين انهم اجمعوا  
فلو ان احد الشق على احد ذهب ما يلزم احد منهم ولا يضيف  
مروى رواية اي فان احكم بكاف الخطاب وفي رواية للزبيدي  
لو انفق احكم الحديث والضيف بفتح النون لغة في الضيف  
وقال صلى الله عليه وسلم خيرا القرون فزني منهم الذين يلزمهم

س



أخرجهم الشجان وقال صلى الله عليه وسلم الله في أصحابي  
لا تنفوا عنهم غرضا بعدك فمن أخرجهم فنجبى أجهم ومن أخرجهم  
فنجبى بعضي بعضهم ومن أدام ففقد أدام ومن أدام فقد  
أدام الله وسكوله ومن أدام يسيرك ان يأخذ به أخرجهم  
الزبدى وأسلم على هذه الحديث كتابه مختصه وما جرك  
بين معاوية وعلى رضي الله عنهما من الحروب بسبب طلب  
تسليم قتلة عثمان رضي الله عنه لمعاوية ومن معه لما بينهم  
من بؤرة الدعوة لأن طينتها الأجناد منكل منها لاعتناطة  
من معاوية رضي الله عنه في الامانة أدخل على رضي الله عنه  
أن تسليم قتلة عثمان على الفور مع كثرة عسايرهم واختلاطهم  
بالعسكر يودي إلى اضطراب أمر الامانة العظمى التي انتظا  
كلها أهل الاسلام حضورها في بدلتها قبل استكمال الأمر في  
قوى التأخير أي تأخير تسليمهم أصوب إلى أن يتحقق  
التكليف ويلتزم عليهم أولا ولا فإن بعجزهم عن مصلح الخراج  
على علي وقتله كانا يوم الجمل بان يخرج عنه قتله عثمان  
على ساقط في الغفلة من كلام الأشتر الجعفي أن متى  
والله أعلم اصبح مؤامرا لا وقد كان الذين تنازعوا على قتل  
عثمان رضي الله عنه وحضره جوعا من أهل مصر فبلاهم  
حساسة الف وقيل سبعاوية وقيل حسانية وجع من  
الكوفة وجع من البصرة قدروا كلام المدينة وجريتهم ما جرت  
بل قد وردوا إليهم وعلى يوم مؤامرا من عسكر الألف مؤامرا  
الحامل أهل رضي الله عنه على الكوفة من التسليم أوامر الخروجر  
ألم بعين عليا رضي الله عنه أي أنهم أي قتلة عثمان رضي  
الله عنه بقتل جميع باع التزاما من القتل على تناوب  
فاسد استلوا به دم عثمان رضي الله عنه فكانوا عليهم

طرح

الاشتر

أمرنا ظنوا أنها مبيحة لما فعلوه خطأ وبعلاهم كعظمهم  
أمر الحاكم بن عمكنا له وردة إلى المدينة بعد أن طرده العتي  
صلى الله عليه وسلم ونفذ بعد إقامته في ولاية الأعمال والباقي  
أما انقاد إلى الامام العدل لا يؤخذ بالاعتناء وبيل من دم  
كل مؤامرا أي إلى حقيقة رضي الله عنه وعينه وهو المدح من قوله  
أن في كثر فيها القتلوه في خال القتل بسبب القتال ولا  
ما انقلوه لا في القتل ولا في القتل بسبب قتلهم فقامت  
له هذا أن فوجي كان لما ذهب إليه عكر رضي الله عنه والا وجه  
سببها هو الأول له هاب كثر من العليارهم رضي الله تعالى إلى أن  
قتله عينا ثم يكونوا بها بل لهم طاعة وعناية لعدم الاعتداء  
بسببهم ولا لهم أصروا على الباطل بعد كشف الشبهة وإيضاح  
الحق لهم فكيف كل من التخل بتمية صار يجتهد إذا شهد نفع  
للقاصر عن درجة الاجتهاد وهذا الابتس على عهد الامام  
التي من أن من لم يشكروا لنا ويل حكمهم حكم البغاة في  
عدم الضمان على الفضيل البق نعم لكن قتل اسيد عثمان  
في قتاله فانه لم يقتل بل أدى عن القتال فانه قال لما هم  
ابو هريرة بالقتال عرفت عليك يا ابن هريرة الامية يستعد  
فان ادفعني وسائد في الملبس بنسب رواه ابو سعيد  
العتري عن أبي هريرة كما ذكره صاحب الاستبصار هذا التحا  
ذكرنا لك وأعلم انه قد اتفق أهل الحق وهم أهل السنة  
والجماعة رضي الله عنهم على أن معاوية أيام خلافة عكر  
رضي الله عنه من الملوك من الخلفاء واختلف مشايخنا في  
امامة عليا معاوية بعد وفاة علي رضي الله عنهما فتشك  
قتل معاوية الفقدت له البيعة وقيل لا أي لم يجر اجام  
لنوله عليه الصلاة والسلام الخلافة بعدك ثلاثون ثم تضرع

ملكاً عضوياً كذا أو رده المم والعضو في صورة الانزوى  
في تذبذب اللغة بانه الذي في عصف وظلم كانه بعض على  
الربا والحدوث في السنن رواه ابو داود والنسائي  
والشاشي في بعض هذه اللفظ واخرى الا لساناً اليه لفظ  
رواية الترمذي من حديث سفيانة قال سمعت رسول  
الله صلى الله عليه وسلم يقول الخلفاء بعدى ثلاثون سنة  
يكونون ملكاً وقد انقضت الخلافة بوفاة الامام  
عليه رضي الله عنه وهذا التقريب فان علياً رضي الله عنه  
نزل في شهر رمضان سنة اربعين من الهجرة والاكبر  
عليه من تسامع عشرة ووفاة النبي صلى الله عليه وسلم  
سنة احدى عشرة في ربيع الاول والاكبر على اربعة  
ثاني عشرة في جمادى والثلث في شعبان سنة  
وتمت ثلاثين سنة خلافة الحسن بن علي رضي الله عنهما  
ويقال انه جعل قول من قال باسامة بن معاوية وفاته على  
عليه بعده اى بعد من وفاته على رضي الله عنه بغير مخرج  
نصف سنة كما ذكرنا وذلك عند تسليم الحسن الامر له اى  
الى معاوية ونصفه لتسليمه له وفي جميع البخاري عن الحسن  
النص على انه عنده قال استقبلني والى الحسن بن معاوية  
بكتائب امشال لي فقال عمر بن العاصي لمعاوية اى  
لارى كتابي في نولي حتى تغفل اقله فقال له نعم وانه  
والله خير الرجلين اى عمر بن قنبل هو وهول هو وهول هو  
من لي يا مود المسلمين من لي بكتابي من لي بضيعتهم فبعث  
اليه رجلاً من قريش من بني عبد شمس عبد الرحمن بن سبرة  
وعبد الرحمن بن عامر فمات الادهب اليه الرجل فاعطاه  
عليه وقال له واطلب اليه فذخا عليه وكلمه وقال له واطلب

اليه فقال لهم الحسن بن علي فامضوا بعد المظك فوامضوا  
من هذا المال وان هذه الامة قد عانت في دماء فاما فانه  
ليعوض عليكم كذا وكذا او يطلب اليك ويسألنا قال من لم  
يهدا قال لا تخلف اليه فاسألهم ايها الامم الحق لك به فضا الحجة  
قال الحسن اى النصري وقد تسعته ايام فيكون يقول ارايت  
رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر والحسن بن علي الخبيث  
ومو يقبل على الناس مرة وعليه اخرى ويقول ان ابنى هذا  
سبيد ولعل الله ان يصلح به بين فتيين عظيمين من المؤمنين  
وجهه قول الحاشين لانه معاوية بعد تسليمه اى بعد  
تسليم الحسن الامر اليه ان تسليمه اى الحسن ما كان الاضرب  
عدم تسليمه رسول الحسن وفقد اقتتال والسفك ان لم  
يسلم الحسن ولم يوال الحسن ذلك اى لم يكن رايه الفتنة والفساد  
فترك الامر له فمات له ما السلمي هذه اتمام الكلام في ولايته  
معاوية رضي الله تعالى عنه وقد اختلف في احواله بعد ابيه  
فقال في ما وقع منه من الاجترار على العزيز الطاعة مرة كما لا يمكن  
الحسن وسأجرك مما يقع على ساعه الطمع وبهم لذكره السمع  
وقيل لا اذ لم تثبت لشاعة تلك الاسباب الموجبة للفساد  
وحقيقة الامر ان الطريفة الدائمة الفرية في شانه الموقوت  
فيه رجع امره الى الله سبحانه لانه عالم الخفيات والباطن  
مكتوبات السور ومواجيس الصواب فلا يتوقن لتكفيره اصلاً  
وهذا مع الاسلم والله سبحانه وتعالى اعلم الاصل المتنازع  
شروط اتمام بعد الاسلام امور فتن المذكورة والدرع والعلم  
والكفاة وقد اخل المعصية شراط التكليف والحرية وكان تركه  
لظهوره لانه لا يفتي امامه الدين والمعتوه كقصور كل من اعني به  
لعمته كيف ندين الامور الحاشية ولا اسامة العبد لانه مستغرق





الامامة عندهم مع الكراهة واذا قدر لسان الامامة حال  
 كونه بعد لاسم جاري في الحكم وقوله في ذلك اربعة فيقول ولكن  
 يستغنى عن ذلك ان لم يستلزم غيره فثبت ويجب ان يدعى له  
 بالصلاح وبحقه ولا يجب الخرج عليه كذا النقل الحنفية  
 عن الحنفية وكثيرهم قاطبة سقطة في توجيهه على ان  
 وجهه هو ان الصحابة رضي الله عنهم شكلوا خلف بني امية  
 وقلوب الولاة عنهم فقد سلكوا غير واحد من الصحابة خلف  
 مروان بن الحكم وروى البخاري في تاريخه عن عبد الله بن  
 البركات قال ادرت عشرة من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم  
 فضلي خلف امة الجور وفي هذا التوجيه نظر ظاهر لا يخفى  
 ان اولئك البعض من بني امية كانوا لما لم يقبلوا على الامر  
 والمنقلب فخرج منه هذا الامر اه ولاية الغضا والامارة  
 والحكم بالاستفتاء وخوفا للضرورة وليس شرط صحة  
 الصلاة خلف امام عبد الله فتدري كما يورد او من حديث  
 ابي هريرة يرفعه الجهاد واجب عليكم مع كل امير يراكان  
 او فاجرا او ضاللا واجبة عليكم خلف كل مسلم بما كان او  
 فاجرا وان عدل الكفاية وما زال الحال عند الغنطي كما نولم  
 يوجد فتوى عدل او وجد فتوى عدل ولم يقدراى لم  
 ترجع فتوى على تلبية لغير الجوزة على الامراء وحكم  
 في كل من الصور بنسب بصحة ولاية من ليس بفتوى ومن  
 ليس بعدل للضرورة والانتظار لمر الامنة في فصل الخصم  
 وتكاف من الاول الى واحد الكفاية وغير ذلك واذا وجدت  
 الشروط في جماعة بحيث يصلح كل منهم للامامة فالاولى  
 بالولاية افضلهم فانه لو الغضول مع وجوده اى الافضل  
 صحت امامته لا بد من رضاه الله عنه لما حضرته الوفاة جعل

الامر بشورى في السنة عثمان وعلي وطليحة والذين  
 وسعد بن ابى وقاص وعبد الرحمن بن عوف اى تولى  
 الامامة اياهم كان ولم يكونوا سوا في الفضل للاختلاف  
 على ان عليا وعثمان افضل من الاربعة الاخرين واختلف  
 اهل السنة بين علي وعثمان فتوقف بعضهم وروى  
 النزول عن الامام مالك بن ابي عبد الله المازري عن  
 المدونة ان مالكا رصده الله تعالى سبل اى الناس افضل  
 بعد نبيهم فقال ابو بكر بن مالك او في ذلك شك نعم  
 قال قيل له فلي وعثمان قال ما ادركت احدا من فتوى  
 به يفضل احدهما على صاحبه وحكى القاضي قياض قولا  
 ان مالكا رجع عن الوقف الى الفضيل عثمان قال القزطبي  
 وهو الاصح ان شاء الله تعالى وقد قلت مالكا الى التوقف  
 جيبى ما ايضا امام الحرمين فقال لما قال علي ان  
 ابا بكر افضل ثم عرو نقارض الظنوت في عثمان وعلي  
 انتهى وهو مبعول الى ان الحكم في الفضيل ظني واليه  
 ذهب القاضي ابو بكر لكنه خلاف ما مال اليه الاثري  
 وخلاف ما يقتضيه قوله مالكا ان اى في ذلك  
 شك وعبرم احروك مع اهل الكوفة ومنهم سعيان  
 الثوري بنفضيل على علي عثمان والاشعثي بنفضيل  
 عثمان كما حكاه عنهم الخطابي وغيره واليه ذهب الشافعي  
 واحمد وموسى بن عيسى مالكا فعلى من حصل الامر على التغيير  
 بين ولاية معصوم وفاضل ومن القول بالتوقف مع  
 القول بنفضيل على ان الافضل مطلقا ليست الا  
 شرط الكمال من فتوى الامامة لا شرط الصفة ولا اختيار  
 والنقيب بشرط الكمال انما هو متعارف للحنفية للائمة



ولا يولي الامامة الا من واحد لقوله صلى الله عليه وسلم  
 ان ابوبكر اخي لثقتي فاقبلوا الاخر مني رواه مسلم  
 من حديث ابى سعيد الخدري والامر ينقله مجمل  
 كما صرح به العلم على ما اذا لم يندفع الالبا لقتل فانه  
 اذا اصر على الخلاف كان ما عينا فادامته دفع الالبا لقتل  
 قتل المعنى في امتناع بقدر الامام انما كان مقتضود الاما  
 من اتحاد كلمة اهل الاسلام وان دفع الفتن وان التقد  
 يقتضي لزوم احتساب الاحكام منقضية قال الحجة  
 الاسلام الغزالي قال في عدد من موقوفون وعباراة الحجة  
 عنه من الموقوفين هذه الصفات فالامام انما انقضت  
 له البيعة من الاكثر وعباراة من اكثر الخلق والتخالف للالك  
 باع جيب ربه الى الانقياد الى الحق انتهى وكلام غيره من  
 اهل السنة مقتضاه اعتبار السبق فقط فاذ اباع الاقل  
 داهلية اولاه باع الاكثر غيره فالتالي جيب ربه والامام  
 من الاول ويمكننا وبيل كلام غيره من اهل السنة بان مراد  
 باحتساب العدة اخضاعهم في الوجود لا في عقد الولاية  
 لكل منهم ويكون قوله فالامام من العقول لاهل البيعة  
 من اكثر الخلق جريا على ما هو الصادة القابلة فلا يهوم  
 له وبالله التوفيق وببيت عقد الامامة بأحد امرين  
 اما باستخلاف الخليفة اياه كما فعل ابوبكر الصديق رضي  
 الله عنه حيث استخلف عمر رضي الله عنه واجماع الصحابة  
 على خلافه بذلك اجماعا صحت الاستخلاف واما بيعة  
 من يقترب بيعة من اهل الحل والعقد ولا يشترط بيعة  
 جميعهم ولا عدد محدود بل يكفي بيعة جماعة من العاقل او جماعة  
 من اهل الرأي والندب بغير وعد الشيخ ابى الحسن الاشعري

رحم الله تعالى بكى الواحد من العلم المشهورين من اول  
 الراى فاذ اباع بقدر فقد قال عمر لا يعبده السبط  
 بكى ابابكر فقال انقول هذا وابوبكر خاص  
 فباع ابوبكر رضي الله تعالى عنه ولم يوافق ابوبكر الى انشاد  
 الاخبار في الاقتطار ولم يترك عليه وباع عبد الرحمن  
 ابن عوف عثمان فتنعه ببيعة اهل الشورى وغيرهم  
 وانما يكفى بالواحد الموصوف بما من بشرط كونه  
 اى عقد البيعة منه بمشهد شهود اى بحضورهم لدفع الانكار  
 اى انكار الانقياد ان وقع بان ينكر اتفاقه وقوعه  
 او بان ينكر انكاد اخر انعقاده ويدينه عقد لعينه  
 سراعقد اختلعا على هذا العقد وهذا الالبا وخاصة  
 صور صاحب المقاصد والموافق الانكار وشروط الحق  
 حصة كل منهم اهل للامامة اخذ من جعل على الامر شورى بين  
 ستة فتابع الحصة منهم السادس وكذلك بعض الحنفية اشترطوا  
 مبايعة جماعة دون عدد مخصوص فلم يكف بالواحد الاصل  
 العاشر ليقود وجود العلم والعدالة فتنه بضد الامامة  
 بان يغلب عليه اهل الاحكام او فاسق وكان في ضم فيه  
 على اثاره فتنة لا نظا قتلنا باقتضاد امامة على ما قدما  
 في الاصل الثاني سعي كيدا يكون نصرا فائاه اثاره العنتنة  
 التي لا نظا في كين بين قتلهم وهدم قصره واذ انقضت بيعة  
 قضاي اهل البقي اى افضية قضايهم في بكارهم التي عليهم  
 علمه لمسح الحاجة الى حاجتهم الى تنفيذها فكيف لمقتضى  
 بصحة الامامة مع فقد الشروط عند لزوم الضرر العام  
 بتقدير عدم اى الامامة باله لا يحكم بالانقضاء فيبقى الثاني  
 فرض الامام لم وتكون افضية باسدة بناء على عدم صحة

نزلت الدنيا واذا انقلب احق فاقول للشر وط على ذلك المنقلب  
اولا وقد مكانه فها انقلب الاول وصار الثاني اما  
ويجب طاعة الامام عدا لا كان واجبا اذ لم يخالف الشوع  
لحديث مسلم من خرج من الطاعة وفارق الجماعة كانت ميتة  
جاهلية وحديث الصحيحين من كره من ايمه شيئا فليصبر  
فانه من خرج من السلطان شيئا مات ميتة جاهلية وحديث  
مسلم في قوله والارواح في شيئا من مصيبتهم فليكره  
بابه من مصيبتهم ولا يترعن بدمان طاعة واما الخالف  
الشوع فلا طاعة لمخلوق في معصية الله عز وجل كما ورد  
به الحديث في الصحيحين بل لا طاعة لمصعب الله اما  
الطاعة في المروق وفي البحارة والسفن الاربعة بل لا طاعة  
للشوع والطاعة على المراسم فيها احب وكره ما لم يوس  
بمعصية فاذ المربعية فلا شوع ولا طاعة عند انعام الاربعة  
الاربعة الخاوية للاصول الاربعة والله اعلم والى التوفيق  
الخاتمة في بحث الايمان والمظن فيه في مواضع ثلاثة  
في مفهومه وفي مقتضاه وفي حكمه اما المظن الاول ففي مفهوم  
الايمان لغة وشوعا اما مفهومه لغة فهو التقديف مطلقا  
كما سيذكره المص في بعده وميزة امن المقدية او الصيرورة  
فقطي الاول كان المصدق جعل ايمانا من كذبه وعلى  
الظاهر كان المصدق متفادرا من ان يكون مكذبا وباعتبار  
تضمن معنى الاقرار والاعتراف بعدى بالما كما في قوله  
نقالي امن الذي يقول يا ائمة الله وباعتبار تضمن معنى  
الاعتراف والقبول بعدى باللام ومنه فامن له لوط والحكم  
الواحد يقع فكلهم فكلهم فكلهم فكلهم فكلهم فكلهم  
مختلفة مثل امن بالله اى بانه واحد متصف بكل كمال

كالمنزه عن كل وصف لا كالفناء وامن بالرسول اى بانه  
يعتبر من الله صادق فيما اخبر به وامن بالملائكة اى بانهم  
عباد الله المكرمون المقصودون وامن بالملكوت بهم عتق  
الله بكتب الله اى بانها منزلة من عنده وكل ما تضمنته  
حق بوضوح حق وصدق واما مفهومه شرعا فمفهومه اقوال  
حتى المص من الاربعة فالاول انه تصديق خاص بغيره بقوله  
فقطي الايمان هو التصديق بالقلب فقط اى بقول  
القلب وانما له لما علم بالضرورة انه من دين محمد صلى  
الله عليه وسلم بحيث نظمه العامة من عيني فنفق رالى  
نظر واسند الاله كالحداينة والنبوة والبعث والجزا  
وجوب الصلاة والزكاة وحرمه الخ ومفهومه وكفى  
الاجمال بما لا يخط اجمالا كما يمان بالملائكة والكتب  
والرسول ويشترط التفضيل فيما لا يخط ففضلنا تجر بل  
وميكائيل وموسى وعيسى والنوراة والايخل حتى الى  
من لم يصدق في واحد معين من كماله والقوله بان  
سمى الايمان هذه التصديق فقط هو المختار عند  
جمهور الراية وانه قاله الماترى و قوله اوضح الطاعة  
هو كما به للقول الثاني وهو ان سمي الايمان تصديق  
القلب والاقترار بالصفات وعمل سائر الجوارح فانه  
على هذه امركة من امور ثلاثة اقرار بالصفات وتصديق  
بالتيمان وعمل بالاقرار في اكل شيئا من كماله وهذا  
قول الجوارح ولذا العز ويا لذيذ فقالوا ان من تلك  
مطلقا كما في تنقاج الماهية والذنوب عند هم كيا  
كلها وتقبلهم بانفسهم الماهية مبنى على انه لا واسطة  
بين الايمان والكفر اعلى كاذب اليه العترة من انبات



الواسطة فلا يلزم عندهم من انفسنا الاسلام بقول  
 الكثر وان وافقوا الخواارج في اعتبار الاعمال فانهم يخالفون  
 من وجهين احدهما ان المعتزلة يفسون الذنوب الى  
 كتابهم وصغارها وكتاب الكثرة عندهم فسق والفسق  
 عندهم ليس بمومن ولا كاف بل منزلة بين المنزلتين  
 والثاني ان الطاعات عند الخواارج جزء من طاعات او  
 نخل وعصو وعند المعتزلة الطاعات شرط لصحة الايمان  
 كاسما في بعدكم المختلفوا فقال العلالي وعبد الجبار  
 الشرط الطاعات فمن كانت او نقلا والنجباء والله واكثر  
 معتزلة البصرة الشرط طاعات المفترضة من الافعال  
 والشرط كون الفواضل وقوله اوباللسان عطف  
 على قوله بالقلب وهو عبارة للمقول الثلاث وهو ان  
 الايمان التصديق باللسان فقط اي الاقرار بحقيقة  
 ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم بان ياتيك بكمشي  
 الرسالة وهذا هو قول الكرامية قالوا فان طابقت  
 تصديق اللسان تصديق القلب فهو من ما ج  
 ولا اي وان لم يطابقته فهو من مخلص في النار فليس الكرامية  
 كبير خلافا في المعنى وقوله اوبالقلب واللسان حكايته  
 للمقول الرابع وهو ان الايمان تصديق بالقلب واللسان  
 معا ويعبر عنه بالان تصديق باللسان واقرار باللسان  
 وهو مقول عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى ومشهور عن  
 اصحابه وعن بعض المحققين والتصديق كما يكون  
 بالقلب يعني دخالة وقوله لما التفت له يكون باللسان  
 بالان يشترط الوجدانية وحقيقة الرسالة وادراكها من مومن  
 الايمان كما من التصديقين فيكون كل منهما اي من

قوله تصديق  
 باللسان  
 يعني  
 اقرارا  
 بالرسالة

التصديق القلبي والتصديق اللساني ركنان في الايمان  
 كما في مضمون الايمان فلا يثبت الايمان الا بهما الا عند  
 الخواارج عن النطق باللسان فان الايمان يثبت بتصديق  
 القلب فقط في حقه والتصديق ركن لا يشترط السقوط  
 اصلا والاقرار قد يحتمل وذلك في حق الصالحين عن  
 النطق والمكروه وكذا في وكما هو مقول عن ابي حنيفة  
 وممن روي عن ذكر الاحتياط وافق عليه فيصدق ان يقال  
 ان جعل الاقرار باللسان ركنين ركنان في الايمان هو  
 الاحتياط باللسان اليه علم طاعة راجع حقيقة  
 الايمان والنصوص التي عليه اي على كونه ركنين وكذا  
 اي ذكر هؤلاء القائلون يكون الاقرار ركنين في النصوص  
 ما نقلت من الكرامية لقولهم الباقى ذكره من نحو قولهم  
 عليه الصلاة والسلام امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا  
 لا اله الا الله عن قال لا اله الا الله فيغفر عنهم من نفسه  
 وماله الاجرة ومسابه على الله تعالى اخرج الشرح  
 وفي رواية لما حتى يشهدوا لا اله الا الله ويؤمنوا  
 به وبما جئ به فاذ اقبلوا ذلك عصمو الحديث وفي  
 رواية لابي داود والترمذي علمت ان اقاتل الناس حتى  
 يقولوا لا اله الا الله فاذ اقبلوا عصمو مني وما هم  
 وامرهم الاجرة وحسابهم على الله الا ان اباداود  
 قال منقول ابل عصمو ومن نحو قوله تعالى من كفر بالله  
 من بعد ايمانه الا من اكره وقليه مطيع بالايان الآية  
 جعل المتكلم كذا راجع ان قلبه مطيع بالايان ولكن عن  
 عنه للاكراه وان كان كافرا باعتبار اللسان حيث نطق  
 بالكفر يكون مؤمنا باعتبار اية اللسان ايضا لا اتحاد

مورد الايمان والكفر اي محل وروعهما اذا قلنا محل  
 بخلاف مورد مما وصرح في الآية السابق ذكرها بانبات  
 الايمان بالقلب وابانات الكفر ايضا بمقله في ابانته  
 الايمان وقلبه مطمئن بالايمان وينزل في ابانات الكفر  
 له ولكن من شرح بالكفر صدرا فان الصدور محل القلب والقلب  
 هو المراد منه ومما في ابانات كل من الايمان والكفر بالقلب  
 محل انما في بين الفرقين الاشاعة والخفية فوجب  
 كون الايمان بها في القلب واللسان لما من الدلالة  
 على كون كل منهما مورد الله ومما لا حياطة لايته ببنائه  
 ويجيب من طرف جمهور الاشاعة عن الحديث ان معناه  
 ان قوله لا اله الا الله شرط لاجرا احكام الاسلام حيث  
 رتب فيه على القول الكفر عن الدم والمال لا النجاة في  
 الآخرة الذي هو محل النزاع وعن الآية بانها دالة على  
 ان لا اثر للسان في النجاة في الآخرة كما شهد له  
 قوله تعالى ان الدنيا فتن من الله ترك الاسلام من النار  
 حيث وصفهم بانهم اقواغ الكفر مع تصديقهم باللسان  
 على ان من تحقق الخفية من واثق الاشاعة كما يليه  
 عليه الم يقول الا ان قول صاحب العدة وهو كما صرح  
 ابو البركات عبد الله بن محمد بن محمود الشافعي من ان  
 من الخفية الايمان هو التصديق من صدق الرسول  
 صلى الله عليه وسلم فيما جاء من الله فهو مؤمن فيما بينه  
 وبين الله تعالى والاقرار به اجمالا احكام مسمى قول  
 صاحب العدة بعبارة القول المختار عند الاشاعة  
 ينبع فيه صاحب العدة بان تصور الماتريدي والمراد  
 بالاحكام في قوله اجمالا احكام الدين بالانتماء للصلاة

خلفه

خلفه الصلاة عليه ودفعة في مقابله المسلمين وغير ذلك  
 كعصية الدم والمال ونكاح المسلمة ونحوها قال في شرح  
 القاصد ولا يخفى ان الاقرار بهذا العرض اي لاجرا الاحكام  
 لا بد ان يكون على وجه الاعلان والاطهار للاسلام وغيره من  
 اهل الاسلام خلاف ما اذا كان اتمام الايمان فانه يكفي  
 مجرد التكلم والم يظهر على غيره والتحقق القائلون بعدم  
 اعتبار الاقرار اعلانه بل هو المصدق ان يعتد به انما  
 طولب به ان يقر فان طولب به فله يقر به فهو في كونه عن  
 الاقرار كونه عناه وهذا لما قالوا ان ترك العناد شرط  
 وهو به اي فسر وان ترك العناد بان يعتد انسه  
 متى طولب بالاقرار ان يقر به هذا الكلام نقص على من  
 الاقرار الى التصديق ركنا او شرطا واما ضم غيره مما  
 هو شرط جزما فقد شبه عليه بقوله ولا يخلو فقد ضم  
 الى التصديق بالقلب على القول بان سمي الايمان او  
 الى التصديق بها في القلب واللسان في تحقق الايمان  
 وابانته امور رغب بقوله ضم بانها عن الفاعل الاخلاق  
 في اي تلك الامور اخلافا بالايمان انما كثر ترك السجود  
 للصوم وقتل بنى كذا في نسخ المتن وهو سهو والذائق خرف  
 الكاف بان يقال وتسل بين عطف على السجود اي وترك  
 قتل بنى او الاستخفاف به او الاستخفاف بالمصحة والكفة  
 ولو عطف الجميع بالواو لعاد اليها في الكفة ليكون المعنى  
 وترك الاستخفاف به وترك الاستخفاف بالمصحة  
 وترك الاستخفاف بالكفة فيصير باستغفال ترك  
 الاستخفاف بكل من بالحق لكان اولى وكذا اي وكما  
 من ان ارتكاب احد الامور محل بالايمان وتركه كاشغاف



ما اجمع عليه من امور الدين بعد العلم بأنه مجمع عليه وانكاره  
اي انكار ما اجمع عليه بعد العلم به اي بأنه مجمع عليه فقول  
بعد العلم به متعلق بكل من المخالفة والانكار وقيل  
العلم بالنسبة لانكار ما اجمع عليه بما اذا كان فيه نقص ونقص  
في معرفته الخاص والعامة كان انكاره انكسار اليقين  
من بين الصلح حيثما صاحب فانه مجمع عليه وفيه نقص كلفه  
مما يخفى على العامة قال الامام ابو القاسم الاسفرايني  
بعد ذكرها اي ذكر الاخلالات السابق ذكرها او وجد  
ذلك الاخلالات دلتنا على ان التصديق الذي هو الايمان  
مفترق من قلبه الى ان قال يعني الامام ابو القاسم المشار  
اليه لاستحالة ان يضمن السمع بكفر من بعد الايمان لانه  
جمع للتصديق ولا يخفى على متأمل ان بعض هذه الامور  
التي تقدم ذكرها قد ثبتت اي توجد وتتحقق وصاحبها  
مصدق بالقلب وانما يصدق عنه لقائمة الامور فتعرف  
الايمان بالتصديق القلب فقط غير ما في لصدق القلب  
مع اقتناع الايمان بالمتطوع به في تحقيق معنى الايمان  
امور الاول ان الايمان وضعه اخصوصه الى من عقائده  
واعماله امر الله سبحانه به عبادته اي امره بالتسليم به  
اعتقاد او عملا وربته على فعله اي التمسك به لا سيما  
لا يتحقق عنه وذلك اللازم هو ما كان سميانه من خير  
بلا انقضاء ومواعدة الايمان وربته سبحانه على تركه  
اي ترك التمسك به للموضوع ضده وهو ما كان من  
شي بلا انقضاء وهذا الصدق يقوفا ولازم  
الشرع والامام الثاني ان التصديق بما اخبر به النبي  
صلى الله عليه وسلم من انقضاء الله تعالى بالالوهية وغيرها :

ما اخبر به كالحش والخز والخفة وانما اراد ان كان ذلك التصديق  
على سبيل القطع وتوابعه من مضمومة اي مفهوم الايمان فتقوله اي  
مضمومة خبرا في عبارة الامر انك انك قد اعترفت في نزول  
لزم الفصل اي انقضى بذلك الموضوع الذي كثر به العباد يعني  
الايمان وجود امور عدم اي عدم تلك مضمومة فتدبر ومترتب  
بصيغة اسم المفعول والمعنى من تلك المفعول الذي هو مشروفا  
انقضا على عدم تلك الامور وتلك الامور التي اعترفت وجودها  
لذلك تلك الملازم وبذلك على عدم هذه كتنظيم الله تعالى  
وتنظيم انبيائه وكتبه وبيته الحرام وترك عطية على تنظيم اي  
وترك الحجة للصحة ونحوه اي هو السجود للصحة من الفضل  
المكفرة والافقية اعطى الله تعالى تنظيم اي وكالاته وهو  
الاستسلام الى قبول امره وتواضعه سبحانه وتعالى الذي هو  
اي ذلك الاستسلام معنى الاسلام وقد اتفق اهل الحق وهم  
فريق الاسلام والخليفة على تلازم الايمان والاسلام بمعنى  
انه لا يمان لا يقبل الاسلام وعكسه اي اسلام يعني بدول  
ايمان فلا يتصور احد ما عن الآخر ويمكن اعتبار هذه الامور  
اي التصديق والافقار وعدم الاخلالات بما ذكر اجزا للمعنى  
الايمان فيكون انقضاء ذلك الملازم الذي هو ما اشارنا تعالى من  
خير بلا انقضاء عند اقتضاها لان الايمان بانقضاء حرمه  
والوجد حرمه الذي هو التصديق بحقيقة ما فيه انه نقل  
عن مضمومة للنسوة الذي هو جود التصديق الى مجموع اي  
المؤمنين بحقيقة وضعها في ايمانها لفظ الايمان هو اي التصديق  
بحقيقة اي من تلك الامور التي عرفت بتوابعه ولا بأس به انك  
بالقول بان الايمان نقل الى مجموع الامور المذكورة وان  
كان المخالفة اخلالاتا سيما في ما قد طعنوا به انه لا يثبت على

حاله الاول اذا فاعترى الايمان شرعا اى من جهة الشرع وبالاع  
 المفهوم منه بقدر ما خاص به فكونه لغة لمطلق التعديف  
 كحاشية في وهو اى التعديف الخاص كما يكون تعديفا بامور  
 خاصة كالوحد النبوة والبصوت والجزا والرسول والملائكة وما كبت  
 وغيره من صوريات الدين بالنسبة الى الايمان واعتبر فيه  
 شرعا ايضا ان يكون بالاعتقاد العلم انفسا ايمان العقل  
 ايضا صحة والآي وان لم يمنع صحة ايمان العقل من صحة  
 اى فالاعتبار حينئذ في الايمان الجزم الايمان الذى لا يجوز معه  
 ثبوت التعديف سواء كان لموجبه من نفس او عقل او عادة وهو  
 العلم واللا موجب كاعتقاد العقل وهو اى الايمان في اللغة  
 اعني من ذلك لانه التعديف الغلابي مطلنا نحو فاعني له  
 لوطا اى صدق وانما انتم بمؤمن لما اى محصيه ق وفعله وعينه  
 اعتبارا متباين لقوله فيما سبق فيمكن اعتبارها هذه معطوف  
 عطف جملة على جملة اى ويمكن اعتبار الامور المصروفة الى التعديف  
 المحترمة لغير الايمان على هذه القول شرطا لاعتبار  
 اى الايمان شرعا وهو القول المتماثل لم فينبغي ايضا اعتبار  
 الايمان مع وجود التعديف في محله القلب واللسان اذا لم  
 يلزم من عدم التعديف عدم الشرط ولا يمكن اعتبارها  
 شرعا شرط الثبوت اللازم الشرعي فقط اى دون  
 ملزومه وهو الايمان فينبغي اى فينبغي على اعتبارها  
 شرط اللازم واما الملزوم لانه لا يتبادر عند انتفاء  
 مع قيام الايمان الملزوم لان التعديف انفسا انتفاء اى  
 انتفاء تلك الامور ثبتت عند لان الايمان وهو لازم للتعديف على  
 ما ذكرناه فيما سبق فيثبت ملزومه وهو الكفر لان الملزوم  
 اذا انتفاء اوله لم يكن بغيره واسطة فليزمن من ثبوت كل من

ثبوت

ثبوت فنده المتعارف لثبوت لازم ذلك الصند واعلم ان الاستدلال  
 الذى به يكسب التعديف الغلابي ليس شرطا لصحة الايمان  
 على هذا هو المختار الذي عليه الفقهاء وكثير من العلماء صحى  
 ايمان الخلد ومنعه كبرى يوم المعتزلة كما في العدة والبدائية  
 وغيرهما ونقل المنع عن الشيخ الخليلي الاشعري فقال الاستدلال  
 ابر القاسم القشيري انه اخبر عليه وقولنا بالمعنى الخيزير  
 يحمل النزاع لثبوتهم وقيل ان يري معتزلة الايمان بالله تعالى  
 اذ كلام القوام في الاصناف يحتمل الاستدلال بالحوادث  
 اى عبادتها على اى رجوعه تعالى وعلى مصانعة من العلم  
 والارادة والقدرة وغيره والتنزيل على ما يسمع الناس  
 بقوله ان الخلق ربهم وخلق كل شئ وخلق العباد  
 عليهم وهذه الاشربة لم فيجزم ذلك لغيره بمحض ادراكه  
 هو لا يتبين الظاهر وتكثيرا بالوحدة اى تعظيما لمقامهم  
 عن الخطا للشرع وتوافقهم على ذلك وهو ان يعقلوا فاذا  
 حصل عن ذلك التوهم لا يجوز معه كون الواقع التعديف اى انفس  
 من الخبر وبه فقام الكلف الذى يحصل هو ذلك الجزم بالوفا  
 من الايمان من حيث يتبين اى الذى هو الايمان اذ لم يبق بعد  
 حصول الجزم المذكور سوى الاستدلال ومنه فلو الاستدلال  
 بمحصول ذلك الجزم فاذا حصل الكلف كما هو الغرض  
 منه اى الاستدلال فثبتت قدامه بالواجب ومنه فلو هذا  
 التخلييل ان لا يكون عاميا لعدم الاستدلال اى بتركه  
 لان رجوعه اى الاستدلال لانك لا تحصل ذلك الجزم فاذا  
 حصل سقط هو اى وجوب الاستدلال الذى هو وسيلته  
 اذ لا معنى لاستحصاء المقصود به لو صليت بعد حصوله  
 وانه غير ان بعضهم ذكر الاجماع على عصيته بترك الاستدلال

لا

٩١



معرض

فان مع ما نقله هذا البعض من الاجماع فسبب اى قصصا انه  
 سبب ان التقليد عند ائمة وعلماء التوحيد المقتله بعد جرمه  
 وذلك بعرض اى سبب عرض شبهة بخلاف الاستدلال  
 المحقق المحقق فان فيه اى الاستدلال لحفظ الجرم عن  
عرض التردد بعدة وقوله لان عطف على التليل ان بق  
 بقوله ان لم يبق وهو تليل لان قيام القتل بالواجب على الامانة  
 وموان الصيانة رضى الله عنهم كانوا يتلوه ايمان عوا  
 الامانة والى فتوى هاهن العجيبان لغزوم عوام حال كون  
 ايمانهم صاد واختصاص السيف لان حين استدلال الموافقة  
 بعضهم بعضا بان يسلم زعيمهم مثلا فيوافقه غيره ويجوز  
 حالهم اياه اى حل المحاكاة عوام النصار واحمل البعض  
 السابق بالامانة البعض الموافق له على الاستدلال بعيد  
 في بعض الاحوال التي اذا انقلت بكاد يجرم العقل بعدم  
 الاستدلال لجهالتهم بعد هذه الخلاف في ماهية الايمان  
 اختلاف في التصديق للمايم بالقلب الذي هو جزمهم  
 ايمان على قوله وما هاهن اى تمام مفهومه على قول ان كان  
اعوام التصديق من باب العلوم والمعارف وهو من باب  
الكلام النفس ففي باب الاول وهو من باب العلوم والمعارف  
 ودفعه بالقطع بكثرة من اهل الكتاب علمهم بحقيقة  
 رسالته عليه الصلا والسلام وحقيقة ما جاد به كما انهم  
 فقال بقوله الذين شذبهم الكتاب يعرفونه كما يعرفون  
ابنائهم وان في قياسهم ليكتفون الحق وهم يعلمون في  
اى كبره لكنه تعالى فلما جاءهم ما عرفوا كفرا وايه وقوله  
تعالى يا اهل الكتاب لم تكفروا بايات الله وانتم تتعبدون  
يا اهل الكتاب لم تكفروا بالحق الذي باطل وكثرت

الحق

٢٩

الحق وانتم تغفلون وقوله وايه عطى على قوله بالقطع اى  
 ودفع ايضا بايات الايمان مكلن به والكلمة انا بفعل بالا  
الاختيارية والعلم ما يثبت الاختيار اكن وقفت مشاهدة  
علمي ادعى المعرفة واظهر المحجزة فلزم لنفسه عند ذلك اكن  
عند دفع مشاهدة العلم بعدد نفسه مفعول مقدم  
للزوم والنفا على العلم ودفع امام الحرمين وغيره الى انه  
من قبيل الكلام النفسى وعبارته في الارشاد التم التصديق  
علمي التحقيق كلام النفسى ولكن لا يثبت العلم انا وانما  
ان كلام النفسى يثبت بما حسب لاعتناء التم قال الصاحب  
العناية اختلاف جواب الشيخ بالعلم الاشركى في معرض  
التصديق الذى هو تمام حقيقة الايمان عنده فقال المؤمن  
المعرفة بوجوده تعالى والاهنية وقد وجه قوله لعمرو التصديق  
قوله في النفس غير ان بعض المعرفة ولا يصح دولا وهنا  
الساكن قد ارتقا ان العلم الابدي الباقي لان فانه التفقد  
والتكذيب والصدق والكذب بالا الاخبار بشر بالعلوم  
والمعارف لم يصير عن التصديق القلب باللسان التم قال  
عبارة الشيخ ان الحسن المفعول عند انفا ان التصديق  
كلام النفس مشرط بالمعرفة يلزم من عدم علمه لان الاستدلال  
الباطن انما يحصل بعد حصول المعرفة اعني ادراك لمطابقة  
دعوى البنى على الله عليه سلم لما وقع اى تخليه للقلب والك  
مشافه ويجوز ان اى الايمان هو المجموع الركب من المعرفة  
ومن ذلك الكلام النفسى فيكون كلامهما ركنان الايمان  
فلا بد من تحقق الايمان على كلا الاحتمالين في معارضة الشيخ  
الى الحسن من المعرفة اعني ادراك لمطابقة دعوى البنى للولو  
ومن امرا هو الاستسلام الباطن والاقتناء للقول الاول

ل

م

والمؤمن المستلزم تلك الاستسلام والانقياد للإحلال  
أي لأجل ذلك لا له تعالى وعدم الاستئناف بأمره ونواهي  
وهذا الاستسلام الباطن وبه عين الحق في كلامه على الإيمان  
والاستسلام هو المراد بكلام النفس وأما قلنا إنه لا بد مع المعرفة  
من الأمر الآخر وهو الاستسلام الباطن لما ذكرنا في أمر من من  
يجوز ذلك المعرفة أي الانضمام إلى قيام الكفر بمن أنصف بها  
كأمر بآية ومن شوبت بجزء المعرفة بلا كسب واختيار فيه  
وبلا قصد إليه كأم تشبه بين وقتفت مشا هدت على من ادعى  
المعصية وأظهر الحجة ومع هذا أوجب كونه ببين بلا كسب  
واختيار فيه وبلا قصد إليه بتعلق ظاهر التكليف به بحوقله  
تعالى فالعلم إنما لا الله والمراد الكسب بفعل استسلام  
من القصد إلى المظنة آثار القدرة الذاتية الجوهرية والوحدانية  
وتوجيه الحق إلى غير ترتيب المنفعة ما في الماخوذة من ذلك  
على الوجه المودى إلى المفضو حتى لو وقع العلم لانتان  
وقا من غير ترتيب منكمات احتاج من وقع له ذلك  
إلى تحصيله إلى ذلك العلم مرة أخرى كسب على كما هو ظاهر كلام  
بعضهم كالقوله سعد الدين في شرح إفتا صفة قال  
أن حصول هذا التصديق قد يكون بالكسب أي بإشوة الإ  
الأسباب بالاختيار كالفتا الذين وقروا الظن ونواحيه  
الجواس وما أشبه ذلك وقد يكون بدونه كمن وقع عليه  
الضوء فعلم أن الشمس ظاهرة والمأمور به يجب أن يكون  
من القسم الأول ثم قال لا يفهم من نسبة الصدق إلى المتكلم  
بالقلب سوى الإيمانه وقبوله وأدراكه لهذا المعنى أعرف  
كونه المتكلم صادقا من غير أن يفهم هناك فعل وتنا نرى  
من القلب أو يقطع بأن هذا كسبية للنفس قد يحصل بالكسب

والاختيار

والاختيار ربما ستره الأسباب وقد يحصل بدونه وقاية  
العلم بشرط فيما يفهم في الإيمان أن يكون تحصيله بالاختيار  
عليه ما هو قاعدة المأمور به انتهى وظاهره كما قال المؤلف عدم الالتفات  
بحصوله ون كسب وقته كما قال المؤلف نظر في حصول الاستسلام  
والانقياد بعد حصول العلم الدقيق حصوله للمفوض من  
عن استخفافه بتعاطي الوسيلة الموصلة إليه فلا وجه  
لعدم الالتفات بالعلم الدقيق إلى الوجه الثاني إذ حصل ذلك  
أي وقعا كقوله في ذلك الأمر الآخر في الانقياد الباطن إليه  
وذلك التكليف الظاهر للقاضي أسباب العلم إنما يكون كسب  
يحصل له العلم فإذ حصل هو في العلم سقط ما وجوبه لأجله  
أي لأجل حصوله لأنه لا معنى للقاضي وسيلة لأجل مفوضه وهو  
وموافق له وبما أنه هذا الكلام في مفهوم الإسلام جعل بعض  
أهل العلم الاستسلام والانقياد بالباطن الذي هو معنى  
الإسلام لغة اختلا في معنى التصديق وعليه مفهوم الإسلام  
جزء من مفهوم الإيمان ولطابق بعضهم أي بعض أهل العلم  
اسم المارد على الإيمان والإسلام وكأنه يعني صاحب النص  
فإنه قال لا إيمان من قبل إلا إسماء المزاودة فكل مؤمن مسلم  
وكل مسلم مؤمن ثم فسره صاحب النصرة كلامه بما يدل على  
ذلك من مؤمن بما لا يخادع وما ومويع كما اختاره المصنف  
بقوله والأظهر أنها أي الإيمان والإسلام مثلا زيا المفهوم  
فلا يكون إيمان في الخارج معناه اشوعا بلا إسلام ولا إسلام  
معناه اشوعا بلا إيمان والأظهر أن التصديق فرق للنفس  
بأنه في المعرفة تابع لما كذا في بعض النسخ بلفظين وفي  
بعض غير المعرفة وهو الملازم لتقبله بقوله لأن الغرض  
منه أي من التصديق لغة هو نسبة الصدق باللسان والقلب



او القتل الى القاتل ولو فعل لسانى او نفسانى والمعرفة ليست  
فضلا انما هي من قبيل الكيف المتقابل لمفهوم العقل فلم يخرج  
كل من الايمان الذي هو الاستسلام ومن المعرفة على مفهوم  
التصديق لانه مع ثبوت اعتبارها شرعا في الايمان ويصح  
اعتبارها شرعا في الايمان لما على انهما جازان لمفهوم شرعا  
على انهما شرطان لا اعتبار لاجل الحكمة شرعا اى فلا يعتبر شرعا  
بدونهما وهذه الشا في هو الا وحده في الاول وهو كونهما  
جزان لمفهوم يلزم النقل فيقتل الايمان معنى المعنى اللغوي  
اى معنى الخشوع وموافقا لفعل لا موجب اى لا دلالة لشيء  
يقضي وقوعه منتف لا خلاف الاصل فلا يصح ان لا  
بدليل ولا دليل بل ذكر كثرة الكتاب والسنة طلبة العرب  
واجاب من اجاب باليه دون استفسار عن معناه وان  
وضع استفسار من بعضهم فاما ما عني متعلق الايمان  
بدليل قوله صلى الله عليه وسلم في جواب سؤال الجليل بل الايمان  
ان تؤمن بالله وما بين يديه وتؤمن برسوله الى اخره حيث فسر  
المتكلمين ولم يفسر لفظ الايمان بل اعاده يقول ان تؤمن  
لانه كان معروفا عند من فهم لا نزاع في انه لغة لمطلق  
التصديق وشرعا تصديق بالامر خاصته وهو تصديق بتلك  
الامور الخاصة بالمعنى اللغوي وعدم تحقق الايمان بدونها  
اى بدون المعرفة والاستسلام لا يستلزم من شىء المجهول  
اى مفهوم الايمان شرعا لاجل ان الشريعة الشرعية اى جواز  
ان يكونا شرطين للايمان شرعا وحيثية التصديق بالامر  
الخاصة بالمعنى اللغوي وتلك الامور موهى ما علم بجي  
حمد صلى الله عليه وسلم بدعوة كافر وادابا لتتوب عوضا  
عن الشرط المحدوف اى اذا انقروا كل من الانقياد والمعرفة

خارج

خارج عن مفهوم التصديق لانه وان عدم تحقق الايمان بدونها  
لا يستلزم من شىء المجهول الايمان فلهذا التصديق لغة  
بدونها فثبت مع الكفر الذى هو ضد الايمان اى مع الحكم بكفر  
من قام به ذلك التصديق كما امر النبي عليه السلام لا يحد ما راعا  
في العقل منع من ان يقول حيا ربيك لبي كرم صدق لسانه  
مطابقا لهذه القول واعتبارا لانه قد يقتله لظلمة  
هو كى اى هو يفتى ذلك القاتل بل قد وقع القتل كثيرا  
على ما يظهر اى يطلع عليه من شئ من القصص فان بعضنا  
اى بعض القصص بعيد قتل بعضنا اى الى ان يتابع العلم  
اى علم القاتل بكونه ظاهرا لظهور المجازات له كما وقع في  
بعض وذكرا عليه الصلاة والسلام وبعضا اى القصص  
بعيد قتل بعضهم مع ذلك المفهوم والتقتل كما قصده  
عرج هو الى عمن هو والجوار الى كراهه بالسيد من كراه  
مع اعترا فيهما بنوبة السيد من عليه الصلاة والسلام  
على ما نفذه القصة المطورة في قصص الانبياء وبعض  
النفاسير فلا يكون وجود هذا الفصل والاعمال انفا  
التصديق من القلب كما ظاهرا الاستاذ ابو القاسم الاستاذ  
على ما قد عساه عنه وبعضه هناك بالايمان بل يدل على العقل  
الذى كره قتل النبي صلى الله عليه وسلم من قام به التصديق  
على عدم اعتبار اى التصديق متجيبا لوجه عذاب  
الكفر المحل والايان كانه انما المحظور به وقوعه الى كراهه  
اى لانه سبحانه وتعالى ان يقتل من يقتل من الذى قد شاة  
ما شاة من الامور مع التصديق وقد مر انه كثر من استغنى  
بنبي او المصطفى او بالكمية وهو مقتضى اعتبار نظير  
ظلم لان الله تعالى جعله في رتبة عليا من المظالم على

ان الحنفية اعترفوا من النظام المتأني للاستغفار  
عظمة الله تعالى على ما يعترف به غيرهم ولا اعتبار بالنظام  
للاستغفار المذكور كمن الحنفية اى حكموا بالكفر بالفاظ  
كثيرة وافعال تصدق من المنتهكين الذين يجزئ  
هم تلك حركات دينية كذا لا يلى اى لا لا في تلك الافعال  
والافعال على الاستغفار بالدين كالصلاة ولا وضوءا  
بل قد حكموا بالكفر بالمواظبة على ترك سنة استغفارها  
سبب الاما فاعمال التي زيادة او استغفارها بالدين على المواظبة  
اى بل قد كثر الحنفية من استغفار سنة كمن استغفار من انسان  
اخر جعل بعض العامة تحت حلقته واستغفار منه احدا شارب  
فان قلت قد ضرتهم الاسلام بالاسلام والانقياد  
ومعظلات ما فسروه به الشرع فقد صرح بكينا عليه الصلاة  
والسلام في جواب حين بل عن السؤال عن الاسلام بانهم  
الاهل الجشقال ان تشهد ان لا اله الا الله وان محمد  
رسول الله وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة والفرجة وهو وضوء  
مضاد ونحو البيت ان استطعت اليه سبيلا فانه جعل  
اقامة الصلاة واتيا الزكاة وضوء رمضان والحج من الاسلام  
قلت لا شك في انه اى الاسلام يطلق على ذلك اما كثر من الاعمال  
شرعا كما يطلق على ما ذكرنا من الاستسلام والانقياد لغية  
وشرا وما يسناه له اى للاسلام من ملازمة مع الايمان  
كما قدم انه الاظهر وفي التقدير مع المعاملة انتقاد والاولى  
ان يقال ان ملازمة للايمان والاتقاد اى عندهم اطلق  
الهما معا لان هو اى الملازمة والاتقاد معا اى بالمعنى  
الذي ذكرنا وهو الاسلام والانقياد واما بالمعنى المذكور  
في قوله عليه الصلاة والسلام وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة

طية

وهو الاعمال فلا يلزم الاسلام بهذا المعنى الايمان بل بفعل  
عنه الايمان او قد يوجد الضدين مع الاستسلام ابا طين  
بدون الايمان ويقر عن اماماوى الاسلام عن الاعمال  
الشرعية فلا ينفك عن الايمان لا شرا ولا ايمان لصحة الاعمال  
فلا ينفك عن عمله بلا عكس ذلك لا تستمر الاعمال لصحة الايمان  
خلافا للحنابلة واما الحنابلة في عدم جواز الكفر يوم اى  
مع يوم الايمان عما قاما فيهما عنهم اول الحاجة النظر اما في  
متعلقة اما ان يكون في الكلام حذف اى النظر المتأني في  
بيان متعلق الايمان حذف المضاف الاول مع حرف الجر واقم  
المضاف اليه وهو متعلق بمقامه ويكون النظر يحسن المنظور  
فيه فتكون المعنى المنظور فيه المتأني متعلق الايمان بهي  
الضدين متعلق الايمان اى ما يجيب الايمان به وهو اجاب  
به محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الله عز وجل فيجب  
الضدين بكل ما جاء من الله تعالى من اعتقاد اى امر المقصود  
من اعتقادوه ومع جعل اى امر المقصود منه العمل واعني بالتقيد  
بالتأني اعتقادا وحقا على ما اعتقادوا الحق وهو حق  
كما اخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وتفصيل هذه هي الاعتقاد  
والعمل كغير هذا اذا حصل ما في الكفاية الكلاسية ودواوين  
السنة معنفا صلبا لان المقصود ما هو مقتضى الكفاية  
الكلاسية الاعتقاد وان وما دون به السنة لا مقتضاه  
او العمل ما كفى بالاجمال وهو بان يشهد ان لا اله الا الله  
وان محمد رسول الله افتدا واصدا عن مطالبته جباية  
واستسلامه للشأن والحقان القلب كما في الصالحين واما  
التفصيل مما وقع في الملاحظة اى في الملاحظة المذكورة  
بجانب بصيرته بان جديته اى المكلف يحتاج به الى التفصيل



اي نفع ذلك الامر الانفصلي وجب اعطاه اي اعطاه ذلك  
الامر التفصيلي حكمه المنطق من خاصته من وجوب الايمان  
فتجب الايمان به تفصيلا فانه كان ذلك الامر الانفصلي مما  
ينبغي حجه الاستسلام او بوجوب التكذيب للشيء على الله  
عليه السلام منه بحجة المكان لزم اي حكمه بانه كاف والاي وان  
بين حجه الاستسلام ولا وجب التكذيب متى حاحوه وصل  
اي حكمه بانه فاسق وضال فماذا يثبت الاستسلام  
موصلا بما قد صاعنا الحقيقة من الاقاط والاضال الدالة  
على الاستخفاف وما ذكرناه قبل من قتل بني اذ الاستخفاف  
اظهر فيه اي قتل النبي صلى الله عليه وسلم ان قتلهم ظهر في  
الاستخفاف با ليرى من الاقاط والاضال الظاهر القاطع  
من التنبكس كما من استغناح احفاد الرب والمورظية  
على ترك الاستغناح واستغناحهم وما اى والذي لوجوب التكذيب  
هو حجة كل ما يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم اربعة حجة  
اي حجة ما لا يمكن بكونه ادعاء من ربه لا لجهل الخراف الصلوات  
التي تختلف حال الشاهد للخصم النبوي وحال غيره  
منهم اي يثبتها في بعض المنقولات دون بعض فما كانت  
شروط ضرورة عن قتل الشئ ونفاسه فاسق في جمع فيه  
الخاص والعام استويا اي الشاهد وعينه فيه اي في حجة  
وجوب الايمان بكان ايمان برسالة محمد صلى الله عليه وسلم وما حاح به  
من وجوبه وجوده في انه المفسر سبحانه وانفراده تكا  
باستحقاق النبوة على الصالحين اذ هو مالكهم حقيقة  
لانه الذي وجد من المكم وهذا الانفراد هو معنى نبي  
الشريعة في استحقاق النبوة وهو معنى الفرد بالالوهية  
وما يلزمه اي ما يلزم للفرد بالالوهية من الانفراد ا ك

وجوب الله تعالى  
اي

انفراده تعالى بالقديم وساعنه ذلك اي وما يعمل عنده  
الانفراد بالقديم من الانفراد الحقيق الذي تعالى بالخلق اي  
لما جاد الحكمتان لانه الدليل على وجوب الوجود والانفراد  
بالقديم وما يلزم الانفراد بالخلق من كونه تعالى حكما عليما  
قد برأه اعلينا بكونه في المركب الثاني من ان قوت  
استغناح جميع الحوادث اليه تعالى من مشاهدة حال الاحاد  
اي خلقه وشرائعه ما يستلزم قدرته تعالى وعلمه بما يفصل  
والصل والقدرة بلا حجة محال وان تخصصه بعين الحكمتان  
دون بعض اخر من بؤفقه الذي وجد فيه ذل ما قبله  
وما بعده ليس الا الهى والارادة وما حاح على الله عليه وسلم  
بمن ان الزان كلام الله وما ينضمه القرآن من الايمان  
بانه تعالى تكلم سميع مرسل لرسل فصم عليا ورسلا  
بعضهم عليا مثل الكتب على من انزل عليه من الرسل  
في الواج او على لسان الملك ولد عباده مكرمون وهم  
الملك جمع ملائكة الاصل كتابيل وشماك وموسيل  
كما لك بتعليم الامم من الالوهية وبكى الرسالة اي بوي  
الالوهية غلبت على الاجسام النورية المبراة من الكدور  
الجمالية القادرة على التنكيل بالاشكال المخلوقة  
وانه اي ومن الايمان بانه تعالى ومن الصلافة الصوفية  
صوم من مضان وفرضه في الاركان اي اركان الاسلام  
من الزكاة والجماعة تعالى يحيى الموتى وان الساعات  
لا ريب فيها وانه تعالى خرم الدنيا والعمور والقمار وهو المبسر  
وحجوة ذلك مما يحيى هذا اما نفسه الم اذ اوتوا من  
اشور الذين فكل ذلك لا يختلف فيمخالسات هه لخصه

المنوية وحال غيره مما يشهد لها وما مبني الى الذي  
لم يجرى هذا الشيء اى بما تضمنه القرآن او ما تضمنه امور الدين  
بالعلم بنوايا بل يقتل الحاد وخبر المبتدأ فلم اختلفا فيه  
اى اختلفا فيه انما هذه حقيقة الدعوة وعينه فكيف انما هذه  
حقيقة الدعوة بحجة النبوة والكذب منه اذ هو قد علم  
ضرورة جنى القوم على الله عليه وسلم بما علمه وان لم يعلم  
من بعده وانما علمهم ان هذا ما ذكرنا لم يدع سارفا عن  
جائز ما صدر منه على الكذب من تسخير وتحويل بيان المصروف  
دون الغايب الذكى لم يقتل اليه الاحاد اذ لا يكفر به حتى  
يكفر انما هذه حقيقة الدعوة بالبيان المفعول اى بحكم بكموه  
بانكاره سؤال المذكى بعد الموت وانكاره اجابة مدققة  
المقول لسا عه كذا من من النبي صلى الله عليه وسلم وبعض الناس  
للمقول الفاسية اى بانكاره كذا من اوصال بيان المفعول  
اى بحكم بالمدح عن طريق الصفة وقبل بانكاره اى بتكفير  
الغائب عن حقيقة الدعوة في انكاره لسؤال ايضا لقائله  
صلى الله عليه وسلم اوله هذا التوضيح والمختصر تكفى من انكره بعد  
تواتره وعنده لا حكم بتكفير منكر مطلقا وقوله لا ينفذ  
لهم تكفى الغائب بحجة السؤال واجاب صدقة الفطر  
ومر ان الغائب لما لم يسمع من فيه اى من فم النبي صلى الله  
عليه وسلم لكن يشهد من النبي صلى الله عليه وسلم فلم يكن  
انكاره تكفيرا له بل كان تكفيرا للدعوة او تخليها من غير  
موجب وهو اى ما ذكر من تكفير لواء الخليفة الامار بش  
الصحيحة الموثوق بعد انهم لما يرونه وينقلونهم من غير  
موجب فسق ومثاله لا كافر اللهم الا ان اردت استخفافا ان

۵۸

كان اى لكونه ايا قاله الحق صلى الله عليه وسلم ولم ينزل في القرآن صريحا فيقول لا يستخفنا منه جبابه الذين صلى الله عليه وسلم واما ما ثبت قطعا ولم يبلغ حد الضرورة اى لم يصل الى ما يعلم من الدين ضرورة كاستحقاق بنت الابن السكنى مع البنت صلبيته باجماع المسلمين فظاهر كلام الحنفية الاكابر انهم جحدوا لهم بشرط طاعة الاكابر وسوى المقطوعه القنوت اى كيقوت ذلك الامر الذي يفتقر اليه الاكابر لا يلوغ العلم به حد الضرورة ويجب حمله اى حمل الاكابر الذي هو ظاهر كلامهم علمنا اذ علم المتكبر بقوته قطعا لاعلم ما يرمي علم المتكبر بقوته قطعا وحمله بذلك لان مناط التكبر وهو التذريب او الاستحقاق بالكون عبده لما يكون اى انما يكون عند العلم بيقوت ذلك الامر الذي يكون قطعا اما اذ لم يعلم بيقوت الامر الذي انكره قطعا فلا يكفر اذ لم يتحقق منه تكذيب ولا انكار اللهم الا ان يذكر له اهل العلم ذلك اى ان ذلك الامر من الدين قطعا فيجب منع اللاب وباجم اى يتاوى في ظاهر حية عنا باجماعكم في هذه الحالة تكفيرة لظهور التذريب وهذه العمل في نظام الحرمين فانه قال كيف يكفر من خالف الاجماع ونحن لا نكفر من راد اجماع واما ما تقدمه ونقتله واود اطلاق من اطلق من جهة اللفظ فغاية القول بغيره حاجه المحقق عليه على ما اذا صدق المجمعين على ان التفرع ثابت بالشرع ولم يخلد قان فانه يكون راد للشرع اسمي والاعتقاد عند ذلك ذنبية عدم تكفير اطلاق تكفير متكررا لاجمع عليه قال النووي في الدرر مكية ليس تكفير جاحدا لجمع عليه على اطلاقه بل من جحد جميعا عليه فيه نفى وهو من الامور الظاهرة التي لا يستلزم في مرضها الخاص والعوام كالملاذ وتخير المحققين



وتحريمها فهو كاف من مجد جميعا عليه يعرفه الا انما هو  
كما استحقاق بنيت الابن السدس مع بنت الصليب ويحبه فليس  
بكا من قال ومن مجد جميعا عليه عامر لان موته في الحكم تكفي  
خلافا لثاني وقال لئلا يفتن العبد في شرح العدة اول  
كتاب المقاصد اطلق بعضهم ان يخالف الاجماع بكثرة الحق  
ان المسائل الاجماعية نارة يصعب التوافق في صاحب الشرع  
كوجوب الخمس وقد لا يصح فالاول يكفر حاجده لاجل اعنته  
القول في المخالفة الاجماع قال وقد وقع في هذه المكانة في  
المعقولات وبميل الى الفلسفة فظن ان المخالفة في حدود  
العالم من قبيل مخالفة الاجماع واحد من قولين قال انه لا يكفر  
مخالفة الاجماع انه لا يكفر المخالفة في هذه المسئلة وهذه الكلام  
تساو قطرة لان حدوث العالم مما اختلف فيه الاجماع والفقهاء  
بالقول في صاحب الشرع فيكفر المخالف بسبب مخالفة  
النقل المتواتر لاسباب مخالفة الاجماع واما الذي في كل دين  
يخالف دين الاسلام فما شرب طهر بعضهم اى بعض العلماء ولام  
جمهور الثالث وفيه في حق من اعتبروا انبائهم لاجل احكام  
الاسلام عليهم في الصلاة خلفة ودفن في مشارع المسلمين الى اخر  
احكام المسلمين كعصمة الدم والماله وكراه المسلمات وغيرها  
في حق من خالف بالاصد وموافقا الى مشار طهر بعضهم لاجرا  
احكام المسلمين وحق نفق اهل الكتاب الذين يوجدون **الله**  
نقلوا ويقولون ان محمد عليه الصلاة والسلام انما ارسل الى  
السريين من العرب وغيرهم الى اهل الكتاب كالعيسوية  
من اليهود ويام انبياء الى عيسى الصديق اليهودي يقولون  
انه ارسل الى العرب خاصة ولانبياء اسرائيل فلما تكلم في سلام  
من يعتقد ذلك بالانبياء بالشيء الذين فقط بل لا بد ان ياتي

بغير الحد  
هو

عما يدلى على رانته من كل دين جباله دين الاسلام بان  
بان بلفظ البراءة او يقول محمد رسول الله الى جميع الخلق واعلم  
ان اعتقاد العيسوية ويؤمن بضمها يستلزم بطلانها  
لان اعتقادهم بنبوة صلى الله عليه وسلم يستلزم بضمها اعتقاد  
عصمته من الكذب في اخباره وقد نقلوا اخباره بان رسول  
الله الى الناس كافة العرب وغيرهم فما خرج البعض من عموم  
رسالة ابطال لما ينضم اعتقادهم من عصمته فيكون اطلا  
لاعتقادهم وفي معنى العيسوية لبعض من النصارى يقولون  
انه يبعث في اخر الزمان كل مخرج به النور في كتاب الظاهر  
من التتبع شرح الوسيط هذا او قول البعض ان هذا الذي ترك  
اغا شرطه بعضهم في حق بعض اهل الكتاب يورث ما في  
الاكتفاء في حق غيرهم مطلقا بالدين بحل وفاق وليس  
كذلك في معتد عند ان وفيه ان من كان كره باعتقاد ابا حنيفة  
امر علم تحريمه من الدين ضرورة او تحريم امر علم جله من الدين  
ضرورة لا يصح اسلامه حتى ياتي بالشيء الذي ويراهما اعتقاد  
وان اليهودى المشبهة يصح اسلامه حتى يشهد ان محمدا  
رسول الله جازي في التبعية وهذا كله بالنسبة لاجرا  
احكام الاسلام بالنسبة لنبوت الانبياء له وانما فيه  
به فيما بينهم وبين الله تعالى فانه لو اعتقد عموم الرسالة  
وتسمع اى اى بالشيء الذين فقط كان مؤمنا اعتقاد الله ان  
يلزم اعتقاده ذلك الذي بالرفع على الطاعية واعتقاده  
مفعول مقدم ووجه المزوم ان اعتقاده عموم الرسالة  
مع اعتقاده والتوجه بالالهية بالالهوية يستلزم اعتقاده  
الاعتقاد كل ما ياتي في ذلك وهو معنى الذي المذكور هنا  
فلم يشترطه بعضهم اى بعض العلماء ومن بعض الكا طعية

لم يشترطه في حق هذا ايضا كما لا يشترط في حق غيره كالشرك  
والوثني او يكفى من كل ما بها السلم وثبت لانه عليه الصلاة  
والسلام كان يكتفي بالتمسك منهم امن اهل الكتاب اطلاقا  
وقد نقل اسلام عبد الله بن سلام في جميع البحار وليس فيه  
اي في اسلامه المستوفى في البحار زيادة عما تشهد اي الاشارة  
بالسما وثبت ونقل ايضا عن ذلك اربع اسلام عبد الله بن  
سلام من وثابع كثر في هذه الحق مما كاد ان يكون  
انكار الله ورسوله ونجاة عن هذا اما ان كل من كان يحضره  
صلى الله عليه وسلم من كتابا ومثله فقد سمعته ادعا عوم  
الرسالة لكل احد فاذا شهد انه رسول الله لم ينفذ بعد  
اجمالا في كل ما يدعيه وتفصيلا فاعلم ان ذلك نقض لا  
لذلك الحق مما صدق في كل ما اجترع من الله تعالى وما  
يدعيه من عوم الرسالة وقد علم وهذا اختلاف العايبين  
عن دعوى صلى الله عليه وسلم فانه لم يسمع منه ادعا عوم الرسالة  
فتمكنت الشهادة في اسلامه اى دخوله في الاسلام بجر الشهادة  
يجوز ان ينسبه الى انسا لا يقر في ادعا عوم اى عوم  
الرسالة بجملة بنبوت الرسول الله صلى الله عليه وسلم اى  
بالعوم هذا او في ذلك الفضايل المزمع ذكرها المندرجة  
تحت ادعاء وثبت نقض اصل التمسك في كل التمسك في  
د اهل السنة في الامانة حتى يكون انكارها كذا وليس بد اهل  
فلا يكون انكار كذا وهذه شبهة شبيهة وهي انه قد اختلف  
اما اختلف اهل السنة في تكفير المخالفين بعضهم العقاب بد  
لعمد الاقتصار منهم على انكار اسم اصول الدين وصورتها  
وهذا العطف كالتمسك في اصول المعلوم من الدين ضروري  
بغير المخالف فيه اى يحكم بكم بما يحل الفتنه فيه كالقول بقدوم العالم

ونفى حشر الاحياء ونفى العلم اى علم تعالى بالجزئيات  
وكلها من سائر الفلاسفة ومن هذه المذاهب اى الطريق الواضح  
ابن تيمية من قال به اثبات الاجابة بالذات الذي هو  
نفي العقل بالاختيار والمشيئة فغير اى الشايد به وهم الفلاسفة  
العقلانيون اختاره سبحانه وعدم الاختيار فنقل الله ما يقول  
الجاهلون علما كبيرا وما ليس من ذلك اى اصول  
المعلوم من الدين ضروري وما في قوله وما ليس من ذلك جنوا  
خبره قوله كفى بما ذاك الصفات مع اثباتها كقول المعتزلة  
عالم قادر ومخوفا فانه اثبت هذه الصفات مع يقين مساواة  
العلم والعلم والقدرة ومخوفا ونفى عوم الارادة لكل كائن  
من خبره وسلك القول المعتزلة ان العلم على ما مراد الله تعالى  
والقول بخلق الانسان كما يقولونه ايضا فذهب جماعة تفصيل  
لا حائل فله وقد اختلف في تكفير المخالفين فيما ليس من  
صورتها الدين بنبينا لان جماعة من اهل السنة ذهبوا الى  
تكفيرهم بذلك لان في حياته الصفات وعوم الارادة  
حاصلها لله والجاهل بالله كافر القائل بخلق الانسان فنفق  
الحديث بانه كافر ومما روى انه صلى الله عليه وسلم قال من قال  
الانسان مخلوق فيكون كافرا وهو الجواب عن طريق القائلين بعدم  
التكفير وهو المختار الا في ذكره اما على الاول والثاني فهو  
ان الجاهل بالعلم ببعض الصفات ليس بجاهل بل هو من اهل  
الغيبلة بجملة تعالى الا ذلك فانه على اختلاف هذه اهل  
اعتزلة بانه تعالى قد علم اولى عالم في درجته السعوات  
والارض وما على الثالث هو ان الحديث غير ثابت ولو ثبت  
لكان احاد لا ينفذ علما في ذلك بغير مكره او يقال المراد بالخلق  
المخلوق اى المخلوق ليس بخلق لان ما يدعى كافر فذهب



الاستاذ ابو اسحاق الاسفندي الى تكفير من كفرنا  
 منهم اى اعتنق كفرنا دوله لم يكفرنا اخذ بقوله عليه  
 الصلاة والسلام فيما رواه الشيخان من قاله عليه با كفر  
 فكذا اى يرجع له اى بالكفر احدهما وفي لفظهما اذ قال  
 الرجل لا حية يا كافر فتدبرنا ١٩١ بصحة الكفر احدهما ان كان  
 كما قالوا لا رجعت عليه قال الامام ابو الفتح العسكري في شرح  
 العدة في اللسان كانه يعني الاستناد بقوله الحديث بل على  
 انه يحصل للكفر احد الشخصين اما المكفر او المكفر فوالكفر في  
 بعض الناس فالكفر واقع باحدنا وانما قاطع بالآخر  
 بكافرا ككفر راجع اليه انتهى وقيل بنا يكفر المخالف وتنفيدة  
 اذا خالف اجماع اسلف على تلك العقيدة وظاهر قول  
 الكافي في رواية حشنة رجمها الله تعالى انه لا يكفر احد منهم اى  
 لا يكفر بكفر احد من المخالفين فيما ليس من الاصول المعلومة  
 من الدين ضرورة وهذا هو المنقول من جميع المتكلمين والفقهاء  
 فان الشيخ ابا الحسن الاشعري قال في اول كتابه في الاسماء  
 الاسلاميه اختلف المتكلمون بعد عليهم صيا السعليه وسلم  
 في اشياء مثل بعضهم بعضا ونزل بعضهم عن بعض فصاروا  
 يدرسونها بيني الا ان الاسلام يجمعهم ويجمعهم انتهى وقال  
 الامام الكافي رحمه الله تعالى عنه اقبل شدة اهل الاهواء  
 في الخطا بية لانهم يهدون بالزور لما وقعهم وما ذكر المص  
 انه ظاهرا في قول ابي حنيفة جزم بكفاية عنه الخاتم صاحب  
 المختصر في كتاب المتن وهو المعتمد وان روى عن ابي  
 حنيفة رحمه الله تعالى ما ظاهرا مرفقا في انه قال لجمع عواين  
 صفوان راسا لفرقة المروقة بالجمهية اخرج عنى يا كافر  
 فليس تكفير لجمع جملة القول اى حنيفة يا كافر في التثنية

الجمع

بهم بالكا من جماع المخالفة في اصل من اصول العقيدة  
 وان اختلف الاصلان في العلم من الدين ضرورة وهو اى  
 العقول بعد تكفير احد من المخالفين المذكورين بخلاف  
 الشيخ اى بكار الازى وفنقل عن الكوفي وغيره من ائمتهم ولكنه  
 اى المخالف فيما ذكر يطلع بخالفه ويعتق ايضا في بعض  
 اى يحكم بان مدع واحد انه سالم يقول العلف من الصلابة  
 ونا يعين وبنا فاسف ببعض مخالفة ان كان يقام عليه البركان  
 بغير لاحتمال دليل فيحكم بفسقه بتاعلى وجوب اصابه  
 الحق اى في مواضع الاختلاف في اصول الدين عينا وعدم  
 تنويع الاجزاء وفي مسائله اى مثله كما هو الحق عينا  
 بخلاف العرف في العلم جميع عليه فان الاجزاء وفي مسائل  
 وان قلنا بالجمع ان الحق في عين والمصيب فيها واحد  
 وهما نفاصيل لما قيل بانكفر بالمخالفة فيه واختلافات  
 في مسائله لا يبين هذا المختصر لطوله ومنه ان المحترقة  
 الكروا الجواد المبارك تعالى فعل العقل العبد ثملة بعضهم  
 كالجماعة غير قادر على عيسى وحمله بعضهم غير قادر على مثل  
 كالباشى وانبا عه وحملوا العبد قادر على فعله فهو اشياء  
 للمركب المنقول المجرب فالبيان والكفر عديم من فعل العبد  
 لا من فعل الرب سبحانه وهو خرفة لاجماع تنفذ في الامية على  
 الاشارة الى الرب تعالى ان يورثهم الايمان ويحييهم الكفر  
 والجواب عنه سطور في المطولات وبالله التوفيق النظر  
 انك في حكم الاجابة في بقوله الزيادة والقص ووصفه  
 بانه مخلوق ورحول لا تشابهه وبنايه مع القوم وبخوة وفيه  
 مسائل اربعة الاحكام المستعدة الاولى في بقوله الزيادة  
 والقص في اربعة حنيفة واعتجابه رجم الله تعالى لا يزيد الا

في كتابه  
في كتابه  
في كتابه

ولا يفيض وهذا القول اختاره من الاشعة الى الربا د تعالى  
الايمان ونقصاته فيقول والفايل امام من الدين الرازي  
وعنه الخلاف فيمن على اخذ الطاعات في مفهوم الايمان  
وعنده اي عدم اخذ الطاعات في مفهومه صلى الاو  
وبما اخذ الطاعات في مفهومه على وجه الركينة كما تقدم  
فتعلمه عن الحق ارجح وعلى وجه التكميل كما هو هذا  
الحديثين يريد الايمان بزيادة الى الطاعات ويتضمن  
بنفسه وعلى الثاني وهو عدم اخذ الطاعات في مفهوم  
الايمان اي لا يزيد ولا ينقص به اسم للتصديق الجازم  
مع الايمان اي القبول بالما كما قدمناه وهذا المفهوم  
لا يتغير بضم الطاعات ولا ضم المكافى اليه وفيه اي ولما  
قيل في هذه الدنيا نظير قال في يادته ونقصا نوكي  
في صرح بانه مجرد التصديق لظواهر من الادلة كقولك  
تعالى زادتم ايمانكم في قوله تعالى في سورة التوبة فاما  
الذين امنوا فلزادهم ايماناً وحججه كقولك تعالى ويزداد  
الذين امنوا ايماناً والذين اهتدوا زادهم هدى واتم  
نقروا لهم ليدوا ايماناً بآياتهم وعن ابن عمر رضي الله عنهما  
قلنا برسول الله ان الايمان يزيد وينقص قال نعم بل يدرك  
يدرك ما عليه الحق وينقص حتى يدخل صاحبه النار رواه  
ابن ابي حاتم القليل لا تقسره في رواية على ابن عبد البر  
عن جبيب بن عيسى بن فروج عن اسماعيل بن عبد الرحمن  
عن مالك عن نافع عن ابن عمر قال اي القائلون بان  
الايمان مجرد التصديق لا ما يتبعه من ذلك اي من كون  
الايمان بمعنى التصديق يزيد وينقص قالوا بل لا يفيض  
الذي هو مفهومه التصديق لكونه احق من التصديق

بمناوت

بمناوت قوة اي من جهة القوة في نفسه فله في القوة  
مراتب متدرجة من احلي اليه مراتب لكون الواحد نصف  
الاثنتين منبهة الى اخي المنزليات القطعية التي من كون  
الصالحا دنا وكذا الى لتناوت في السيد ابراهيم الخليل  
على نبينا وعليه الصلاة والسلام حين خطب بقوله تعالى  
اولم نؤمن قال بل ولكن ليخفين فلي طلب التي في الايمان  
وسا لي تا ويل قول ابراهيم ولكن ليخفين فلي يطلب  
على المقام وضوحا والحقينة ومعهم امام الحرمين رضي  
وهم بعض الاشعة لا يمتنعون الربا دة والنقصان باعتبار  
جهات في اي تلك الجهات الايمان باعتبار تلك الجهات تتفاوت  
الموصوف غير نفس الذات اي ذات التصديق بل يتفاوت  
اي بسبب تفاوت الايمان باعتبار تلك الجهات يتفاوت والموصوف  
عند الحقيقة ومن وافقهم لا بسبب تفاوت ذات التصديق  
وروي عن الحقيقة رحمه الله ان قال اقول اعني كما بان غير  
وه اقول مثل ايمان جبريل كان المصلحة فنقص المساواة في  
كل الصفات والتشبيه لا يقتضي اذ لا يفتقر ما ذكر من المساواة  
في كل الصفات بل يكون اطلاق المساواة في بعضه فلا احد  
يسوي بين ايمان احد الناس وايمان الملائكة والانس  
بل يتفاوت ايمان احد الناس والملائكة والانس في غير ذلك  
التفاوت هل هو بزيادة ونقص في نفس الذات اي ذات  
التصديق ولا تفرق الايمان بالقلب او هو تفاوت بزيادة  
ونقص في نفس الذات بل لا مورا دة عليها تنعوا  
بعض الحقيقة ولو افترضنا الاول الاول وهو التفاوت في  
نفس الذات وقالوا ما يتخالف اي يظن من ان القطع  
بمناوت قوة اي من حيث القوة في ذاته انما هو راجع الى

غير



حلايه اي ظهوره واكتشافه فاذا اظهر النقط جردت  
العالم بعد ترتيبه معكم كما انه المؤدية اليه كان الجزم الكائن  
فيه كالجزم في قولنا الواحد نصف الاثنين والاولى ان  
يقال الجزم في حكمنا بكونه قولنا واما نقول انهما باعتبار  
انه اذ الوجهة هذا او هو ان الضام حادث كان سرعة الجزم  
فيه ليس كالسرعة التي في الآخر ومما دلل الواحد نصف  
الاثنين حضور ما مع غروب المنظر وهو ترتيب مفردات حدود  
العالم اي عيشته عن الدائم فيجعل انه اى الجزم بان الواحد  
نصف الاثنين اهوى وليس باقوى في ذاته اعلموا ان  
عنده العقل حتى معشر الحقيقة ومن وافقتا منع ثبوت  
ماهية المشكوك نقول ان الواقع على استقامته وفيه يكون  
المتفاوت عارضا لا خارجا عن ماهية لا ولا جزع ما هيته  
لا متنازع اختلاف الماهية واختلاف جزئيا ولو سلمنا ثبوت  
ماهية المشكوك قد لا يلزم كون التفاوت في احواله بالثبوت  
فقد يكون بالاولوية بالانقضاء والتاخر ولو سلمنا ان ماهية  
التفاوت في احواله المشكوك سدة كشدة البياض الكاين  
في النجيب بالنسبة الى البياض الكاين في الفصح وقوله ما حذر  
خبرنا لان اى ولو سلمنا ان ماهية التفاوت في البياض ما حذر  
في ماهية البياض بالنسبة الى حضوره محل كالمبلغ لا نسلم  
ان ماهية البياض هي البياض المشكوك اليه الموضوع بما ذكره لكم  
كما ان دليل برهنية اى يلزم عنه القول به ولو سلمنا ان ماهية  
البياض تتفاوت لا نسلم ان التفاوت بمفردات الماهية  
اي اجزاء بل بغيرها من الامور الخارجية عن العارضة لها  
كالانفصال والروح والقد كروا يعني الحقيقة ليسوا خفيين  
في الجواب عن الظن امر الداعي فيقول الزيادة انه اى ان

يتفاوت

**تفاوت** باسراف يكون اى زيادة اسرافه في التسلية  
وتزايد مزائه فاذا كان زيادة اسراف تفرقه بزيادة التفرق  
والسيدة فيه فلا خلاف في المعنى بين الفاضلين بقوله  
الزيادة والقصص والتفاوت لذلك اذ يرجع النزاع الى ان  
السدة والقوة التي انقصا على ثبوت التفاوت بزيادة  
وقصصا ناهل من داخلته في معوقات حقيقة البصير او خارجة  
عنه فحق انقصا معشر المشكوك لتفاوت الايمان والتفاوت  
لم على ثبوت التفاوت في الايمان بام معلى والتفاوت في  
حضوره بغيره اى سدة ذلك الامر المعين الى تلك الماهية  
بمحله في عقولنا او جزع من اعتمده به لانه ليس خلافا  
في نفس المتفاوت وان كان زيادة اسرافه في الصلح غير  
زيادة القوة والتفاوت بتبعض الخواص اى الامور الخارجية  
عن ماهية الايمان التي يثبت بها اى بتلك الامور الخارجية  
التفاوت في الايمان كما ذكره الامام الحرمين حيث قال في  
الارشاد في جواب سؤاله الذي هو انما هو من الاشياء  
مضى بعد علمه وسلم يفضل عداه في الايمان باستمرار  
تصديقه وعصيته الداراه من مخامرة التسلوك يعني الايمان  
باستمرار التصديقين ثم الى الشك لا عرض لا يبقى بزمانين  
ونحو الى الشك لا استمرار هذه الدليل الموجب للتصديق  
واستمرار هذه الجلال والكمال بعين البصير بخلاف غيره  
اي غير التي حيث يرب اى بعين عمدة تلك تارة فلا بد منه ويخبر  
اخرى فيشده فثبت للبني والكار المرئيين اعدا وحل الايمان  
لا يثبت لعينه اى لا يثبت فيكون ايمانهم لذلك اكثر فاستمرار  
حضور الجزم في حال اى بطن زيادة قوة في ذاته اى ذات  
الجزم وليس اياه اى وليس ذلك الاستمرار بزيادة قوة او اياه

أي ويكون زيادة قوة ولكن ليس لحل وجهته الامان  
على ما ذكرناه من انتباهه من التردد الذي ذكرناه انما  
أي قولنا بقوله بزيادة ونقص في نفس الذات أو بان  
زيادة عليه في الكلام على ذلك وهذا الذي ذكرناه من  
قوله بزيادة نرد الظواهر انما لطفة بزيادة من أي  
التي تروى عددًا من قولنا بزيادة الذي قد ساه وقوله  
سيدنا على بن الحسين لو كنت الخطأ أي عن الامور  
المعينة من العشر والقر والحساب وبقولها بان شاهدتها  
وافقه ما اردت بسبب وقوعه فينا في الظاهر بالرفع  
نفس لقوله أي قوله على الذي هو ظاهر في تصور زيادة أي  
اليعني ان قوله ما اردت يعني يؤيد بان اليعني فيقول  
الزيادة بزيادة والزيادة بزيادة من الزيادة الى  
الزيادة بما قلنا أي بالمعنى الذي قلنا ومما يحصل باسور  
خارجة عن مقومات الماهية منها كدركه امام الحرمين بقوله  
وقوله بزيادة برهان فيقول بزيادة الى الزيادة ذلك  
عليه بزيادة المذكور في قوله الذي ذكرناه كما ذكرنا ولكن ههنا  
سؤال وجواب اشارة الى المصنف بقوله ولما كان ظاهراً قول  
الخليل الى الحق حاصل السؤال انه قد نزل بان الامان  
لا يقتضي بدون القطع وعدم التردد وظاهر قوله السيد  
ابراهيم بن الحسين بزيادة قال له بزيادة قال بلى  
ولكن بزيادة في بزيادة عدم الاطمئنان قبل ذلك  
وهو بنا في القطع وعدم التردد والخليل عليه الصلاة  
والسلام من اعلى الخلق مرتبة في الامان فكيف طلبنا  
بزيادة عليه بزيادة هذا بزيادة من السؤال واما الجواب  
فاننا رايناه بقوله بزيادة وموجوبه لما أي لما كان هذا

الظواهر لا يصح ان يراد بزيادة الى ما قبله فيقول في ما قبله  
الخطاب أي بقوله بلى ولكن بزيادة قلبه من الملك حيث  
قال له الملك بزيادة كما قال بزيادة قلبه بان  
أي الملك الخطاب له حيريل والناقل اليسير يتبعه أي ينفي  
هذا التاويل أي يتبين به بطلانه لأن الآية مصرحة بان  
الخطاب للرب تعالى وانه الخطاب لبراهيم وقيل بزيادة  
المراد في الآية بقوله بزيادة قلبه بزيادة الاطمئنان أي ليرداد  
قلبي طمأنينة ويرجع الكلام في معنى زيادة ونقصه ما تقدم  
من ان بزيادة في ذات الامان وبما هو خارجة على ما عرفت  
تدبره وقيل بزيادة وبه طلب السيد ابراهيم بن الحسين  
مجموع النقط بالاحتياط في الاحتراز وهو الذي يداهنه  
سبب وقوع الاحتراز به أي بالاحتياط وهذا انما يدل على  
ولكنه لا يفيد في محل النزاع احد من الطرفين ان محل  
النزاع بزيادة بزيادة ونقصا ولا يزيد ولا ينقص والاية  
على هذا التاويل لا تقتضي اشارة ذلك ولا نفية وحاصلها  
أي حاصل هذا التاويل انما قطع السيد ابراهيم صل الله  
عليه وسلم بذلك في العقدة على اجابا الحق عن موجب تكسرو  
الجيم أي الدليل المرجح للقطع اشتراك المشاهدة كصفتها  
هذا الامر العجيب الذي جزم بوجوبه وضرب المصنف لذلك مثلا  
بقوله بزيادة قطع بوجوده متيقن وما فيه من اجتهاد جمع حقائق  
جته أي من شأين كثيرة باعثة على انما راضية وانما  
جارية فبما رغبة نفسه في روية والانهاج بمشاهدتها  
أي طلبت منه ذلك فاباها على النفس لا شك عن ذلك الطلب  
ونظير الحق يحصل منها هي كما تنبئ من المشاهدة وكذا سأل  
أي النفس في كل مطلوب لا مع العلم بوجوده وليس تلك الممارسة



والطلب ليحصل النطق بوجوده معقداً إذا العرض بتوحيده  
وهذا التناوب بين شير إلى الطلب بقوله إبراهيم صلى  
الله عليه وسلم ولكن لم يكن قلبه يوافق عن المنازعة  
الروية المكفينة المطلوب رويته ومن الذي لا يفتخر عليه  
إبراهيم السلام في جواب السؤال والطلب سكونه بمقتضى  
مقتضى من المأثرة المحطلة باليدى بعد العلم النظرى  
وإسقاطه ونصلى العلم المشدداً المأثرة في وصف الإيمان  
بأنه مخلوق لما يجمع الحنفية خلافاً في أن الإيمان مخلوق  
وغير مخلوق في الأول وهو القول بأن الإيمان مخلوق يحكى  
عن أهل سمرقند في مشايخ الحنفية والثاني وهو القول بأن  
الإيمان غير مخلوق يحكى عن التجار من سمرقند وهذا الخلاف  
صدر بعد انقضاءهم يعني الفرقين على أن أفعال العباد  
كلها مخلوقة لله تعالى وتبلغ بعض مشايخ تجار المدينة العرو  
بما وراء النهر كابن الفضل والشيع اسماعيل بن الحسين  
الزاهد وغيرهم أئمة فراعنة نفع الناس وسلطان الراعيين  
محمية وبعد الألف نون ولأية ذرا أن شي والشيء مربية  
وذا يحسون ويجعلون من أعمال سمرقند فكم وأى حتموا  
بكم من قال الخلق القليلات الأمانة إلى بان الإيمان مخلوق  
والزعم عليه أى على القول بخلق الإيمان خلق كلام الله  
تعالى وروية أى القول بأن الإيمان غير مخلوق عن نوح  
ابن الأثير عن أى حنفية ونوح عند أهل الحديث عيسى  
معتد وقال هو لا يترجم كون الإيمان غير مخلوق إلا بان  
أمر حاصل من الله تعالى للعباد لأنه تعالى قال بكلامه الذكور  
ليس مخلوقة فاعلم أنه لا اله إلا الله وقال تعالى محمد رسول  
الله فيكون المشكك به أى بالإيمان وهو لا اله إلا الله محمد رسول

الله قد قام بهما ليس بمخلوق كما أن من فخر القرآن فخر الله  
كلام الله الذي ليس بمخلوق لأنه أى الشان بقوله ما نطقه  
القرآن أى الفظة النحوى من فظة أو سطر لا تنقطع تلك  
القرأة المستمرة أى سطر ذلك النظم المفرد وإلى أى الحى  
الناظم فظة كان أو غير أى مثال قال فلان خطبة فلان  
وقال سطر فتنسب الخطبة إلى شيعى والشم إلى ناظمه وتقال  
لمن تكلم بكلام جيد مثلاً ولم ينسب له هذا الكلام  
وأما بكلام فلان أى الذى تكلم به أو لا يسميه أى قائله الثانى  
هو المتكلم به لأن قال بعضهم أى بعض من تنسب بما ذكر  
المقول بأن الإيمان غير مخلوق وتقال فلان تكلم فلان  
أما أقل منظر مد الله على كلامه شىء فزاهد المظن  
المد على كلام الله بصير قارى بكلام الله تعالى حقيقة لا بما  
لأن تلاوة الكلام لا يكون إلا لله أى بان بقرا المظن  
المد على كلامه الذى ذكرنا في توجيه القول بأن الإيمان  
غير مخلوق بمقالة متكلمهم ومنهم من سبج سمرقند أى  
سبج مشايخ سمرقند متابعيهم التجار بين ومن ينسبهم إلى  
الجهل إذ الإيمان بالوفاق من ذريتهم هو التصديق  
بالحجج والأقوال بالكتاب وكلها من أفعال  
العباد وأفعال العباد مخلوقة لله تعالى بالوفاق من  
أهل السنة وقد ذكرنا بعض الحنفية التجار بين وغيرهم  
فى الفقه كما هو الزام لم يطلان متكلمهم وهو أن مثل  
الجهل سبب التجار بين الذين الرجح إلى آخر المنازعة إذا لم  
يقصد به قراءة القرآن جاز لم يطلان وهو أى يجب  
منع من قراءة القرآن فظهر بهذا الذى ذكره فى الفقه  
أن ما وافق لفظه لفظ القرآن أى لم يقصد به القرآن لا يكون

كونهم

فقراناً هو كلام الله تعالى ونطقاً بتكوايمه ولا يخاله وجه آخر  
وهو انه يلزم ايضا كونه من الغاييل سبحانه الله والمجد لله وكذا  
ويحتمل بل كل تكليم في آخره وفي رتبة وانما لم يوافق كلامه  
لنظم القرآن الا في اجزائه قد قاربه هذا خبر كون اى يلزم  
على هذا ما ذكرتم كونه كمالاً كمال تكليم قد قاربه به ما ليس  
بتحقيق من معاني كلام الله تعالى وذلك لما لا يقول ذو ريب  
او من تلك الاجزاء اما ان يربط بين المعنى التام بذاته  
تعالى او قل ان لا يربط بين كلامه على كلمة مشابهة وافق في القرآن  
قال كان قبلنا ما ليس بتحقيق به اى بالكلية لوفيق من الاغراض  
باعتبارها وفوقه لتعظيم لفظ القرآن فلا يتخصص الايمان بكل  
تكليم يلزم قيامه بالشيء بتحقيق به كما قلنا وانه كان قتيلاً  
ما ليس بتحقيق به باعتبار قصده فترارة القرآن بذلك التزم  
لم يلزم مدعاهم ان يكون الايمان غير متحقق فان المتلفظ  
بالشهادتين اذرا لانه قد ثبت لم يقصد قراءة القرآن او  
حاله كونه لتعظيم قراءته ليعتد بقرائه بقصد قراءة القرآن  
يقصد الاذرا لانه المتفرد بقرائه وكلام الى حقيقته الوضعية  
صرح في خلق الاجامات وليس المراد الوضعية التي كثر عنها العثمانيون  
الذين منعوا الموحدة ونسبوا بها المشقة ففتنه البصرة في  
الرد على المستدعي بل المراد الوضعية التي كثر ما صاحبها  
من مذهب من سمعوا ان بوصيهم وصية على طريق اهل  
السننة والجماعة حيث قال في هذه الوضعية فخر بن العبد  
مع جميع اعماله واقراره وعوفته بتحقيقه ان قال المصنف  
ثم تقول الذي يعتقد ان التاميم بقاري القرآن كلمة بالرفع  
شبهة احاديث غيره والجملة خبر ان واما حكمتها بان ما يقوم  
به حادث لان التاميم به ان كان مجرد المتلفظ وهو المعنى

اي اجل الاثر

مطلب  
الوضعية التي تشبه العثمان  
ساق كلام الشارح يدل  
على الوضعية التي كثر  
لاستصحابها في كلام  
وتأمل كنهه في

المصدر

المصدرى والمفطور وهو المعنى الحاصل بالمصدرى ان كان  
غير متبديلاً بل متلو أصلاً وانما يشترع لسانه في تحفوظه حال  
كونه اى القارى غير واع لما يقول أصلاً ولا متلفظاً بمعناه  
فظاهم ان ما قام به حادث ان الاول وهو المتلفظ المراد  
به معناه المصدرى امر اعتبارى لا حقيقى ولا اعتبارى  
حادث لما لم يفسر في غير ما يعتبر به والثاني وهو المفطور  
معلوم كون العدم شأنه عليه والحق له وكل ما سبقه لعدم  
وهو حادث وكل ما قبله العدم كذلك لان ما بين فدية استحال  
عوضه كما مر وايل الكتاب وان كان القارى جنداً لم يمتلئ  
فاما يحدث في نفسه صور معاني النظم اى نظم القرآن  
وعاينها ان تدل على المعنى التام بدان الله تعالى المتلفظ  
بانه اى المتصور للحادث في نفس القارى المبرر ليس عين  
المعنى التام بدان الله تعالى ان لا ينفقوا ليقولوا ذلك المعنى  
التام بالذات العدمية عن الله ثم شئت اى افرقت  
ما بين المتلفظ في المعقول عن كلامه ما من نوع سوى  
نوع الاخر فان التام بدان الله تعالى الذي هو المدلول  
للفعل القارى صفة الكلام القبرى كما تقول الذى في محل  
يقب لفظ التاميم وقوله صفة الكلام خبر لان والقابض  
يقبض القارى بمؤسسة العلم بتلك المعاني التنظيمية لصفة  
الكلام اريت قارى ايقنو الصلاة هل قام بنفسه عليها  
اى الصلاة او قاتلها اى الانبائاً فويجوز لخلل او كما  
كلام الله في ان لم يقم به ظهر من الكمالين وكذا كل ما قبل  
كلام القبرى من امره اى امره الى الغير وبنيه وجوه لهم  
بتم بنفسه حصة كلام بل علم بان ذلك القارى امر او امر  
وان قيل فكيف قال اهل السنة ان قراءة عادية اعنى

انما قام به علم بان الله  
عليه من المتلفظين هو



بالزاة أصوات الفاركة للكنيسة له ولد الى وكونه واحدة  
 مكتسبة يومها الى ايجادها نارة كما في الصلابة ام لكتاب  
 كرامة القاضية او ام تدب في السورة معهما ويهي عن اخرى  
 كما في صانع الخبائث والحقيق وكذا الكنيسة وعلى ايجاد الكا  
 صور الخروف وتاليمها حادثة ولد اليوم نارة كما في  
 كتابة المصاحف المعظم ويهي عن اخرى كما في حاله الخلق  
 والخبث والحدود والاسنة المكتوب في المصاحف المسجوع  
 بالاجتماع المحفوظ في العهد ورفيم وهذا الذي قاله  
 اهل السنة من انه محفوظ في الصدر ويقتضي قيامه  
 اى العلم القديم بنفسه لانسان لان المحفوظ مودع في  
 القلب الذي هو محل الفهم واليقين فالجواب انه اى  
 ان هذا الذي قاله اهل السنة ظاهري فماد كرت ايا السائل  
 من قيام العلم القديم بنفسه لانسان غير انهم لم يريدوا هذا  
 الظاهر بل نساهاوا في هذا اللفظ وضربوا بها اهلهم اى  
 ما به لعل نساهاهم حيث اعفوا هذه الكلام الذي علموا  
 به اى انواعهم بقولهم ليس المحفوظ المكتوب المسجوع  
 المحفوظ حاله لانسان ولا في قلب ولا في مصحف لان  
 المراد به اى بقولهم المحفوظ بالمعروف بالزاة وبقولهم  
 المكتوب في المصاحف المعروف في الخط وبقولهم المسجوع  
 المعروف في الافاظ المسجوعة وهذا اى قولهم ليس  
 حاله لانسان ولا قلب ولا مصحف فصرح بهم قال  
 المعنى المعلوم المعلوم ليس حاله في القلب وانما الحال  
 فيه نفس الله ونفس العلم به اما يرتفع العلم والفهم  
 هو القديم بل قد نقل بعضهم اى بعض اهل السنة انهم معوا  
 من اطلاق القول بحلوله كلامه تعالى في لسانه اى قلب

هذا هو العلم القديم  
 الذي هو العلم القديم  
 الذي هو العلم القديم

او مصحف وان اراد به حال اطلاق الكلام المعنى رعاية  
 للدب ليليسم الى الوهم ارادة العقل القديم وباللغات  
 هذا اهل كلام الله وبقوله المسئلة بعد ذلك امور الاول  
 ان قوله استخرج الحنفية خلافه الى اخره يود بان الخلفان  
 في المسئلة غير مع وفقيه الحنفية وليس كذلك فقه حكي  
 الاسرى الخلفاء لعينهم في مخالفة مودة اهلها في هذه  
 المسئلة ورويناها عن طريق منصلة اليهم كما في من جازة  
 وعبارته من ذهب الى انه يعني الايمان بخلق حادث الخاسي  
 وحقق من حرب وعبد الله بن كلاب وعبد العزيز المكي  
 وغيرهم من اهل النظر ثم قال وذكر عن احمد بن حنبل  
 وطاعة من اهل الحديث انهم يقولون ان الايمان غير مخلوق  
 الاثر الثاني ان الاسرى قال ان الايمان غير مخلوق  
 وجهه بما حاصله ان الطلاق الايمان فمفهوم من قال  
 ان الايمان غير مخلوق ينطبق على الايمان الذي هو من  
 صفات الله لان من اتماهه بفعل الحسن الموصى كما يطق  
 به الكتاب العزيز وانما انه وتصديقه في الارز بكلام  
 القديم اخباره الارزى بوجهه اثبتة كما لعل عليه قوله  
 تعالى ايان الله الانا قل ولا يقين ان تصديقهم  
 تعالى تحدث لا مخلوق تعالى ان يقوم به حادث الامر  
 الثالث انه لا يتحقق في هذه المسئلة عند التامل  
 محمولات لان الكلام ان كان في الايمان المكلف به  
 فهو فعل قلبي يكتب مباشرة اسباب محتملة للمخلوق  
 فلا يتجه خلافه في كونه مخلوقا وان اراد الايمان الذي  
 دل عليه احمد تعالى الموصى من صفاته تعالى يعني انه المصد  
 لاحضاره بوجهه اثبتة في قوله شهد البهانه لا اله الا هو وقوله

111

وقوله تعالى اني انا الله لا اله الا انا فلا يخفى على السلفه  
 خلاف في انه قد سمع وانما ان اريد تضديد نفسه بظاها  
 المخبرات على ابيهم فمن صفات الافعال وقد علم الخلق  
 فيما بين الفريقين الاشاعة والماندية واطارها  
 بل على انه قد تم تكليمه في ادعاء الرسالة كما دل عليه  
 قوله تعالى محمد رسول الله فان قل ~~نقص~~ نقص الخلاف  
 في اطلاق قوله القائل ان الايمان مخلوق من بياها  
 المعنى الملقى العارضا بالايمان الذي هو وصف للمسيح  
 وبالايمان الذي هو وصف للمخلوق مكلف به وبكلا  
 قول القائل يجوز اطلاق ان الايمان مخلوق انما يصحرف  
 الايمان عنده الى الخلف خاصة انه المتبادر ومن اطلاقه  
 في لسان اهل الشرع واحتمال الارادة بما يصدق به  
 وتغيره بعيد جدا وانما بل عدم جواز ينظر في  
 الايمان على ايمان قد مضى وهو وصف لله تعالى وان الاطلا  
 يوم بانه مخلوق وهو خطأ وضلال فغير متحقق ما هو  
 محل النزاع قلنا ليس هذا اخلاقا في خلق حقيقة الايمان  
 انما هو خلاف في اطلاق اللفظ وليس كلامهم فيه مخيفتنا  
 لهذا المجل على هذه الدعية من التفسير والجدسه المسئلة  
 ان الله اختلف في جواز ادخال الاستثناء الايمان بان  
 يقال انما من ان شاء الله فلهه الاكثر ومنهم المبرجينة  
 واصحابه قلوا وانما يقال انما من محققا واجاره كثير  
 من العلماسم الذي وصفا به وهذه النفس عن الاكثر  
 واكثر تبع فيه المحرم المتماص وهو معارض بان  
 الاسلام ابا الحسن السبكي نقل في كتابه لمفردة عن  
 هذه المسئلة ان القول بدخول الاستثناء هو قول

في هذا القول انما قد علم من الله تعالى اني انا الله لا اله الا انا فلا يخفى على السلفه  
 خلاف في انه قد سمع وانما ان اريد تضديد نفسه بظاها  
 المخبرات على ابيهم فمن صفات الافعال وقد علم الخلق  
 فيما بين الفريقين الاشاعة والماندية واطارها  
 بل على انه قد تم تكليمه في ادعاء الرسالة كما دل عليه  
 قوله تعالى محمد رسول الله فان قل ~~نقص~~ نقص الخلاف  
 في اطلاق قوله القائل ان الايمان مخلوق من بياها  
 المعنى الملقى العارضا بالايمان الذي هو وصف للمسيح  
 وبالايمان الذي هو وصف للمخلوق مكلف به وبكلا  
 قول القائل يجوز اطلاق ان الايمان مخلوق انما يصحرف  
 الايمان عنده الى الخلف خاصة انه المتبادر ومن اطلاقه  
 في لسان اهل الشرع واحتمال الارادة بما يصدق به  
 وتغيره بعيد جدا وانما بل عدم جواز ينظر في  
 الايمان على ايمان قد مضى وهو وصف لله تعالى وان الاطلا  
 يوم بانه مخلوق وهو خطأ وضلال فغير متحقق ما هو  
 محل النزاع قلنا ليس هذا اخلاقا في خلق حقيقة الايمان  
 انما هو خلاف في اطلاق اللفظ وليس كلامهم فيه مخيفتنا  
 لهذا المجل على هذه الدعية من التفسير والجدسه المسئلة  
 ان الله اختلف في جواز ادخال الاستثناء الايمان بان  
 يقال انما من ان شاء الله فلهه الاكثر ومنهم المبرجينة  
 واصحابه قلوا وانما يقال انما من محققا واجاره كثير  
 من العلماسم الذي وصفا به وهذه النفس عن الاكثر  
 واكثر تبع فيه المحرم المتماص وهو معارض بان  
 الاسلام ابا الحسن السبكي نقل في كتابه لمفردة عن  
 هذه المسئلة ان القول بدخول الاستثناء هو قول

الاكثر السلف من الصحابة والاتباع ومن بعدهم  
 والكل وهمية والمخالفة والحيابة ومن المنكرين الاستسنة  
 والكلانية قال وهو قول سمعنا في الثوري والاحلاف  
 بينهم اي بين القائلين بدخول الاستثناء والقائلين  
 بخصفه في اية لا يقال انما من ان شاء الله للمسلم وثبوت  
 اي الايمان بما لا يحال الى حال التكلم بالاستثناء المذكور والا  
 اي والايك ذلك بان كان الاستثناء للمسلم كان الامانة  
 متعلبا للمسلم في ثبوت في الحال كقول ثبوت في الحال  
 ممنوع به دون سلك غير ان بقاء اللوفاة عليه وظهور  
 المستحق با بيان الموافاة اي الذي هو في العهد عليه اي بقاء  
 مستغنا به اخريانية واول منازل اجرة غير معلوم له  
 لما كان ذلك يعني ايمان الموافاة هو المصنوعة الحياة كان  
 هو المخلوط عند التكلم بمزله انما من ان شاء الله تعالى  
 في ربه اي الايمان في قوله انما من بالمشية وهو اك  
 ايمان الموافاة امر مستقل بخلاف الاستثناء فيه اشاع لقوله  
 تعالى ولا تقولن لشي في فاعل ذلك فعل الان يشاء الله  
 فلا وجه لجورس تركه الا ان شاء الله لما كان ظاهر الترتيب  
 في قول القائل انما من ان شاء الله الاخبار بمقتضا  
 الإيمان به في الحال وقولنا بالعضب عطف على قوله  
 الاخبار اي كان كاظما من تركيب امرين الاخبار المذكور  
 واقتراح كلمة الاستثناء اي الاخبار بقيام الامانة  
 في الحال كانه تركه اي ترك الاستثناء افعلا عن التهمة  
 بعدم الجزم بالايمان في الحال الذي هو كونه فكان تركه  
 واجبا لذلك ولما كان هذا انما يخفى عند اطلاق اللفظ  
 دون قصد الى ايمان الموافاة المختص بالمشية



خوف من سوء الخاتمة مع الجرم في الحال اما من محصل  
 قصد من ان طاعة فلا وجه لمصدا اشار الى الجواب  
 عن هذا بقوله واما من علم مصدا اية البراءة وانما  
 استثنى من طاعة فلا وجه لمصدا اشار الى الجواب  
 اي نفس في بال استثناء المذكور التردد في الايمان  
 في الحال لكثرة استعارة اياتها والنقص في بساطة  
 كتمه الاستثناء في هذه الالف في ثبوت الايمان  
 واستزاده وهذه اي كثرة استعارة النفس بالتزود في  
 ثبوت الايمان واستزاده مستعدة او قد تخرج الى وجوده  
 اي التردد في الثبوت والاستعارة اياها لا اعتناء  
 فاعلم بمراد في ذلك التردد في حقيقة البسطة في ثبوت  
 اي منقطع في نفسه بكل ايديك سماع في هلاكك  
 يا ابن آدم استغفر له رسولك فيجب عليك تركه اذ  
 الاستغفار المؤدى الى هذه المفسدة وانما جبريك  
 استعارة للقطر نفسه انما هو باعتبار العقل وهو  
 خلاف المعروض اذا التزم في قصد التردد لاجل ايمان  
 المواضع فامن سوء الخاتمة والله الشرف في المسئلة  
 الراجعة الايمان باق حكماس انهم ومع الفضلة ومع الغنية  
 اي الايمان ومع الموت وان كان كل من اي هذه الحالات  
 الادب وضاد التقديف مطلقا حقيقة فيها والامان  
 لانه تصديق خاص ويضاد المعقولة في ذلك وهذا لا ينظر  
 الى تفسير الايمان بالمعزة ولكن الشرع حكم بيقا حكمه  
 اي التصديق والمعرفة انك بقصد ما يجب التصديق  
 والمعزة الى ابطالها بالكتابة كما اي بالكتاب امر فيكم  
 الشرع بمناقاة ايمانكم ما عرفت فيما سبق فيرفع بهذا

الآكتاب

الآكتاب ذلك الحكم الذي حكم الشرع بيقا بخلافه  
 المعقولة في قولهم ان اليوم والليلة وان المعقولة  
 اي فلا يوصف التام ولا الميت بانه من ومن عبارة التام  
 هنا نظر من وجهين احدهما ان جعل خلافة المعقولة  
 في من اليوم والتمرت بقاءه ان المعقولة وقد تقدم عن غيرهم  
 وهم اهل السنة مثل ذلك فلا يتحمل من كلامه كما هو محل  
 خلاف الثاني ما افترضناه كلامه من ان المعقولة قابلون  
 بسلب الايمان وعبارة المواضع عنهم الهم قابلون لو كان  
 الايمان هو التصديق لكان المراد من سماعه لا يكون مصدا  
 كالتام حال يومه وانما خالفه من غفلة وانما خلافة  
 الاجماع ثم ذكره الكواقيج جواب اهل السنة عن ذلك  
 بقوله قلنا المؤمن من امن في الحال او في الماضي  
 لانه حقيقة فيه بل ان ذلك مع بطلان الحكم المحقق  
 والاى وان لم يكن الامر كما ذكرناه ورد عليهم اي على المعقولة  
 مثله في الايمان اي لانه عندهم من الايمان وانما  
 وانما خالف في الاعمال المعقولة في الايمان فلا يكونان  
 مؤمنين ولا يخلص لهم الا بال الحكم كما لمحقق انتهى  
 وقد استعمل المصنف في ايمان على وصف  
 النبوة قتال وادخلنا ان النبوة من الاشياء والنبى  
 بهر وروية كعبه معناه المبنى عن الله تعالى ويعودون  
 الامر يخفف من المبنى بقلب المعزة والادغام فلا شك  
 ان اي النبى ليس شيئا حال التوم ولا يخلعها في حال  
 السكوت والموت مع الحكم بالنبوة باق الى الابد  
 وان لم يبلغ عنه امر الله تعالى الامرة واحدة ولا يربط  
 في ذلك من له ان يسكنه وايضا الاتفاق واقع على ان

الثاني ان ما ارفى  
 شخنة اخرى اما  
 ان اقضاه كلامه  
 من ان المعقولة قابلون  
 بسلب الايمان عن  
 التام والميت خالف  
 لما في المواقف وشي  
 عنهم وهو اثم انما  
 اورد واذلك الزمان  
 لمز قال ان الايمان  
 هو التصديق فقط  
 مع دعواهم الاجماع  
 على وصف التام وغوه بالايمان وعبارة المواقف صح كتبه فتح عن غنه

حكم النكاح وحكم سائر العقود باق بعد فساد الإيجاب  
والقبول الذي يسمى العقد لم حاجة الناس إلى ذلك  
والحاجة فيما نحن فيه من الإيمان بالله إلى بقا الحكم  
أى أى كماله أن عصاة الدم والمال المطلبة وإما إذا كانت  
القبولة يد وفيه منة مأخوذة من النبوة فينبغي البود وكون  
المؤدة بمعنى الدعوة لكونها منية من رتبة القرب المحض  
ومع قرب المنة عند الله تعالى خاصة بعت ثلثان وحمل يقترن  
بها في موضع البعت الثالث أى موصوفة بأنه يقترن بالإيجاب  
المنبلي عن الله تعالى من إيجابه به لكونه أى بان يبلغ عن الله  
أجل لا معقولة أحده متعلق بالإيجاب المنبلي والقبول أن  
الإيجاب المنبلي للجلال من جهة الله تعالى ذلك المنبلي وكلف  
القيام بأعباءه أى أى المنبلي بهذا المعنى بهى بأعباءه كعدا  
وصال الروح إذا الروح لا تقضى عنها البدن والله أعلم قال  
المهم رحمه الله ولتختم الكتاب بأصاح عقيدة أهل السنة  
ولا يحسن بان نذكر لهما لا ما تقدم بفضل من عليه فان في ذكر  
الجميل بإيجاز بعد ذلك ذكر الفتا صلب جمها المنقذ بها يحصل به  
مريد إيضاح المفقود بواسطة قريب استحضار وقى إلى  
عقيدة أهل السنة أنه أى ادرب تعالى واحد بمعنى أنه يستحيل  
عليه قبول الانقسام وأنه لا يشبهه ولا يشبهه في ذات ولا  
في صفة ولا في فعل لا شريك له في الالهية وفي استخفاف  
العصاة منه سبحانه الدورات فصارتها وخلق رعاها  
فلا خالق سواه سبحانه وسنرد بالقدم بدانة وصفاته  
الذاتية فلا ابتداء الوجوده ولا قديم بدات ولا بصفة سواه  
سجانه وكذا صفاته الفعلية فهي تدعى عند المحققين من عهد  
الاسلام إلى منظور على تمام كونه خالقا ورازقا من خالف

قبل وجود المخلوقين وازرق قبل وجود المرزوقين أى ان هذا  
الوصف ثابت له في الازل والاشرة به وذلك إلى صفة  
القدرة علما سبق في محله وصفاته الذاتية من الجبارة  
والعلم والقدرة والارادة والسمع والبصير والكلام قد  
ساقه المصنف في فصله في تلك صفات واحدة وهو مبتدأ  
بغيره قوله سبحانه وما عطينا عليه أى أى سبحانه وعلمنا إلى  
الخلق والحياة منبذة تقضي صحة العلم لموصوفها وحياته  
تعالى بلا روح حاله فيه تعالى فلا تشبه حياة المخلوق وعلمه  
تعالى وهو صفة في امتياز الاستبالات انقسام لصورها في  
قلبا ولا تتماخ لتعالى سبحانه على التماخ وانقسام الصور  
وعن القلب والسمع وعلمه تعالى متعلق بكل جزء كالأ  
أى وحد في الخارج أو مركبا من قبيل كونه أى وجوده الخارجي  
من حركة كل شعرة وحجوة كالذرة والهيكل وسكونه بيان الخبر بها  
التي من متعلق العلم عنه أهل السنة يعلم واحد لايت  
كلا من صفاته تعالى لا ككثرة ذواتها التكرار في الصفات  
والصفات لا يتجدد له سبحانه علم بحسب يتجدد المعلومات  
كعلوم المخلوقين وقدرته بالرفع عطفا على حياته أيضا  
على كل إمكانات واردة وقد سبق تعريفه ارادة واحدة  
قائمة بذاته لكل الكائنات لا يتجدد ولا ارادة يتجدد  
الارادات فالطاعات بآرادة واحدة وبجنته ورضاه وأمره وكل  
من الجنة والرضى وأيضا معنى احق من الارادة والمنسبة  
ومعنى أى كل من الرضى والجنة من الارادة من غير اعتبار  
والامر كلام نفسي والمعاصي بآرادة تعالى لا بمعصية ورضاه  
وأمره تعالى تعالى ولا يرضى لعباده الكفره قل ان الله لا يرضى  
بالفحشاء والفساد ولا يوجب الفساد والكل أى كل الكائنات



من الطاعات والمخاصم وغيرهما بفضايله وقدره تعالى  
بلا حيز منه ولا حيز في الافعال التكليفية والفضايع  
الاشريه كما قد مر شرح المواضع موارد الله الارضية  
المتعلقة بالاشياء على كماله عليه فيما لا يزال وقدره تعالى  
ايجاده ابا على من يتصوره ونقد برهنتي في ذواتها  
وافعالها وانما هي في المتعدي القسري وقدرنا هات  
معنى قضايه تعالى علمه ازالا بالاشياء على كماله عليه ومعنى  
قدره ايجاده ازالها على كماله بطريق العلم وسعه بالرفع  
عظمه ارضاعه على حياته بلا صاخ لكل من كوفع ارجل النملة  
على الاحكام الكلية وكلام النفس قائم تعالى يسمع كلامها  
وبصره بالرفع عظمه احكامه بلا حد فقهه تعالى  
الخالق من ذلك اعراض الصاخر والحد فقهه من صفات  
المخلوقين بكل موجود مستقل بقوله وبصره فهو متعلق بكل  
موجود فقدم احوال جليله او فقه كماله النمل السوداء  
على الصخرة السوداء في الليلة الظلمة والنجاة السراب  
متكلم بالرفع خبرنا لان اى الله تعالى واحد منفرد  
ذكر متكلم ويصح كونه خبر مفيد احد ذوق اى هو متكلم بكلام  
قائم بنفسه اذ لا وابدان بنا في الاقوال والسلوك والارادان  
كلامه تعالى منزلة على غير تلك الكلام النفسى الذى هو موصوفه  
للمخلوق من الاقوال المحسوسة بالجنس الباطن وبمعدن اقتدا  
على دائرة الكلام في النفس ومن السلوك الباطن الذى  
الذى هو متحرك الادارة مع القدرة عليه ليس بصوت ولا  
حرف لان الحروف والاصوات اعراض حادثة وليس مكانه  
لا فنقوم الحوادث به لانه لو جار فقام الحوادث به لزم  
عدم خطوه عن الحادث ايضا فانه قبله لك الحادث بخلافه

الحادث لزوالمه وبنا عليه هو فلا يصح عليه حركة ولا سكون  
لانها من صفات الاجسام وهو تعالى منزله عن الجسمية كماله  
اول الكتاب ولا يحل تعالى في شى لا ذاته ولا صفاته امانه  
فلا بد الاول هو المصوب في الجبر نبعا وقدم اول الكتاب  
منزهه تعالى عن التغيير ولان الاول بطل في الوجوب الذاتى  
لا فقهنا والحال كالحال وما صفاته فلا بد لانه الذات  
الذات بل الاحكام ليست صفاته من قبيل الاعراض لان الاعراض  
بخارئة وهو تعالى منزله عن قيام الحوادث بذاته ولا عينه  
ولا غيره اى وليست صفاته عين ذاته ولا غيره اى اما ان  
ليست عين الذات وظاهر واما ان ليست غير الذات  
فالمراد بالغير من هذا ما يفتك احد ما عاين الاخر فيوجد عنه  
عدمه احد سمجانه العالم باختياره خلافا للعلا سفته في  
قولنا بالاجابة الذاتى من غير عرض له تعالى في احدا منه  
وهو اى لك العرض استكما الى طوله حصول كماله لا يرد على  
ما كالت قبل حد لا يتخذه له بيجادا وما يوجد واما الوجود  
من العالم اسم ولا صفته بل يترك سمجانه باسمايه وصفاته ذاته  
لا صفة له ولا كسائه في ذاته ولا في صفته فلا في فصل واحد له  
سمجانه لا بمعنى المعرفة المحسوسة على اجزاء الماهية ولا بمعنى التمايز  
فصل الاول عطف قوله ولا تمايزه عطف على ما بين وعلى الثاني  
عطف تفسير وعلى ارادة المعنيين كما عطف حاق على عام  
ولا ضرورة لان المعرفة من صفات المركبات والتمايز والصورة  
من صفات الاحكام وقد ثبت فقامرانه تعالى واحد منزله عن  
الجسمية وصفاته مستحيل عليه سمجانه سمات المتفكر كالجمل  
والكذب بل مستحيل عليه ولا يفتك كماله ولا نقصان كلامه  
صفات الاله صفة كماله ليس بغير ولا عرض ولا جهة ولا على



مكافا وقد مر هذا المتن مع اول الكتاب كقول  
 في ملكوته تعالى الاما كما من جنه وشرف ونفع ومن ربيح ومن  
 بل لا نفع لجنه تاخذ ولا تضره خاطر الا يرايه تعالى في جنه  
 سبحانه الوحي هو الذي جعلنا انما فعله والله العلي وانتم  
 الفراق كما هو في دفتر الله تعالى في وجوده وبقائه  
 وسابرا بما بعده وانه تعالى حليم باللام ونيا سبه ما بعد  
 او حكيم تاكاف كما وصف به نفسه في كتابه العزيز متكررا  
 خلق ما خلق على وفق الحكمة تنقضي صفاته ونسبته او  
 دينية وامر بما امر على وفق الحكمة كذلك ومن علمه  
 عنه كذلك عفو عمن اثر العصية اليه وكبره بالاحسان  
 عفو ركبنا بمرحمة من مائة مصر اعطى الكتاب خلاف  
 للمعقولة واصلى الفخر لغة الشرف والارها ستر كما ليس  
 ظهوره من الصلوة سورة الاحقاف وسما عمن يشاء تعالى  
 ان يشفع من يشاء او في الاستساعة بل يصبر تعالى  
 الا الكفر فاهله مخلدون في النار قال تعالى ان الله يعرف  
 ان يشرك به ويعرف ما دون ذلك لمن يشاء والمؤمن يدخلون  
 في الجنة بعد دخولهم اياها الله امن غير عذاب سبق  
 او في عاقبة امرهم اذا دخلوا النار بجرهم فانهم  
 يخرجون منها ويدخلون الجنة كما نطقتم به بالحديث  
 المتواترة المعنى ولا ينبيه اى لا تفتي الجنة والنار  
 كما نطق به الكتاب العزيز والسنة من المخلود في كل  
 منهما الدوام لا يموت الجسد العين عند الحنفية  
 بل بما اودخلان بعض استثنى الله بقوله تعالى الا من لما  
 الله وبما الى الجنة والنار يحكون النار لان كل مرد ليله  
 وبيده الموتون في الجنة في الجنة ولا ينفال ساقفة

بين المط على المرى كما مر في الاصحاح الذي له وانه تعالى ارسل  
 وسلا مشين ومنذرين اولهم ادم صلى الله عليه وسلم  
 ارسل اليه في علمهم المشايخ وانا في حلالته انما عت  
 من قبله انما عت من قبله في حلالته وانه تعالى  
 لم ير رجل فاقا له في علمه كما هو في المصطفى عليه تعالى  
 وصا نعم محمد صلى الله عليه وسلم في ارضي الله وعنه وانزل عطف  
 على ارسل كتابا على بعض انبياءه بين جلا امره وبيده ووجه  
 وعنده اخيرا في قوله تعالى وكذا كلام الله وهو واحد  
 وانما الله واحد والحق في العظيم المفضل والمسلم وعنده  
 الاعتبار كان القرآن افضل من الاكلام النفساني واحد  
 لا يقصود نفاصل وما ورد في تفضيل بعض السور والاي  
 بعضها ان قراءة افضل لما اورد الله تعالى في القرآن من  
 لانه ذكر الله ونشروا في الكفر والظلمة في هذه القرآن  
 الى انما في كتابه وكذا في كتابه في بعض احكامها وانه  
 تعالى في الحجة فينبعث من باجتماعهم وانه لا يجه عليه  
 سبحانه من كل من الامر من مع وليه ويجه على المكلف  
 من خلقه بحجة الاختيارية المكنتية بالنظر انعامه  
 بالاجاد والامداد بالثبات والحق وغيره مما خلق ليعلمهم  
 ويحيي بكونه على المكلفين من خلقه وان سئل  
 المتقين وعنده انه الفخر والحيات والميزان والخوض  
 في الصراط كل من حق كما مر في صلا واشراط الساعة  
 من خروجه الدجال ونزل عيسى بن مريم عليه الصلاة والسلام  
 من السما وخروج بلقيس وما يخرج وخروج الدابة كما في  
 مشورة الغل وفي جوارح المريد من الصلوة والقتال  
 وسورة الله صلى الله عليه وسلم يخرج الدابة ومنه خاتمة

لعله عرف الغناء بمر  
 الفين هو الغناء ولم  
 يرد في كتب اللغة ثمها  
 قال الرحسرى صفته  
 الدنيا البقعة وقول  
 وانزل لعله واتجلا  
 بالباء لا بالنون او  
 كتبه محمد بن غني عنه  
 بحقه وكره



سليمان وعصا موسى فتخلو وجه المؤمنين وتخطم افة الكافر  
 الحديث وطلوع الشمس من مغربها حق وروى به  
 المنصوص الصحيحة الصريحة وان الخليفة الحق بعد نبينا  
 محمد صلى الله عليه وسلم ابو بكر ثم عمر ثم علي والنفيل  
 بينهم على هذا الترتيب كما مر ذلك كله من سجدات في محله والله  
 سبحانه وتعالى اعلم سبحانه بالاضيق سبحانه نسبته له من عظيم  
 جوده وكبره اى جوده العظيم وانعامه الكبير وفضلته  
 ان ينعمنا تا على نعم ذلك كله انه سبحانه ذو الفضل  
 العظيم العظم والطول العظيم وموسى سبحانه حسنا مختصنا  
 وكافيا وموسى سبحانه نعم الوكيل والاحول والافرة الا  
 بالله العلى العظيم وصلى الله على  
 سيدنا محمد النبي الامي  
 وعلى اله وصحبه

وسلم  
 م



١١٧ و ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠

سليمان وعصا موسى فتخلو وجه المؤمنين وتخطم افة الكافر  
 الحديث وطلوع الشمس من مغربها حق وروى به  
 المنصوص الصحيحة الصريحة وان الخليفة الحق بعد نبينا  
 محمد صلى الله عليه وسلم ابو بكر ثم عمر ثم علي والنفيل  
 بينهم على هذا الترتيب كما مر ذلك كله من سجدات في محله والله  
 سبحانه وتعالى اعلم سبحانه بالاضيق سبحانه نسبته له من عظيم  
 جوده وكبره اى جوده العظيم وانعامه الكبير وفضلته  
 ان ينعمنا تا على نعم ذلك كله انه سبحانه ذو الفضل  
 العظيم العظم والطول العظيم وموسى سبحانه حسنا مختصنا  
 وكافيا وموسى سبحانه نعم الوكيل والاحول والافرة الا  
 بالله العلى العظيم وصلى الله على  
 سيدنا محمد النبي الامي  
 وعلى اله وصحبه

١١٩  
 ١٢٠